المجلد:3
العـدد:4

مجلة جامعة حماة

ISSN Online(2706-9214)

2020 ميلادي / 1441 هجري

المجلد: الثالث

العدد: الرابع

مجلة جامعة حماة

2020/ ميلادي
1441 / هجري

مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور محمد زياد سلطان رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: الأستاذ الدكتور سامر كامل إبراهيم.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. درغام الرحال.
أ.د. عبد الكريم قلب اللوز
أ.د. عبد الرزاق سالم.
أ.م.د. أسمهان خلف.
أ.د محمد زهير الأحمد.
أ.م.د. عادل علوش.
أ.م.د. حسان الحلبية.
أ.م.د. محمد أيمن الصباغ.
د.خالد زغريت.

الهيئة الاستشارية:

أ.د. دارم طباع.
أ.د. صفوان العساف.
أ.د. راتب سكر.
أ.د. كنجو كنجو.
أ.د. محمد فاضل.
أ.د. رباب الصباغ.
أ.م.د. محمد سبع العرب

الإشراف اللغوي:

أ.د. محمد فلفل.
أ.م.د. مها السلوم.

مجلة جامعة حماة

أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1-نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتمييز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2-نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3-نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلميّ، وتمييز الأصيل من المزيّف، بعرض البحوث المقدّمة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحفّز الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلّة.
- تعميم الفائدة المرجوّة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشابكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

أ- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

ب- ألا تكون منشورةً أو مقبولةً للنشر في مجلات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.

ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.

ث- لغة النشر هي العربية أو الإنجليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً – تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو االباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة

على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 297×210 مم (A4) . وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن **خمس عشرة صفحة** (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، ومحفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً – تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً – يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً – تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً – يرسل البحث المودع للنشر بسريّة تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملحوظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً – يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

– إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:

أولاً – يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

– **العنوان:**

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفاصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانيةً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص.Abstract خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12) ، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

– **الملخص أو الموجز:**

يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبوقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

– **المقدمة:**

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

- **المواد وطرائق البحث**:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المتري والعالمي في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

- **النتائج والمناقشة:**

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجداول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

- **الاستنتاجات:**

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

- **الشكر والتقدير:**

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

ثانياً– الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز * و** و*** للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1 ،2.،3.....) في الجداول وفي متن النص أينما وردت.

ثالثاً – الأشكال والرسوم والمصورات:

يجب تحاشي تكرار وضع الأشكال التي تستمد مادتها من المعطيات الواردة في الجداول المعتمدة، والاكتفاء إمّا بإيراد المعطيات الرقمية في جداول، وإما بتوقيعها بيانياً، مع التأكيد على إعداد الأشكال والمنحنيات البيانية والرسوم بصورتها النهائية، وبالمقياس المناسب، وتكون ممسوحة بدقة 300 بكسل/أنش. ويجب أن تكون الأشكال أو الصور المظهرة بالأبيض والأسود بقدر كاف من التباين اللوني، ويمكن للمجلة نشر الصور الملونة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويعطى عنوان خاص لكل شكل أو صورة أو مصوّر في الأسفل وتأخذ أرقاماً متسلسلة.

رابعاً – المراجع:

تتبع المجلة طريقة ذكر اسم المؤلف – صاحب البحث أو مؤلفه – وسنة النشر داخل النص ابتداءً من اليمين إلى اليسار أياً كان المرجع، مثال: وجد ناجح وعبد الكريم (1990)، وأورد Basem و Samer(1998)، وأشارت العديد من الدراسات.... (Sing، 2008؛ Hunter وJohn، 2000؛ Sabaa وزملاؤه، 2003) ولا ضرورة لإعطاء المراجع أرقاما متسلسلة. أما في ثبت المراجع عند كتابة المراجع العربية، فيجب كتابة نسبة الباحث (اسم العائلة)، ثم الاسم الأول بالكامل، وفي حال كون المرجع لأكثر من باحث يجب كتابة أسماء جميع الباحثين بالطريقة السابقة الذكر. وفي حال كون المرجع غير عربي فيكتب أولاً اسم العائلة، ثم يذكر الحرف الأول أو الحروف الأولى من اسمه، يلي ذلك سنة النشر بين قوسين، ثم العنوان الكامل

للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلدVolume ، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من – إلى)، مع مراعاة أحكام التنقيط وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15:(3) 33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع) المداولات العلمية Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

- **تلحظ النقاط الآتية:**

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C) .
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو [a] (1998) أو [b] (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد – وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ( ).
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.

- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمةً.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتيين:

أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

- توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتيين:

أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.

ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.
- يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.
- أن يتضمن البحث المُعادِلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.

ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.

ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.

- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم يكن البحث محكماً فتسرى عليه شروط النشر المعمول بها.
- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا يزيد عدد الصفحات على عشر.

عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية نفقات أو أجور إذا تقيد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار إليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاقبة المخالف بحسب القوانين الناظمة.

الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية – حماة– شارع العلمين – بناء كلية الطب البيطري – إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : hama.journal@gmail.com
  magazine@hama-univ.edu.sy
- عنوان الموقع الالكتروني:www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

****

فهرس محتويات

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية (دراسة ميدانية)	حازم عمر د. عصام قريط	1
أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية BASY)	رنا محمد علي والي د. محمد جمال طقطق د. سلمان معلا	23
تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام أسلوب مقترح لبناء نموذج هجين بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج ARIMA –ARCH	أيهم الحميد د. أسمهان خلف د. عثمان نقار	38
تقييم مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية	رلى سلامة بلول د. عصام حيدر	58
مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية (دراسة ميدانية في جامعة تشرين)	مجد محرز د. عبد الحميد الخليل	77
تقييم مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين –دراسة ميدانية على العاملين في جامعة تشرين–	سامر فياض د. شيراز طرابلسية	101
أثر الإفصاح الطارئ في العائد السوقي وأسعار الأسهم "دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"	غدير حمود	116
استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VaR لدراسة أثر مخاطر محفظة سوق دمشق للأوراق المالية في عائد ومخاطر أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل	احلام دقاق د. أسمهان خلف د.عثمان نقار	133
دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	لانا زاهر د. أسمهان خلف د. عثمان نقار	147
أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على مؤسسات التمويل الصغير في سورية	سالم كاسر ناصر د. غذوان علي علي د. أحمد حسن العلي	169
دور جودة الخدمة المصرفية في تبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات _دراسة عينة لبعض فروع المصارف الخاصة العاملة في اللاذقية_	ربيع البودي أ.د رضوان العمار	186

أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية (دراسة ميدانية)

حازم عمر* د. عصام قريط**

(الإيداع: 29 كانون الثاني 2019 ، القبول:21 تشرين الثاني 2019)

الملخص:

تشكّل الأصول طويلة الأجل مبالغ ضخمة جداً في شركات إنتاج النفط والغاز (ففي شركة الفرات للنفط تجاوزت قيمة الأصول 9 مليار دولار أمريكي كما في نهاية عام 2017 بحسب قوائمها المالية)، وإن القيم الدفترية لهذه الأصول تحتاج إلى إعادة النظر فيها بحسب معيار المحاسبة الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عند تجاوز القيمة الدفترية للقيمة القابلة للاسترداد. جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية عند قياس القيمة العادلة (القيمة القابلة للاسترداد) للأصول، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على واقع تطبيق المعيار 36 ومشاكل تطبيقه في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال دراسة ميدانية باستخدام أداة الاستبيان التي تم توزيعها على المختصين في الأقسام المالية لشركات إنتاج النفط والغاز في سورية وكذلك المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى جمعية المحاسبين القانونيين جمع آراء وإجابات أفراد العينة البحثية، وباستخدام اختبار المتوسطات (One – Sample t Test) تم اختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية هو مهم لعدالة قياس قيمة الأصول طويلة الأجل، ولكن المعيار غير مطبق لأسباب أهمها الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية، بالإضافة إلى التغيرات المستمرة وغير المستقرة في أسعار النفط والغاز.

الكلمات المفتاحية: شركات إنتاج النفط والغاز في سورية، معيار المحاسبة الدولي رقم 36، عقود تقاسم الإنتاج في سورية.

*طالب دكتوراه –قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق –سورية.

**أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق –سورية.

The Importance of Applying the IAS 36 in the Oil and Gas Companies in Syria (A field study)

Hazem Omar* **Prof: Issam Kriat****

(Received:29 January 2019 ,Accepted: 21 November 2019)

Abstract:

Long-term assets constitute huge amounts in oil and gas companies (in Al-Furat Petroleum Company the value of assets exceeded $ 9 billion as at the end of 2017 according to its financial statements), the book value of these assets need to be reviewed according to IAS 36 "Assets Impairment" and recognize impairment losses when the carrying amount exceeds the recoverable amount. This study came to highlight the importance of applying the IAS 36 in oil and gas companies in Syria when measuring the fair value (recoverable value) of assets, on the other hand highlighting the reality of the application of Standard 36 and the problems of its application in oil and gas companies. The research depends on the descriptive approach through a field study using the questionnaire tool that was distributed to the specialists in the financial departments of the oil and gas companies in Syria, as well as the certified accountants in the Association of Chartered Accountants, the opinions and answers of the members of the research sample were collected, and using the means test (One - Sample t Test) hypotheses were tested.

The study concluded that the application of International Accounting Standard No. 36 in oil and gas production companies in Syria is important for the fairness of measuring the value of long-term assets, but the standard is not applied for reasons, the most important of which are the special nature of production sharing agreements in Syria, in addition to the ongoing and unstable changes in oil and gas prices.

Keywords: Oil & Gas Companies in Syria, IAS 36, Production Sharing Agreements.

* Ph.D. student- Department of Accounting-Faculty of Economics- Damascus University- Damascus- Syria.

** Professor- Department of Accounting- Faculty of Economics- Damascus University Damascus- Syria.

1- المقدمة:

نظراً للانتقادات الكثيرة التي وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية، وعدم تغطية المنفعة المتأتية من الأصول للقيم الدفترية المسجلة بها، وزيادة الاتجاه لتعزيز مفهوم أو خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية فقد ازداد الاتجاه نحو مفهوم القيمة العادلة عند قياس قيمة الأصول والمطلوبات بتاريخ معين، مما يساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في فهم ومعرفة المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي خلال فترة معينة بشكل موثوق وملائم وبما يمثل الواقع (القاضي، 2008).

وانطلاقاً من مبدأ الحيطة والحذر وحتى تظهر الأصول الواردة في قائمة المركز المالي على حقيقتها وبالقيم القابلة للاسترداد يجب التحقق من عدم انخفاض قيمة هذه الأصول عن قيمتها الدفترية، وبالتالي يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض أو التدني في بيان الدخل، مع عكس أي استرداد لهذه الخسارة لبيان الدخل كربح وبما لا يتجاوز الخسارة المُعترف بها سابقاً (حميدات، 2014).

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" في شركات إنتاج النفط والغاز كان محل اهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بسبب ضخامة قيم الأصول المرسملة في شركات إنتاج النفط والغاز من جهة، ولتعرض صناعة إنتاج النفط والغاز لهزات كبيرة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز انطلاقاً من نيسان عام 2014 من جهة أخرى (Deloitte, 2016).

تتميز شركات إنتاج النفط والغاز بضخامة حجم التكاليف الرأسمالية فيها أو ما يسمى بالأصول طويلة الأجل التي يتم استهلاكها أو نفاذها باستخدام طرق مختلفة وأهمها طريقة وحدة الإنتاج. وحتى يتم تقييم الأصول طويلة الأجل بقيم قابلة للاسترداد لا بد من اختبار انخفاض قيمة الأصول والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل، بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي 36.

2- مشكلة الدراسة:

يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. هل لمعيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" أهمية في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية؟
2. هل تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة أصولها عند ظهور المؤشرات على انخفاض قيمة الأصول؟
3. هل هناك معوقات تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز، ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز؟

ب- هل التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز؟

3 - أهداف الدراسة وأهميتها Study Goals and Importance:

1) أهداف الدراسة Study Goals:

1- تحديد أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز.

2- تحديد واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز عند ظهور المؤشرات على انخفاض قيمة الأصول.

3- تحديد المشاكل والصعوبات التي تعاني منها شركات إنتاج النفط والغاز عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36.

4- تقديم المقترحات والمعالجات الملائمة لإمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.

2) أهمية الدراسة Study Importance:

أولاً: الأهمية العلمية للدراسة:

إضافة علمية حول تطبيق محاسبة انخفاض القيمة في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية والبحث في المشاكل التي تؤثر في تطبيق محاسبة انخفاض القيمة في تلك الشركات.

أولاً: الأهمية العملية للدراسة:

1) مساعدة شركات إنتاج النفط والغاز في سورية على التعرف على أهمية قياس القيمة العادلة للأصول وتطبيق معيار المحاسبة الدولي 36، ومساعدتها في تحديد مشاكلها وإيجاد آلية لحلها.

4- فرضيات الدراسة Study Hypothesis:

استنادا إلى تساؤلات المشكلة البحثية وإلى أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" مهم في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.
2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية على انخفاض قيمة الأصول، تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة الأصول لديها.
3. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** هناك معوقات تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية، ويندرج تحت هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

أ- **الفرض الفرعي الأول:** إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز.

ب- **الفرض الفرعي الثاني:** إن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.

5- مواد البحث وطرائقه Study Methodology:

تعتمد الدراسة على منهج وصفي استخدم الدراسة الميدانية للوصول إلى النتائج. وفي سبيل ذلك تم:

- الرجوع إلى الكتب العلمية والدراسات السابقة، بهدف تكوين معارف أساسية تمكّن من معرفة كافة الجوانب المتعلقة بمحاسبة انخفاض القيمة وتطبيقها في شركات إنتاج النفط والغاز.
- جمع المعلومات اللازمة عن الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في سورية وعن القوانين والتشريعات والعقود التي يضبط عملها، وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية وعقود تقاسم الإنتاج لهذه الشركات من الشركات نفسها بشكل مباشر، حيث إن الباحث عمل في تدقيق حسابات معظم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية ولديه البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بمعظم الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في سورية.
- استقصاء أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 ومشاكل تطبيقه في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية من خلال دراسة ميدانية بالاعتماد على أداة الاستبانة.
- تحليل نتائج الاستبانة باستخدام المقياس الإحصائي المتوسطات (One Sample t Test).

6 - مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المختصين في مجال المحاسبة في 13* شركة لإنتاج النفط والغاز في سورية، بالإضافة الى عدد من مدققي الحسابات المعتمدين لدى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية.

وتكونت عينة الدراسة من /53/ مختصاً.

7- الدراسات السابقة:

مع تنوع الدراسات المحاسبية في مجالات النفط والغاز، فقد تم اختيار الدراسات الأكثر صلة بموضوع المشكلة البحثية وأكثرها حداثة، فيمكن عرض الدراسات السابقة التالية:

1. دراسة الريشاني، سمير (2002) بعنوان "أثر المعايير المحاسبية المستخدمة في شركات صناعة إنتاج النفط والغاز في سوريا على تحديد التكاليف والدخل – دراسة تحليلية مقارنة".

هدف البحث إلى تحليل مدى توافق القواعد المحاسبية المستخدمة في صناعة إنتاج النفط والغاز في سورية مع مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك من خلال مقارنة القواعد المحاسبية المستخدمة في الشركة السورية للنفط (SPC) كشركة حكومية، والقواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة في شركات تقاسم الإنتاج في سورية والمتمثلة بشركة الفرات للنفط، مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المطبقة من قبل شركات إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بطريقة المجهودات الناجحة SE وطريقة التكلفة الكلية FC.

من خلال دراسة تجريبية على الأرقام والبيانات المالية الفعلية لكل من شركة الفرات للنفط والشركة السورية للنفط (SPC)، تم تغيير القواعد المحاسبية لتكون مطابقة لتلك المطبقة في الشركات الأمريكية وبمقارنة الاختلاف في القيم وتحليلها بأستخدام المقاييس الإحصائية تم تحديد نتائج الدراسة.

توصل البحث إلى ضرورة الاتجاه نحو تبني مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في صناعة إنتاج النفط والغاز أو المعايير الدولية وخاصة معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS6 الخاص بالصناعات الاستخراجية، في صناعة إنتاج النفط والغاز في سورية.

2. دراسة الريشاني، سمير (2007) بعنوان: "انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية"

هدفت الدراسة إلى عرض مفاهيم محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل من وجهة نظر معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية والمقارنة بينهما، فضلاً عن اختبار مدى تطبيق المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل في الشركات السورية سواء أكانت عامة أم خاصة.

بأستخدام أداة الاستبيان التي تم توزيعها على المحاسبين القانونيين وبعض المحاسبين في القطاعين العام والخاص في سورية، ومن خلال اختبار المتوسطات تم اختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد للفروقات الأساسية بين محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى فضلاً عن الاستنتاج الرئيسي بأن محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل غير مطبقة في القطاعين العام والخاص في سورية لعدة أسباب أهمها غياب السوق المالية والتزام شركات القطاع العام بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الذي لا يتطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة، فضلاً عن ضعف الوعي المهني في سورية في هذا المجال.

* تم إدراج شركات إنتاج النفط والغاز المذكورة في ملحق الدراسة رقم (1).

3. دراسة (PwC، 2017) بعنوان: " Financial reporting in the oil and gas industry – International Financial Reporting Standards"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في صناعة إنتاج النفط والغاز. وأكدت الدراسة على ضرورة التزام شركات إنتاج النفط والغاز بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية وخاصة المعيار 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" والمعيار 6 "الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها".

تم استخدام التحليل والاعتماد على البيانات المالية لشركات النفط والغاز حول العالم ومن خلال مقاييس تحليلية خاصة تم عرض الدراسة.

ومن الأمور الهامة التي استفاضت فيها الدراسة هي مؤشرات انخفاض القيمة بحسب معيار المحاسبة الدولي 36، ولعل أهم تلك المؤشرات كان الانخفاض في أسعار النفط والغاز.

4. دراسة (Ernst & Young، 2017) بعنوان: "Impairment or disposal of long-lived assets"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على معيار المحاسبة الدولي 36 وبيان معايير المحاسبة المالية الدولية رقم 144 لقياس انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة.

وتعرضت الدراسة لمؤشرات انخفاض قيمة الأصول بحسب معيار المحاسبة 36 والخطوات التي ينبغي القيام بها للتأكد من انخفاض قيمة الأصول. وتوصلت الدراسة إلى أهمية اختبار انخفاض القيمة بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 36 بشكل دائم وإعادة النظر بقيمة الأصول طويلة الأجل وكلما دعت الحاجة لذلك.

- **اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

1- على الرغم من عرض دراسة الريشاني لمدى تطبيق محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في الشركات السورية، فإنها جاءت عامة ولم تبحث في شركات إنتاج النفط والغاز.

2- إنها الدراسة الوحيدة التي بحثت في أهمية وواقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات انتاج النفط والغاز في سورية.

3- هي الدراسة الوحيدة التي تناولت الصعوبات والمشاكل التي تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.

8- الإطار النظري للدراسة:

أولاً: معيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول":

إن معيار المحاسبة الدولي 36 يأتي انسجاماً مع مفهوم القيمة العادلة في عرض الأصول من جهة ومع مبدأ الحيطة والحذر من جهة أخرى (حميدات، 2014)، حيث يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (36) إلى التأكد من عدم تسجيل الأصول

بقيمة تزيد عن مبلغها القابل للإسترداد* Recoverable Amount، فإذا كانت القيمة المسجلة** Carrying Amount للأصل تزيد عن القيمة القابلة للإسترداد، يتم الإعتراف بخسارة تدني قيمة الأصول وتكوين مجمع لخسارة إنخفاض القيمة*** Impairment Loss ويوضح هذا المعيار الحالات التي يمكن فيها للمنشأة عكس خسارة انخفاض القيمة للأصول التي سبق وتم الإعتراف بتدني قيمتها (IAS 36, 2017).

- **تحديد الأصل الذي تنخفض قيمته ومؤشرات ذلك:**

أ- بحسب معيار المحاسبة الدولي 36 فإنه ينبغي على المنشأة في نهاية كل فترة مالية تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض قيمة أصولها، وإذا وجد مؤشرات على ذلك يجب على المنشأة تقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل الذي انخفضت قيمته.

ب- وفرض المعيار 36 على المنشآت اختبار انخفاض القيمة سنوياً للبنود التالية بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشرات إنخفاض القيمة (التدني):

- الأصل غير الملموس والذي ليس له عمر إنتاجي محدد.
- الأصل غير الملموس غير المتاح للإستخدام.
- قيمة الشهرة المشتراة (الناتجة) عن عملية إندماج الأعمال.

ج- وقد حدّد المعيار 36 عدد من المؤشرات التي تشير إلى وجود انخفاض في قيمة الأصول وهي كما يلي:

ج/1: المصادر الخارجية لمؤشرات الإنخفاض في قيمة الأصول:

- إنخفاض القيمة السوقية للأصل أكثر من المتوقع نتيجة الإهتلاك أو التقادم.
- الآثار السلبية للتغيرات في البيئة التقنية أو السوقية أو الإقتصادية أو القانونية التي تعمل بها المنشأة.
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، الأمر الذي قد يؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة قيد الإستعمال للأصل – القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل.
- تقييم المبلغ المسجل (الدفتري) للأصول بأكثر من قيمتها في سوق الأوراق المالية.

ج/2: المصادر الداخلية لمؤشرات الإنخفاض في قيمة الأصول:

- تلف الأصل نتيجة أضرار مادية أو عدم صلاحيته للإستخدام.
- وجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة العمليات التي ينتمي لها الأصل.
- إعادة تقييم عمر الأصل الإنتاجي على أنه محدد بدلاً من كونه غير محدد.

---

* **القيمة القابلة للإسترداد للأصل The Recoverable Amount of an Asset**: وهي **القيمة الأكبر** من بين القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الإستعمال.

القيمة قيد الإستعمال (قيمة منفعة الإستعمال) Value in Use: هي القيمة الحالية لتدفقات النقدية للمنافع المستقبلية المقدرة التي يتوقع أن تتدفق نتيجة الإستعمال المستمر للأصل مضافاً إليها قيمة الخردة المتوقعة للأصل.

القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع Fair Value Less Costs to Sell: المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو وحدة توليد نقد في معاملة على أساس تجاري بين أطراف مطلعة وراغبة، مطروحاً منه تكاليف بيع الأصل.

** **القيمة المسجلة بالدفاتر (الظاهرة بالدفاتر) Carrying Amount**: هو المبلغ الذي يظهر به الأصل في قائمة المركز المالي بعد طرح أي إهتلاك (إطفاء) متراكم وخسائر الإنخفاض المتراكمة في قيمة الأصل.

*** **خسارة إنخفاض القيمة Impairment Loss**: هي القيمة الناتجة عن إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد للأصل عن القيمة الدفترية المسجلة للأصل.

- الأداء الإقتصادي للأصل أسوء أو ستكون أسوء من ما هو متوقع، وبالتالي إنخفاض كبير في التدفقات النقدية المتولدة أو المتوقع تولدها من الأصل.

وعند وجود مؤشرات على التدني فإن هناك حاجة لتعديل العمر الإنتاجي للأصل أو قيمته المتبقية المقدرة (IAS 36, 2017).

وقد لخص البروفيسور الأمريكي المختص في محاسبة النفط والغاز هوريس بروك (Horace R. Brock) مؤشرات انخفاض قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز كالتالي:

- انخفاض تقديرات أسعار النفط والغاز المستقبلية.
- تكاليف التطوير المستقبلية أو الفعلية أكبر بشكل جوهري من المتوقعة سابقاً بالنسبة لمجموعة من المناطق.
- تخفيض تقديرات احتياطي حقل ما بشكل جوهري.

ثانياً: شركات إنتاج النفط والغاز في سورية Oil & Gas Companies in Syria:

اعتمدت سورية ومنذ عام 1975 صيغة عقود تقاسم الإنتاج في التنقيب واستخراج النفط والغاز (القاضي، 2008)، وبظل صيغة عقود تقاسم الإنتاج يتم الاتفاق بين الشركة الأجنبية والشركة المحلية على الاشتراك في استغلال مناطق معينة على أن تتحمل الشركة الأجنبية كافة التكاليف في مرحلة البحث والاستكشاف، فإذا ما توصلت الشركة الأجنبية إلى اكتشافات نفطية أو غازية تجارية في المنطقة، يتم تطويرها وتنميتها واستخراج النفط منها ومقاسمة الإنتاج، أما التكاليف فيتم استردادها من قيمة الإنتاج وفق جدول زمني وضمن سقف نفط التكلفة، أما إذا لم تتوصل الشركة الأجنبية إلى اكتشافات نفطية أو غازية تجارية تحملت التكاليف منفردة دون أي تعويضات، وتنص عقود تقاسم الإنتاج على تأسيس شركة مشتركة عند اكتشاف النفط بكميات تجارية يكون كلّ من الشركة الأجنبية والشركة المحلية شريكاً فيها على أن تمارس إدارة الشركة المشتركة أعمال التنقيب والتنمية والتطوير والإنتاج بالنيابة عن الشركتين المحلية والأجنبية (عمر، 2016).

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية الى:

- ✓ شركات اجنبية يقتصر عملها التشغيلي على مرحلة الاستكشاف والتنقيب وعند الاستكشاف التجاري تقوم بتزويد الشركة المشتركة (العاملة) بـ 50% من رأس المال البشري ويصبح دورها إدارياً ورقابياً دون التدخل المباشر في العمليات التشغيلية وإنما تستلم العمليات والتشغيل الشركة المشتركة، ومن الشركات الأجنبية المستثمرة في سورية شركة ساينوبك الصينية للنفط، شركة شل الهولندية للنفط، شركة بتروكندا الكندية للنفط، شركة توتال الفرنسية للنفط، الشركة الوطنية الصينية للنفط CNPC، شركة آي بي آر مديترينيان الهندية المصرية للنفط وشركة كولف ساندز البريطانية للنفط.
- ✓ وشركات مشتركة تتأسس عند اكتشاف الإنتاج التجاري وتكون بالتساوي بين الشركة الأجنبية والطرف المحلي المتمثل بالمؤسسة العامة للنفط، مثل شركة الفرات للنفط، شركة دير الزور للنفط، شركة إيبلا للنفط، شركة عودة للنفط، شركة حيان للنفط، شركة كوكب للنفط وغيرها.

ثالثاً: المعالجات المحاسبية في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية:

هناك تضارب في المعالجات المحاسبية المتبعة في شركات إنتاج النفط والغاز وذلك لعدة أسباب:

1- اختلاف رؤية الشركات النفطية المستثمرة في سورية لمفهوم عقود تقاسم الإنتاج، وما تفرزه من قضايا محاسبية خاصة.
2- اختلاف المفاهيم المحاسبية من وجهة نظر الشركات الأجنبية المستثمرة عن الشركات المشتركة (التشغيلية).
3- عدم وجود قواعد محاسبية معتمدة وموحدة في مجال النفط والغاز في سورية (وقاص، 2005).

ولا شك بأن للاختلافات المذكورة أعلاه تداعيات على المعالجات المحاسبية في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية، وعلى تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36.

وعلى الرغم من اختلاف المعالجات المحاسبية في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بسبب اختلاف الرؤية لعقود تقاسم الإنتاج، إلا أن معظم شركات المحاسبة الهامة في العالم تؤكد على ضرورة المحاسبة عن عقود تقاسم الإنتاج بما يتوافق مع المعايير المقبولة عموماً في مجال النفط والغاز والتي كانت قد طورت سابقاً في ظل عقود الامتياز والإيجار ولا سيما طريقتي المجهودات الناجحة SE والتكلفة الكلية FC (Paterson, 2005).

رابعاً: مشكلات تطبيق المعيار 36 في شركات إنتاج النفط والغاز:

إن مشكلات تطبيق المعيار 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" قد تتنوع بين مشكلات تخص الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية، وقد تتجاوز ذلك لتخص إمكانية تطبيق المعيار في ظل عدد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في تطبيقه.وفيما يلي عرض لهذه المشكلات التي تعترض تطبيق معيار المحاسبة 36 في شركات إنتاج النفط والغاز:

1. مشكلات تتعلق بطبيعة عقود تقاسم الإنتاج في سورية:

لا سيما وأن انعدام القواعد المحاسبية الواضحة في عقود تقاسم الإنتاج المطبقة في استثمار النفط والغاز في سورية تلقي بظلالها على تطبيق الكثير من المعايير المقبولة عموماً في مجال النفط والغاز (وقاص، 2005) ولا شك المعيار 36.

فإن عقود تقاسم الإنتاج تميز بين الشركة الأجنبية المستثمرة والشركة المشتركة (العاملة) التي تستلم العمليات التشغيلية عند اكتشاف الإنتاج التجاري.

فمن وجهة نظر الشركة العاملة فإنها لا تملك أي أصول ولا تحقق أي أرباح أو خسائر. واعتماداً على ذلك فإنها تمسك سجل بجميع تكاليفها وفي الطرف الأخر يكون مجموع تمويلها من الشركة المقاولة، وهذه التكاليف تكون تراكمية وغير خاضعة للاستهلاك أو النفاذ أو الانخفاض في القيمة (عقد تقاسم الإنتاج لشركة الفرات للنفط).

وانطلاقاً مما سبق، فإن الشركات العاملة لا تميز بين تكاليفها، بغض النظر عما إذا كانت هذه التكاليف ذات طبيعة رأسمالية مثل المعدات والتجهيزات على الآبار ووسائل النقل وغيرها، أو كانت ذات طبيعة جارية مثل النفقات التشغيلية.

ثم أن الشركات العاملة وانطلاقاً من عقود تأسيسها (عقد تقاسم الإنتاج) فإنها لا تحقق أي أرباح أو خسائر وبذلك فإنها لا تقوم بالاعتراف بأي نضوب أو اهتلاك إو إطفاء لتكاليفها خلال عمر المشروع، كما أنها لا تطبق محاسبة انخفاض القيمة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 36 (القاضي، 2008).

أما من وجهة نظر الشركات الأجنبية المستثمرة، فإن المعالجات المحاسبية المطبقة فيها مختلفة فيما بينها باختلاف تعريفهم ومفهومهم لعقد تقاسم الإنتاج (حجر، 2008)، فقد تنوعت السياسات المحاسبية بين تلك القريبة من المعايير المقبولة عموماً وخاصة طريقة التكلفة الكلية وبين السياسات المحاسبية الخاصة بها التي فرضتها فهمهم لعقد تقاسم الإنتاج.

إلا انه ومهما كانت السياسات المحاسبية المتبعة في تلك الشركات الأجنبية المستثمرة فإنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق المعيار 36. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في ظل عقود تقاسم الإنتاج هو كيفية معالجة الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة.

فكما هو معروف في عقود تقاسم الإنتاج بإن شركات إنتاج النفط والغاز تقوم باسترداد تكاليفها من خلال تخصيص حصة من الإنتاج، وهنا قد يكون السؤال هو من سيتحمل تلك الخسائر؟ هل الشركات الأجنبية المستثمرة أم الجانب المحلي المتمثل بالمؤسسة العامة للنفط GPC؟

مشكلات فنية تعترض تطبيق المعيار 36 في شركات إنتاج النفط والغاز:

المقصود بالمشكلات الفنية هي تلك المرتبطة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي رقم 36 في ظل جملة من العوامل والصعوبات التي تعترض تطبيقه، ومنها على سبيل المثال:

1. من المؤشرات التي ذكرها المعيار 36 على انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل هو انخفاض أسعار السوق للأصول (IAS 36, 2017) (وأسعار السوق للأصول في مجال النفط والغاز تتحدد من خلال أسعار مبيع برميل النفط والغاز). وتكمن الصعوبة في مجال النفط والغاز في التذبذبات الكبيرة لأسعار النفط والغاز العالمية بين فترة وأخرى، ففي حين كان سعر برميل النفط في شهر شباط من عام 2015 (125 دولار أمريكي)، فإن سعر البرميل قد أصبح أقل من (40 دولار) في شهر أيلول من نفس العام. وعلى الرغم من اعتراف كبريات شركات إنتاج النفط والغاز بخسائر انخفاض قيمة كبيرة وذلك تطبيقاً للمعيار الدولي 36، إلا أن الكثير من الشركات قد توقعت إعادة أرتفاع أسعار النفط والغاز في الأجل القصير وبذلك لم تعترف بأي خسائر لانخفاض قيمة مخزونها النفطي (PB, 2015).

شكل وسطي أسعار النفط الخام العالمي (Brent Crude Average Price)

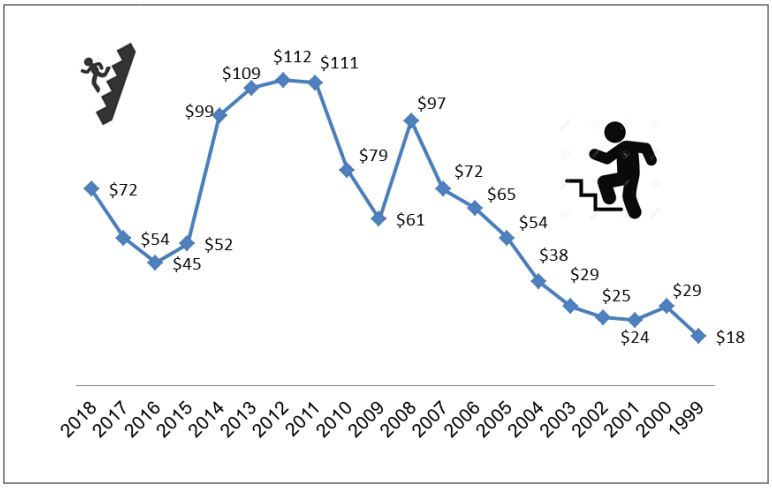

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات أسعار النفط المنشورة من وكالة الطاقة الأمريكية (EIA,2018).

1. من المؤشرات الأخرى الدالة على توقع انخفاض قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط هو انخفاض تقديرات الإدارة لمخزون احتياطيات النفط المبرهنة والقابلة للاستخراج. ولكن الطبيعة الخاصة لصناعة إنتاج النفط والغاز تؤكد على صعوبة تقدير احجام احتياطيات النفط والغاز بشكل دقيق وذلك لعدة أسباب، فقد تكون الطبيعة الفنية للمكامن النفطية لتلك الحقول من الصعب جداً الوصول إليها أو أنها تتطلب تكاليف ضخمة الأمر الذي قد يؤثر في حجم الاحتياطيات النفطية الممكن استخراجها، ثم أنه وعلى الرغم من تطور الدراسات السايزمية والجيولوجية والجيوفيزيائية إلا أن تقدير حجم احتياطيات النفط والغاز هي من الأمور الصعبة والتي تحتاج إلى الكثير من الدراسات والعمليات والاختبارات المكلفة وكل ذلك من شأنه أن يؤثر في تقديرات الإدارة لأحجام احتياطيات النفط والغاز (القاضي، 2014).

وفي ظل التغيرات المستمرة في تقديرات الإدارة لاحجام احتياطيات النفط والغاز المبرهن فإن الإدارات المالية تقف عاجزة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.

2. من الصعوبات الأخرى التي تواجه تطبيق محاسبة انخفاض القيمة في شركات إنتاج النفط والغاز هو تحديد وحدة توليد النقد بحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36، فقد حدد المعيار الأصل الذي ينبغي تقييم قيمته فيما إذا كان قد انخفض عما هو مسجل أم لا بوحدة توليد النقد، وقد عرف المعيار الدولي 36 وحدة توليد النقد بأنها أصغر مجموعة من الأصول التي يمكن تحديدها والتي تولد التدفقات النقدية بصورة مستقلة عن التدفقات النقدية من أصول أخرى (حميدات، 2014).

وعند تطبيق ذلك في مجال النفط والغاز، فإن الأمر لا يكون من السهل تطبيقه، وهذا ما سبب اختلاف وحدات توليد النقد بين شركة وأخرى، حيث تنوعت وحدات توليد النقد بين البئر إلى مجموعة آبار إلى الحقل إلى الاستثمار إلى كامل الاستثمار على مستوى البلد (Deloitte, 2016).

9- الدراسة الميدانية Field Study:

أولاً: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج: اعتمد الاستبيان على مجموعة من الأسئلة لاختبار فرضيات الدراسة عملياً، ووجه هذا الاستبيان إلى عينة تتألف من (42) مختصاً في مجال المحاسبة (بوظيفة مدير مالي أو رئيس حسابات أو محاسب) في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية، وكذلك تم توجيه الاستبيان إلى (11) متخصصاً وممارساً للمحاسبة من أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، وقد حدد لكل سؤال خمسة خيارات (موافق جداً، موافق، لا توجد إجابة، غير موافق، غير موافق جداً) وفقاً لاختبارات ليكرت الخماسي. أما نتائج الاستبيان وتحليلها فقد تم تحليلها مستخدماً البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 22، وبأستخدام اختبار t لمتوسط عينة واحدة One-Sample T-Test تم تحليل الفرق بين المتوسط الحسابي لكل فقرة والمتوسط الحسابي الحيادي.

ثانياً: تحليل النتائج:1.حساب التكرارات والنسب المئوية لمعرفة الصفات الشخصية لمفردات الدراسة:

الجدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

		العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	ثانوية	1	1.9
	إجازة جامعية	29	54.7
	ماجستير	15	28.3
	دكتوراه	8	15.1
	الإجمالي	**53**	**100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	13.2
	من 5 – 10 سنوات	16	30.2
	من 10 – 15 سنة	16	30.2
	15 سنة فما فوق	14	26.4
	الإجمالي	**53**	**100**
التخصص	المحاسبة	43	81.1
	مالية ومصرفية	4	7.5
	إدارة أعمال	3	5.7
	أخرى	3	5.7
	الإجمالي	**53**	**100**
المنصب الوظيفي	مدير مالي	7	13.2
	رئيس حسابات	12	22.6
	محاسب	23	43.4
	محاسب قانوني	11	20.8
	الإجمالي	**53**	**100**
جهة العمل	شركة أجنبية للنفط	10	18.9
	شركة مشتركة للنفط	26	49.1
	الشركة السورية للنفط	6	11.3
	محاسب قانوني	11	20.8
	الإجمالي	**53**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول من واقع البيانات التي تم جمعها عن طريق أداة الاستبيان.

نلاحظ من الجدول رقم (1) إن ما نسبته 54.7% من المستجيبين يحملون الإجازة الجامعية وما نسبته 43.4% يحملون شهادات عليا، ثم أن النسبة الأكبر من المستجيبين تتجاوز خبرتهم العشر سنين في مجال المحاسبة والتدقيق. وقد كانت نسبة الذين اختصاصهم المحاسبة 81.1% الأمر الذي يدعّم إجابات مفردات العينة بشكل كبير. وتوزعت المناصب الوظيفية لأفراد العينة بين ما نسبته 35.8% يعملون مدراء ماليين ورؤوساء حسابات في شركات أجنبية ومشتركة للنفط، وما نسبته 43.4% يعملون محاسبين في الأقسام المالية لشركات النفط الأجنبية والمشتركة، وما نسبته 20.8% يعملون شركاء ومدراء تدقيق في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من جمعية المحاسبين القانونيين في سورية. وكانت النسبة الأكبر من المستجيبين (49.1%) يعملون في شركات مشتركة للنفط، مثل (الفرات وعودة ودجلة وكوكب وايبلا للنفط)، ونسبة 11.3% من المستجيبين كانو يعملون في الشركة السورية للنفط، وما نسبته 18.9% كانو يعملون في شركات اجنبية لإنتاج النفط والغاز (مثل شركة Sinopec، CNPC، IPRMEL). من وجهة نظر الباحث، إن العينة التي تم الحصول على إجاباتها هي جيدة ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير حيث إن النسبة العظمى من المجيبين هم من اختصاص المحاسبة ويحملون شهادات عليا بنسبة عالية ايضاً، ثم النسبة الكبرى من المجيبين يعملون في شركات إنتاج النفط والغاز وبالتالي لديهم خبرة جيدة في الأمور المالية والمحاسبية الخاصة بشركات إنتاج النفط والغاز.

1. **اختبار فرضيات الدراسة:** فيما يلي اختبار للفرضيات:

1) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: " إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" مهم في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية ".

- تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وبالمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط القياسي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): المؤشرات الإحصائية لآراء عينة الدراسة بحسب متغيرات الفرض الرئيسي الأول

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
يساهم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في عدالة قياس قيمة الأصول	53	4.2642	.81219	11.331	85	.000
يساهم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في قياس الأصول بقيمها القابلة للاسترداد	53	4.3208	.87208	11.026	86	.000
إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز يساهم في الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول عند تحديدها	53	4.0000	.96077	7.577	80	.000
إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يقوم على الاهتمام بالمؤشرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في قيمة الأصول	53	3.6415	1.30228	3.586	73	.001
عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز يتم إجراء اختبارات انخفاض القيمة والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل	53	4.1887	1.09292	7.918	84	.000
إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز هو حاجة ملحة لعرض المركز المالي الفعلي لتلك الشركات	53	4.0189	1.16834	6.349	80	.000
إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يساهم في التنبؤ بالجدوى الاقتصادية لحقول النفط والغاز والاعتراف بالخسائر عند تحديدها	53	4.1132	1.10350	7.344	82	.000
إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يلاءم مبدأ الحيطة والحذر والاعتراف بالخسائر عند تقديرها وتوقعها	53	3.9245	1.31338	5.125	78	.000
الدور المهم لمعيار المحاسبة الدولي 36 في عدالة قياس قيمة الأصول	53	4.0590	.42644	18.078	81	.000

الجدول رقم (3): المؤشرات الأحصائية لاختبار One-Sample T Test بحسب متغيرات الفرض الرئيسي الأول

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية الرئيسية الأولى	18.078	52	.000	1.05896	.9414	1.1765

-كما هو مبين في الجدولين رقم (2 و3) أعلاه ومن وجهة نظر العينة فإن لمعيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" دوراً مهماً في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية، حيث بلغ متوسط استجابات العينة 4.0590 وهو أكبر من 3، وانحراف معياري يساوي 0.426 صغير، وقيمة t=18.078، والدلالة الحسابية هي 0.000 أصغر من القياسية. هذا ويؤيد الباحث ما توصلت إليه نتائج العينة، حيث إن لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 دوراً مهماً في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز. لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" مهم في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.

2) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: " عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية على انخفاض قيمة الأصول (الملموسة وغير الملموسة)، تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة الأصول لديها ".

-تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وبالمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط القياسي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4): المؤشرات الإحصائية لآراء عينة الدراسة بحسب متغيرات الفرض الرئيسي الثاني

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز	53	1.9245	.80501	-9.726	38	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند انخفاض تقديرات الاحتياطيات النفطية أو الغازية	53	1.5849	.77046	-13.371	32	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ظهور تكنولوجيا حفر وإنتاج حديثة لا بد من شراءها	53	1.4906	.82328	-13.348	30	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ارتفاع تكاليف التطوير بشكل أكثر من المتوقع	53	1.5283	.69625	-15.388	31	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل أكثر من المتوقع	53	1.6226	.81397	-12.319	32	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند حدوث حالات دمار واضرار بالحقول النفطية أو الغازية	53	1.6792	.91512	-10.507	34	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تدهور الظروف الاقتصادية وارتفاع اسعار الفوائد في البلد المستثمر فيه	53	1.8302	1.08727	-7.833	37	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تدهور الحالة الفنية للأصول والحاجة لتغييرها	53	2.0000	1.42775	-5.099	40	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تغيير الشروط العقدية أو الظروف القانونية أو البيئية	53	1.8679	1.11005	-7.425	37	.000
تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها كلما دعت الحاجة إلى ذلك	53	1.7547	1.07248	-8.453	35	.000
عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية تختبر الشركات انخفاض القيمة	53	1.7283	.28781	-32.167	35	.000

الجدول رقم (5): المؤشرات الإحصائية لاختبار One-Sample t test بحسب متغيرات الفرض الرئيسي الأول

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية الرئيسية الثانية	-32.167	52	.000	-1.27170	-1.3510	-1.1924

-كما هو مبين في الجدولين رقم (4 و5) أعلاه ومن وجهة نظر العينة فإنه عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية على انخفاض قيمة الأصول (الملموسة وغير الملموسة)، لا تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة الأصول لديها. حيث بلغ متوسط استجابات العينة 1.7 وهو أصغر من 3، وانحراف معياري يساوي 0.28781 صغير، وقيمة t=31.167، والدلالة الحسابية هي 0.000 أصغر من القياسية.

هذا وإن الباحث من وجهة نظره ومن خلال عمله في مجال التدقيق الخارجي يؤيد نتائج العينة وبرأيه إن شركات إنتاج النفط والغاز في سورية لا تختبر انخفاض قيمة الأصول حتى مع ظهور الكثير من المؤشرات الداخلية والخارجية على انخفاض قيمة الأصول.

- وعليه توصل الباحث إلى رفض الفرض الرئيسي الثاني للدراسة الذي يقول "عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية على انخفاض قيمة الأصول (الملموسة وغير الملموسة)، تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة الأصول لديها".

3) اختبار الفرضية الفرعية الأولى: " إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز ".

- تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وبالمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط القياسي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6): المؤشرات الإحصائية لآراء عينة الدراسة بحسب متغيرات الفرض الفرعي الأول

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الفرعية الأولى	53	4.0755	.44263	.06080

الجدول رقم (7): المؤشرات الإحصائية لاختبار One- Sample T Test بحسب متغيرات الفرض الفرعي الأول

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية الفرعية الأولى	17.689	52	.000	1.07547	.9535	1.1975

من الجدولين رقم 6 و7 يلاحظ بإن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز، حيث بلغ متوسط الإجابات 4.0755 وهو أكبر من الوسط الحسابي الحيادي 3، وبأنحراف معيار صغير بلغ 0.44263، وكانت الدلالة الحسابية 0.000 وهي أصغر من الدلالة القياسية.

إن الباحث من وجهة نظره إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تفرض معالجات ومشاكل محاسبية تفرض نفسها وتجعل من الصعب تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز.

وعليه توصل الباحث إلى قبول الفرض الفرعي الأول للفرضية الرئيسية الثالثة والذي يقول " إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز".

4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية: " إن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية ".

- تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وبالمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط القياسي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (8): المؤشرات الإحصائية لآراء عينة الدراسة بحسب متغيرات الفرض الفرعي الثاني

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية الفرعية الثانية	53	4.1164	.35893	.04930

الجدول رقم (9): المؤشرات الإحصائية لاختبار One-Sample t test بحسب متغيرات الفرض الفرعي الثاني

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية الفرعية الثانية	22.643	52	.000	1.11635	1.0174	1.2153

من الجدول رقم 7 يلاحظ بإن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق محاسبة انخفاض القيمة، حيث بلغ متوسط الإجابات 4.1164 وهو أكبر من الوسط الحسابي الحيادي 3، وبأنحراف معيار صغير بلغ 0.35893، وكانت الدلالة الحسابية 0.000 وهي أصغر من الدلالة القياسية مما يؤدي إلى قبول الفرض الفرعي الثاني الذي يقول " إن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية".

واعتماداً على نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول والثاني يلاحظ بأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية يعاني من عدد من الصعوبات والمشاكل، وبذلك توصل الباحث الى قبول الفرض الرئيسي الثالث للدراسة والذي يقول: " هناك معوقات تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية".

10- النتائج والتوصيات:

1)نتائج الدراسة Study Conclusions:

1. إن لمعيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" دور مهم في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.
2. إن معيار المحاسبة الدولي 36 غير مطبق في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.
3. هناك عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز:

أ- إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية يعتبر من أحد الأسباب التي تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات انتاج النفط والغاز في سورية.

ب- إن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.

2) توصيات الدراسة Study Recommendations:

1. يوصي الباحث بضرورة التزام شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ذلك لتحقيق العدالة في القياس وعرض التقارير المالية.
2. ضرورة تطوير وتحسين الممارسات المحاسبية في شركات إنتاج النفط والغاز حتى تعرض القوائم المالية لتلك الشركات مركزها المالي العادل، وذلك من خلال تفعيل دور الجهات الرقابية المختصة (المؤسسة العامة للنفط، مدققي الحسابات، مفتشي الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش) على البيانات المالية لتلك الشركات وتطوير وتأهيل الكوادر القادرة على تطبيق المعايير الدولية.
3. إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 ضروري لعدالة عدالة عرض التقارير المالية.
4. من المهم تشكيل لجان فنية مختصة من قبل مجلس المحاسبة والتدقيق وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للنفط GPC لدراسة طريقة وآلية تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم 36 في شركات انتاج النفط والغاز في ظل الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج.

وقد يكون من مهام هذه اللجنة إصدار التعليمات المناسبة لمعالجة الاختلافات المحاسبية بين شركات إنتاج النفط والغاز عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36، إصدار دليل إجراءات للتعامل مع التغيرات في أسعار النفط والغاز وكذلك تغير تقديرات احجام احتياطيات النفط والغاز صعوداً وهبوطاً بين فترة وأخرى، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمحاسبة استرداد التكاليف في ظل عقود تقاسم الإنتاج وغيرها من الأمور المحاسبية التي تختلف عليها شركات إنتاج النفط والغاز في ظل عقود تقاسم الإنتاج.

5. هذا بالإضافة الى تطوير الكوادر البشرية في سورية في مجال الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً في صناعة النفط والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، من خلال إجراء الدورات التدريبية المناسبة.

قائمة المراجع العلمية:

<u>أولاً: المراجع باللغة العربية:</u>

1- القاضي، حسين وآخرون. (2008). محاسبة البترول، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، دمشق.

2- الريشاني، سمير. (2002). "أثر المعايير المحاسبية المستخدمة في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية على تحديد التكاليف والدخل – دراسة تحليلية مقارنة. رسالة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة دمشق وجامعة تكساس دالاس، USA.

3- حجر، عبد الملك إسماعيل. (2008). "محاسبة النفط- المبادئ، الإجراءات- دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج". منشورات جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

4- حميدات، جمعة. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

5- عمر، حازم. (2016). "أثر استخدام طريقة نفاذ التكاليف في دقة قياس الأرباح في صناعة إنتاج النفط والغاز – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق.

6- عقود تقاسم الإنتاج بين المؤسسة العامة للنفط وكل من: شركة إينا (INA) للنفط، شركة شل (Shell) للنفط، شركة إس أي بي سي (SIPC) للنفط، شركة سي إن بي سي (CNPC) للنفط وشركة توتال (TOTAL) للنفط.

7- وقاص، بشير. (2005). "المشكلات المحاسبية في الشركات المشتركة الناجمة عن عقود تقاسم الإنتاج في صناعة إنتاج النفط والغاز – دراسة حالة شركات تقاسم الإنتاج في سوريا". رسالة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة دمشق.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1- Brock, R. H., R. D. Jennings, and B. J. Feiten. (2005). "Petroleum Accounting, Principles, Procedures". & Issues. 5th Edition. Professional Development Institute. Denton, Texas. USA.

2- BP Annual Report, 2015.

3- Deloitte Publications. (2016). "Oil and Gas, Accounting, Financial Reporting, and Tax Update".

4- Ernst and Young's Publications. (2011). "Impairment or disposal of long-lived assets".

5- International Financial Reporting Standards, IAS 36, 2017.

6- International Financial Reporting Standards, IFRS6, 2017.

ملحق الدراسة (1):

إن شركات إنتاج النفط والغاز في سورية التي تمثل مجمتع الدارسة هي:

1. شركة ساينوبك الصينية للنفط (SINOPEC).
2. شركة عودة للنفط (Oudeh).
3. شركة آي بي آر للنفط (IPRMEL).
4. شركة الرشيد للنفط (Al-Rashid).
5. شركة سي إن بي سي آي أو للنفط (CNPCIO).
6. شركة الكوكب للنفط (Al-Kawkab).
7. شركة الفرات للنفط (Al-Furat).
8. شركة إيبلا للنفط (Ebla).
9. شركة حيان للنفط (Hayan).
10. شركة كولف ساند للنفط (Gulf Sands).
11. شركة دجلة للنفط (Dijla).
12. الشركة السورية للنفط (SPC).
13. شركة دير الزور للنفط (DER EZZOR).

ملحق الدراسة (2):

السادة المجيبون الكرام

تحية طيبة وبعد؛

إيماناً بأهمية البحث العلمي، وتأكيداً على دوره في خدمة عملية التنمية والنهوض بالواقع الاقتصـــادي والاجتماعي؛ يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان:

"أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية"

ولغرض إكمال هذا البحث، يرجو الباحث من حضرتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق بدقة وموضوعية راجياً عدم إغفال أي سؤال من أجل تحقيق أهداف البحث والخروج بنتائج وتوصيات واقعية.

إن الأسئلة الواردة في الاستبيان ستستخدم للأغراض العلمية فقط، وكل ما يرد فيه من معلومات سيبقى سرياً وغير قابل للنشر، ولن يُسمح لأحد بالاطلاع عليها من غير المهتمين بالبحث العلمي.

مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

الباحث

حازم عمر

❖ **تعريف المصطلحات الواردة في الاستبانة:**

- **معيار المحاسبة الدولي 36:** تم إصدار هذا المعيار في عام 1998 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وتم اعتماده من قبل مجلس معايير إعداد التقارير المالية الدولية. إن المعيار يقيس الإنخفاض في قيمة الأصول (الملموسة وغير الملموسة) وذلك انسجاماً مع متطلبات العرض العادل للقوائم المالية ومن مبدأ القيمة العادلة في قياس وتقييم الأصول. ويقيس المعيار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد عند استخدام الأصل وفي حال وانخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة الدفترية يتم الاعتراف بانخفاض القيمة.

القسم الأول: معلومات عامة:

▪ **المؤهل العلمي:**			
1- ثانوية		2- إجازة جامعية	
3- ماجستير		3- دكتوراه	
سنوات الخبرة:			
1- أقل من 5 سنوات		2- من 5- 10 سنوات	
3- من 10 – 15 سنة		4- 15 سنة فما فوق	
▪ **التخصص:**			
1- محاسبة		2- مالية ومصرفية	
3- إدارة أعمال		4- أخرى	
المنصب الوظيفي:			
1- مدير مالي		2- رئيس حسابات	
3- محاسب		4- محاسب قانوني	
جهة العمل:			
1- شركة أجنبية للنفط		2- شركة مشتركة للنفط	
3- شركة محاسبة		4- مكتب محاسبة	

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يلي:

المحور الأول: إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 "الانخفاض في قيمة الأصول" مهم في عدالة قياس قيمة الأصول في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية.						
م	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في عدالة قياس قيمة الأصول					
2	يساهم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في قياس الأصول بقيمها القابلة للاسترداد					
3	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز يساهم في الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول عند تحديدها					
4	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يقوم على الاهتمام بالمؤشرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في قيمة الأصول					
5	عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز يتم إجراء اختبارات انخفاض القيمة والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل					
6	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز هو حاجة ملحة لعرض المركز المالي الفعلي لتلك الشركات					
7	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يساهم في التنبؤ بالجدوى الاقتصادية لحقول النفط والغاز والاعتراف بالخسائر عند تحديدها					
8	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 يلاءم مبدأ الحيطة والحذر والاعتراف بالخسائر عند تقديرها وتوقعها					

المحور الثاني: عند ظهور المؤشرات الداخلية أو الخارجية على انخفاض قيمة الأصول (الملموسة وغير الملموسة)، تختبر شركات إنتاج النفط والغاز في سورية انخفاض قيمة الأصول لديها؟						
م	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند انخفاض الاسعار العالمية للنفط والغاز					
2	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند انخفاض تقديرات الاحتياطيات النفطية أو الغازية					
3	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ظهور تكنولوجيا حفر وانتاج حديثة لا بد من شراءها					
4	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ارتفاع تكاليف التطوير بشكل أكثر من المتوقع					
5	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل أكثر من المتوقع					
6	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند حدوث حالات دمار واضرار بالحقول النفطية أو الغازية					
7	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تدهور الظروف الاقتصادية وارتفاع اسعار الفوائد في البلد المستثمر فيه					
8	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تدهور الحالة الفنية للأصول والحاجة لتغييرها					
9	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها عند تغيير الشروط العقدية أو الظروف القانونية أو البيئية					
10	تقوم شركات إنتاج النفط والغاز في سورية بأختبار انخفاض قيمة الاصول لديها كلما دعت الحاجة إلى ذلك					

المحور الثالث: إن الطبيعة الخاصة لعقود تقاسم الإنتاج في سورية تؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز؟						
م	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن الشروط العقدية لعقود تقاسم الإنتاج تعيق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36					
2	إن الشروط العقدية لعقود تقاسم الإنتاج تؤثر في اختلاف مفهوم الأصول					
3	إن النظام المحاسبي الموجود في عقود تقاسم الإنتاج لم يشير إلى تطبيق اختبارات انخفاض القيمة للأصول					
4	إن النظام المحاسبي الموجود في عقود تقاسم الإنتاج يخلق صعوبات في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36					
5	إن عقود تقاسم الإنتاج تخلق تباينات في مفهوم التكاليف ورسملتها وطريقة اطفاءها أو					
6	في عقود تقاسم الإنتاج لا تهتم الجهات الرقابية والوصائية (مثل المؤسسة العامة للنفط) بالمعايير المحاسبية المطبقة في شركات إنتاج النفط والغاز					
7	في عقود تقاسم الإنتاج لا تهتم شركات إنتاج النفط والغاز بطريقة عرض القوائم المالية وقياس نتائج انشطتها					

المحور الرابع: إن التغير المستمر في أسعار النفط والغاز يؤثر في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 في شركات إنتاج النفط والغاز في سورية						
م	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التغير في أسعار النفط والغاز بين فترة وأخرى يؤثر في قياس خسارة الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل					
2	التغير في أسعار النفط والغاز بين فترة وأخرى يعيق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36					
3	لا يوجد مؤشرات تعتمدها الشركة عند التغير في أسعار النفط والغاز للتنبؤ بالاسعار في الفترات القادمة					
4	اسعار النفط والغاز تتغير بتغير الظروف السياسية والامنية والاقتصادية في العالم ومن الصعب قياسها والتنبؤ بها					
5	إن التغير المستمر وغير المستقر في اسعار النفط والغاز يؤثر في قياس الجدوى الاقتصادية للحقول النفطية					
6	قد ترتفع الاسعار أو تنخفض بشكل أكثر من المتوقع خلال فترات قصيرة مما يؤثر في قيمة الأصول					

مع خالص الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية BASY)

د. محمد جمال طقطق* د. سلمان معلا** رنا محمد علي والي***

(الإيداع: 1 أيلول 2019 ، القبول: 8 كانون الثاني 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة، وتحديد في ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم وربحية المصرف (نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول)، وقد تمثلت الدراسة بمصرف عوده سورية للفترة 2010–2017، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على حزمة برامج الـ EXCEL والـ SPSS، باعتبار أن معدل التضخم هو المتغير المستقل و ربحية المصرف (نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الموجودات) هي المتغير التابع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم في ربحية مصرف عوده، وقد تم الخروج بمجموعة من المقترحات من أهمها أنه على كل مصرف أن يكون لديه جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف الربحية، وعلى الإدارة العامة للمصرف التأكد من أن مسألة الربحية يتم إدارتها بفعالية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الربحية، ROE، ROA.

* استاذ في جامعة حماة– كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد.

**استاذ مساعد في جامعة حماة– كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد.

***طالبة ماجستير في جامعة حماة– كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد.

The Effect of Inflation on Profitability of Private Commercial Banks (Case Study Of Bank Audi Syria BASY)

Dr. Mohamed Jamal taqataq* **Dr. Salman Mullah**** **Rana Mohammed Ali Wali*****

(Received: 1 September 2019, Accepted: 8 January 2020)

Abstract:

The objective of this study was to identify the effect of inflation on the profitability of private commercial banks and to determine whether there is a statistically significant relationship between the rate of inflation and the profitability of the bank (return on equity and return on assets). The descriptive analytical methodology and statistical methods were used to achieve the objectives of the study and to analyze and interpret the data to reach conclusions and recommendations, and to was used test the hypotheses the package of programs EXCEL and SPSS, considering that the inflation rate is the independent variable and the profitability of the bank Ownership and Return on Assets (ROE) are the dependent variable The results of the statistical analysis and the hypothesis test showed a statistically significant effect of inflation The profitability of private commercial banks (sample study), has been a set of proposals, the most important of which is that each bank must have a specific entity to follow up the implementation of the policy and objectives of profitability, and the general management of the bank to ensure that the issue of profitability is managed effectively.

Keywords: Inflation, ROE, ROA, Profitability.

* Professor at the University of Hama – Faculty of Economics – Department of Economics.

** Assistant Professor at the University of Hama – Faculty of Economics – Department of Economics.

*** Master student at the University of Hama – Faculty of Economics – Department of Economics.

1- المقدمة:

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسة في السياسة الاقتصادية، إذ يمثل أحد أذرع النظام المالي وهو عبارة عن مؤسسة تمد الاقتصاد بتيار متدفق من الموارد المالية وبالتالي تطور هذا القطاع يعكس الصورة المشرقة لنمو البلد لذا سعت البنوك التجارية إلى تقديم أفضل الخدمات لتعظيم أرباحها، كما قد تتعرض المصارف إلى سحوبات مفاجئة أو لربما حالة اقتصادية طارئة الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد المركز المالي، حيث تسعى جل البنوك إلى تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في الاستمرارية والبقاء، وتعد الربحية واحدة من بين أهم الأهداف المؤدية إلى ذلك فهي مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع البنوك .

غير أن الربحية تتأثر بعدة عوامل اقتصادية فنجد من بينهم التضخم الذي يعد من أبرز المشاكل التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتحد من تطوره وتعيق تحقيق الأهداف، حيث أن آثار التضخم منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أنه يلاحظ أن الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود ونسبة بسيطة معقولة، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم، إن التضخم كظاهرة، له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، حيث إن من أكبر آثاره فقد النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها.

2- المشكلة:

شهدت سورية معدلات تضخم عالية خلال فترة البحث رغم السياسات التي يضعها وينفذها البنك المركزي وتمثلت مشكلة البحث في تحديد أثر التضخم في ربحية مصرف عودة ومدى قدرته على تلافي الآثار الاقتصادية وتوليد الأرباح خلال هذه الفترة، حيث تتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للتضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة؟

للإجابة على هذا السؤال تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل توجد علاقة ذو دلالة احصائية للتضخم في معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية؟

ب- هل توجد علاقة ذو دلالة احصائية للتضخم في معدل العائد على الأصول كأحد مؤشرات الربحية؟

3- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نلخصها في النقاط التالية:

أ- تحديد أثر التضخم في معدل العائد على حقوق الملكية.

ب- تحديد أثر لمعدل التضخم في معدل العائد على الأصول.

4- أهمية البحث:

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في الدور الذي يؤديه لتسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة ألا وهو التضخم، كما أن معرفة أثر التضخم في الربحية من شأنه أن يساهم في تقديم أساس نظري وتطبيقي لمواجهة هذه الظاهرة التي يجب إعطاؤها أهمية خاصة نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يساعد المصارف على معرفة التأثيرات المتوقعة للتضخم في الربحية وبالتالي وضع السياسات المناسبة.

5- فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة.

ينبثق عنها الفرضين التاليين:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتضخم في معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتضخم في معدل العائد على الأصول كأحد مؤشرات الربحية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرض المفاهيم والنظريات التي تتناول العلاقة بين معدل التضخم وربحية المصارف التجارية، كما يعتمد نموذج هذا البحث على تحليل الانحدار الخطي البسيط وهو أحد الأساليب الاحصائية لمعرفة درجة الارتباط بين معدل التضخم وربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية وذلك بالاستعانة ببرنامجي ال SPSS و EXCEL.

7- متغيرات البحث:

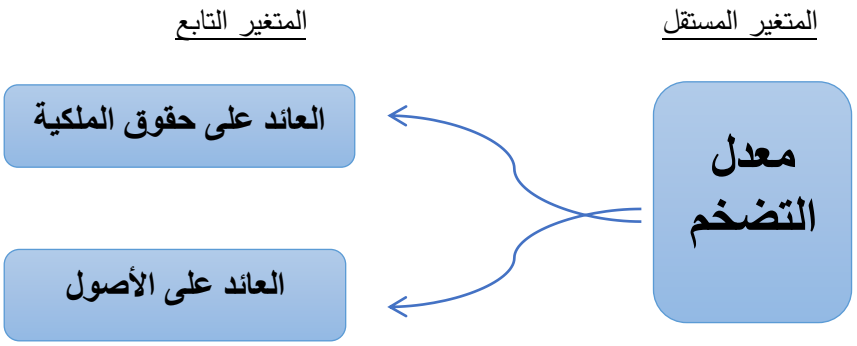

8-حدود البحث:

- الحدود المكانية: يشمل البحث مصرف عوده سورية.
- الحدود الزمانية: تغطي فترة الدراسة السنوات من عام 2010 حتى عام 2017م وقد عرفت هذه المرحلة عدة تحولات اقتصادية وسياسية.

9- الدراسات السابقة:

- حوبي، شهرزاد، (2016)، العنوان: **أثر التضخم على عوائد الأسهم حالة بورصة السعودية للفترة 2012-2015**، هدفت هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كان هناك أثر للتضخم في عوائد الأسهم في القطاعات المدرجة في بورصة السعودية خلال الفترة الدراسة الممتدة من 2012 إلى 2015، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل) باستخدام برنامج Excel و Eviwes9 لاختبار العلاقة بين معدل التضخم وهو المتغير المستقل وعوائد الأسهم وهو المتغير التابع، وقد شملت هذه الدراسة على القيم الشهرية لمعدلات التضخم وعوائد الأسهم من 480 قطاع مدرج في بورصة السعودية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج، أبرزها، أنه توجد علاقة طويلة الاجل بين معدلات التضخم وعوائد الأسهم، واقترحت هذه الدراسة أنه يجب على كل قطاعات بورصة السعودية أن تأخذ بعين الاعتبار عامل التضخّم لأنه يؤثر في عائد السهم تأثيراً سلبياً.
- محمد، علي محمود، (2014)، العنوان: **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إسهام هامش الفائدة الصافي في ربحية المصرف التجاري؛ وذلك بالتطبيق على مصرف سورية والمهجر، خلال الفترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى 2011، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج، أبرزها، أن هامش الفائدة الصافي (الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة) يعد من أهم مكونات الربحية في المصرف التجاري، واقترحت هذه الدراسة توجيه الاهتمام إلى الائتمان المصرفي ووضع الأدوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير وعادة ما يجري ذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة.

- Otieno, Donald A., Ngugi, Rose W., Muriu, Peter W, (2018), Address: **The impact of inflation rate on stock market returns: evidence from Kenya**,

تأثير معدل التضخم على عوائد سوق الأسهم: دليل من كينيا

تناولت هذه الدراسة الخصائص العشوائية لمعدل التضخم وعوائد سوق الأوراق المالية وبقاياها المتداخلة باستخدام البيانات الشهرية للفترة 1993 إلى 2015، وتم استخدام الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل الجزئي (ARFIMA) لتحديد الحد الأقصى لاحتمالية تحديد أوامر التكامل للمتغيرات الفردية، تشير النتائج المستخلصة أن معدل التضخم السنوي يؤثر بشكل إيجابي على العوائد في سوق الأسهم، وهذا ويعني أن عائدات سوق الأوراق المالية في كينيا توفر المأوى ضد الضغوط التضخمية.

- Ahmad, Rubi, Koh, Eric H.Y., Shaharuddin, Shahrin Saaid, (2016), Address: **Determinants of bank profitability: a comparative study of East Asia and Latin America,**

محددات الربحية المصرفية: دراسة مقارنة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

تناولت هذه الورقة محددات الربحية المصرفية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية للفترة من 2003 إلى 2014، تم دراسة تأثر الربحية مقابل المتغيرات الخاصة بالبنك (كفاية رأس المال، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة السيولة، ونسبة احتياطي خسارة القروض، وحجم البنك) ومتغيرات الاقتصاد الكلي (إجمالي الناتج المحلي والتضخم وتركيز البنك)، يشير نموذج الانحدار الديناميكي إلى أن ربحية البنوك في شرق آسيا يتم تحديدها من خلال متغيرات خاصة بالبنك أكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي؛ العكس، ينطبق على أمريكا اللاتينية.

ما يميز هذا البحث:

- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى ايجاد العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف.
- ما سيميز هذه الدراسة:

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث المكان والزمان	تمت الدراسة الحالية في سورية خلال الفترة الممتدة من 2010 حتى 2017	تمت الدراسات في السعودية وكينيا وامريكا اللاتينية واسيا خلال سنوات مختلفة
من حيث العينة	تناولت الدراسة مصرف عوده سورية	تناولت الدراسات عينات مختلفة
من حيث نوع القطاع	القطاع المصرفي الخاص	تنوعت الدراسات بين القطاع العام والخاص
من حيث المتغيرات	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه التضخم في الربحية	تناولت الدراسات متغيرات أخرى مثل سعر الفائدة الناتج المحلي الاجمالي وحجم البنك

10- الإطار النظري للبحث:

10-1- مفهوم التضخم: على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها ويوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم، فإنه لا يبدو أن هناك اجماعاً من جانب الاقتصاديين على تعريف معين لهذا الاصطلاح، فهو اصطلاح يصعب تفسيره[1]،

[1] أبو رمضان، مصطفى، 2016، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، ص 14.

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق، وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق"[1]، وإذا انتقلنا إلى قاموس الكلية الأمريكية، سنجد التعريف الأول للتضخم معطى على النحو التالي: "التوسع أو الزيادة غير المبررة في عملة بلد ما، خاصة من خلال إصدار النقود الورقية التي لا يمكن استردادها في المسكوكات".[2] واستناداً إلى **بيجو** تتوفر حالة التضخم "عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخول".[3] وبالتالي تجد الباحثة أن التضخم هو الزيادة في إصدار النقود والائتمان وانسياب تيار النقد، المصدر إلى الإنفاق، فهو حالة عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية والنفقات العامة.

2-10- أنواع التضخم: هناك أنواع عدة للتضخم من أهمها:

- التضخم الزاحف: يقصد به ارتفاع بطيء مستمر في المستوى العام للأسعار، على مدى فترة زمنية طويلة، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب، بينما العرض أو الإنتاج يكون ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداول وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.[4]
- التضخم المكبوت: يسمى أيضاً بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.[5]
- التضخم الجامح (المفرط): يعتبر هذا أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني. يتميز التضخم الجامح بالارتفاع القوي في الأسعار يرافقه انهيار في قيمة العملة، وتقود هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، إلى زيادة نفقات الإنتاج وانخفاض ربحية المؤسسات مما يدفعها إلى زيادة جديدة في الأسعار، فالزيادة في الأجور[6]، وهكذا، وفي هذه الحالة يتم طبع (إصدار) المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جداً تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، مما قد يؤدي في النهاية إلى انهياره قيمة العملة الوطنية بعد فقدان الثقة فيها[7]، وبالتالي تواجه العملة المحلية منافسة من عملة أجنبية تتولى أولاً مهمة تخزين القيمة ووظيفة وحدة الحساب، ثم استبدال العملة المحلية كوسيلة للدفع، ومن ثم يتم إيقاف التضخم المفرط بين عشية وضحاها عن طريق برنامج لتحقيق الاستقرار يغير أنظمة السياسة النقدية والمالية.[8]

---

[1] ملوخية، أحمد، 2005، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية، ص ص 308 – 309.

[2] Hazlitt, Henry, 2013, What You Should Know About Inflation, D. VAN NOSTRAND COMPANY, INC PRINCETON, NEW JERSEY, Canada, p 1.

[3] مجيد، ضياء، 1998، الإقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية– البنوك التجارية– البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 215.

[4] عباس، صباح، 2008، إثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، ص 59.

[5] بلقاسمي، سمية، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 93.

[6] بوادقجي، عبد الرحيم، الحريري، خالد، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، 2005، ص 296.

[7] منيرة، العايبي، 2016، دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1980– 2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 4.

[8] Barbosa, Fernando, 2018, Macroeconomic Theory: Fluctuations, Inflation and Growth in Closed and Open Economies, Springer Nature Switzerland AG, Edition: first, p 318.

10-3- مفهوم الربحية:

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي[1]، فتحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية منها وغير المالية، كما أن تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير فوائد) يعد مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر[2].

وبالتالي الربحية: عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.[3] ويمكن تعريف الربحية بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة ادارتها، وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل[4]، وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

أ- قرار الاستثمار: وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.

ب- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكّن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن[5].

10-4- العوامل المؤثرة في الربحية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أ- العوامل الداخلية: تتمثل في

1) هيكل الودائع: تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر.
2) توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، كما تؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية البنك التجاري.[6]
3) أرباح أو خسارة الأوراق المالية: تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق الدولي على ربحية البنك.

---

[1] الكروي، بلال، 2009، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة –دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 24، المجلد 6، ص 4.

[2] نبيلة، رقاقدة، 2016، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية –حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004 –2014) _، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، قسم علوم تجارية، ص 4.

[3] Dr. Aladwan, Mohammad, 2015, THE IMPACT OF BANK SIZE ON PROFITABILITY'AN EMPIRICAL STUDY ON LISTED JORDANIAN COMMERCIAL BANKS', European Scientific Journal December, Vol.11, No.34, p 217.

[4] الصائغ، نبيل، 2018، الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 94.

[5] عقل، مفلح، 2006، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ص30.

[6] نبيلة، رقاقدة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4) أرباح أو خسائر القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحيته، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح.[1]

5) عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه.

6) إدارة المصرف: تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

7) حجم المصرف: يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فزيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.[2]

8) السيولة: تعتبر السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في الشركة بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول.[3]

ب- العوامل الخارجية: تتمثل في

1) أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة.[4]

2) السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.[5]

3) المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.[6]

4) التشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

5) الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.

6) الظروف الاقتصادية والسياسية.[7]

---

[1] حاجي، وجدة، 2016، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009–2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، ص 5.

[2] حزوري، حسن، 2018، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات سلسلة العلوم الاساسية، العدد، ص 80.

[3] الحسين، بسام، 2016، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 83، العدد 33، ص83.

[4] مزيق، رامي، 2014، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، ص 66.

[5] محمد، علي، 2014، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، ص 543.

[6] مزيق، رامي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[7] ديبونة، محمد، 2017، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010 –2015، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، ص 9.

10-5- مؤشرات الربحية:

تعد نسب الربحية من النسب الأساسية والتي تمثل أقوى معيار في الحكم على الأداء الكلي للمنشأة، فهي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المستثمرة، وفيما يلي نذكر بعض من نسب الربحية

أ- العائد على حقوق الملكية: Return on Equity Ratio (ROE)

تهم هذه النسبة المستثمرين في المشروع أو الملاك بالدرجة الأولى[1]، ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء[2] لأنه يعكس تعظيم قيمة المساهمين[3]، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض ويحسب وفق الصيغة الآتية[4]:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

ب- العائد على الأصول: Return on Asset Ratios (ROA)

يمكن قياس ربحية الشركة من وجهة نظر المستثمر وذلك بربط الربح المتحقق ومجموعة الأموال التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة[5]، فهي نسبة صافي الأرباح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول[6]، وتقيس هذه النسبة قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة بغض النظر عن طريقة تدويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، ويعطى بالعلاقة التالية:[7]

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

11-الدراسة التطبيقية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة واستخدمت الباحثة بيانات السلاسل الزمنية لمعدل التضخم كمتغير مستقل، وكذلك تم استخدام معدل الربحية كمتغير تابع من عام 2010 وحتى عام 2017م.

تم الحصول على البيانات محل الدراسة من مصادر مختلفة، حيث تم الحصول على معدلات الربحية من التقارير السنوية لمصرف عودة السوري أما معدل التضخم فتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء.

وقد كانت الأرقام كالتالي:

---

[1] المرسي، جمال الدين، اللحلح، أحمد، 2007، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 178.

[2] الطراونة، أنس، 2015، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والتمويل، ص 22.

[3] Badreldin, Ahmed Mohamed, 2009, Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology, No. 16, p 5.

[4] العامري، محمد، 2007، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 118.

[5] عبد الهادي، محمد، 2000، الادارة المالية (الاستثمار والتمويل–التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 198.

[6] IRFAN, Muhammad, MAJEED, Yasir, ZAMAN, Khalid, 2014, the Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries, Economia. Seria Management Volume 17, Issue 2, p 226.

[7] ديبونة، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10 -11.

الجدول رقم (1): بيانات الدراسة

العام	معدل التضخم	العائد على حقوق الملكية ROE	العائد على الأصول ROA
2010	%4.4	10.26%-	%4.53-
2011	%4.75	%4.81	%0.69
2012	%37.45	%12.21	%1.46
2013	%89.62	%34.17	%4.33
2014	%22.73	%24.22	%2.82
2015	%38.46	%40.98	%4.48
2016	%47.7	%37.66	%4.34
2017	%18.08	%1	%4.34

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المنشورة للبنوك ومنشورات المكتب المركزي للإحصاء.

11-1- واقع التضخم في سورية:

يعد مصطلح التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي شاعت في سورية مؤخراً، حيث أظهرت بيانات المكتب المركزي للإحصاء السوري، أن معدل التضخم في سورية ارتفع بنسبة 521% منذ العام 2010 وحتى شهر مايو/أيار 2016، كما أعلن المكتب المركزي للإحصاء أن الرقم القياسي الإجمالي للتضخم لعام 2013 بلغ 388%.

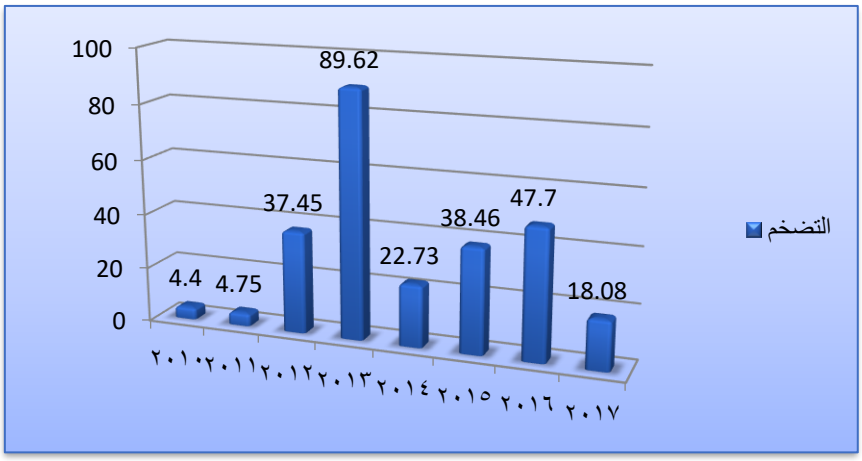

الشكل رقم (1): معدل التضخم من عام 2010-2017

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ويتبين لنا من الشكل السابق وبحسب الاحصاءات الرسمية أن نسبة التضخم بين العامين 2012 و2013، بلغت نحو 90 بالمئة، في مقابل 37 بالمئة بين العامين 2011 و2012.

ففي عام 2013 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جداً ليصل إلى أعلى قيمة له خلال جميع سنوات الدراسة حيث بلغ 89.62% وقد اتخذ الشكل الجامح، حيث بلغت نسبة التضخم في أسعار الأغذية نحو 107 بالمئة، والخبز والحبوب 115 بالمئة، ونحو مئة بالمئة في أسعار اللحوم والفواكه والبقول والخضار، ولكنه في العام التالي انخفض بمعدل مرتفع مقارنة بالعام السابق، ومن ثم بدأ بالارتفاع حتى عام 2016 وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وبلغ معدل التضخم 18.8% عام 2017 حيث انخفض بمقدار 29.63 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2016.

11-2- المناقشة والنتائج:

- **اختبار الفرضيات:**

سيتم اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أصغر من 5%.

باستخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي قامت الباحثة بدراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضية على اعتبار بأن ربحية المصرف هي المتغير التابع، ومعدل التضخم هو المتغير المستقل.

1) <u>الفرضية الأولى:</u>

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات ربحية البنوك.

مخرجات برنامج SPSS

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.726[a]	.526	.447	14.07460
a. Predictors: (Constant), inflation				

المصدر: نتائج برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدولين السابقين أن الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير لمعدل التضخم في ربحية المصرف، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.726) أي أن علاقة الارتباط بين المتغيرين متوسطة القوة وهي علاقة طردية، أما معامل التحديد قد بلغت قيمته (0.526) هذا يعني أن التغير في المتغير المستقل (التضخم) قادر على تفسير 52% من التباين في المتغير التابع (الربحية)، أما بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغ (0.494) مما يعني أنه كلما تغير معدل التضخم درجة يتغير معدل الربحية 49%.

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.850	8.022		.231	.825
	inflation	.494	.191	.726	2.582	.042
a. Dependent Variable: ROE						

2) **الفرضية الثانية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في معدل العائد على الأصول كأحد مؤشرات ربحية البنوك.

مخرجات برنامج SPSS

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.708[a]	.501	.418	2.33211
a. Predictors: (Constant), inflation				

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.852-	1.329		-.641-	.545
	inflation	.078	.032	.708	2.455	.049
a. Dependent Variable: ROA						

المصدر : نتائج برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدولين السابقين أن الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير لمعدل التضخم في ربحية المصرف، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.708) أي أن علاقة الارتباط بين المتغيرين متوسطة القوة وهي علاقة طردية، أما معامل التحديد قد بلغت قيمته (0.501) هذا يعني أن التغير في المتغير المستقل (التضخم) قادر على تفسير 50% من التباين في المتغير التابع (الربحية)، أما بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغ (0.078) مما يعني أنه كلما تغير معدل التضخم درجة يتغير معدل الربحية 7%.

12- النتائج:

1) يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل التضخم في معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية في مصرف عودة وهي علاقة طردية.
2) يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل التضخم في معدل العائد على الأصول كأحد مؤشرات الربحية في مصرف عودة وهي علاقة طردية.
3) هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والربحية، حيث أن هناك شريحة تؤمن بالتعامل مع المصارف الخاصة كونها أكثر أماناً من الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل.
4) إن القوة الشرائية للعملة المحلية تنخفض عند ارتفاع معدل التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول الحقيقية الأمر الذي يفسر العلاقة الطردية بين التضخم والربحية.
5) يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد الأرباح.
6) ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام، إضافة إلى حصول ارتفاع مفاجئ وكبير عام 2013، حيث وصل معدل التضخم إلى أرقام كبيرة وقياسية من خلال المقارنة بين فترات الدراسة.

7) تقوم البنوك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.

13- التوصيات:

1) على إدارة المصرف إنشاء وحدات إدارية متخصصة للعمل بشكل مستمر على دراسة ومتابعة معدلات التضخم.
2) ضرورة الاستفادة من موضوع الفوائض النقدية المتوفرة لدى البنك لاستثمارها في مجالات عدة في حال ارتفاع معدلات التضخم حيث أنها ستستلم الأموال بقيمة عالية وسوف يتم استردادها بقيمة أقل.
3) يجب على المصرف العمل على استراتيجية رفع مستوى درجة الأمان لضمان جذب المساهمين في مثل هذه الظروف.
4) البحث عن متغيرات أخرى ودراسة تأثيرها في ربحية البنوك.

14- المراجع:

14-1- المراجع باللغة العربية:

1. أبو رمضان، مصطفى، (2016)، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة.
2. الحسين، بسام، (2016)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 83، العدد 33.
3. الصائغ، نبيل، (2018)، الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الطراونة، أنس، (2015)، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والتمويل.
5. العامري، محمد، (2007)، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
6. الكروي، بلال، (2009)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة –دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 24، المجلد 6.
7. المرسي، جمال الدين، اللحلح، أحمد، (2007)، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الاسكندرية.
8. بلقاسمي، سمية، (2017)، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة ب اتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
9. بوادقجي، عبد الرحيم، الحريري، خالد، (2005)، **الاقتصاد الكلي**، منشورات جامعة دمشق.
10. حاجي، وجدة، (2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية.
11. حزوري، حسن، (2018)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات سلسلة العلوم الاساسية، العدد.
12. ديبونة، محمد، (2017)، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010 -2015، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية.
13. عباس، صباح، (2008)، إثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر.
14. عبد الهادي، محمد، (2000)، الادارة المالية (الاستثمار والتمويل-التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

15. عقل، مفلح، (2006)، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
16. منيرة، العايبي، (2016)، دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
17. محمد، علي، (2014)، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
18. مزيق، رامي، (2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.
19. ملوخية، أحمد، (2005)، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية.
20. مجيد، ضياء، (1998)، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
21. نبيلة، رقاقدة، (2016)، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية –حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004 -2014) _، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، قسم علوم تجارية.

14-2- المراجع باللغة الانكليزية:

1. Dr. Aladwan, Mohammad, 2015, the impact of bank size on profitability "an empirical study on listed Jordanian commercial banks", European Scientific Journal December, Vol.11, No.34.
2. Badreldin, Ahmed Mohamed, 2009, Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology, No. 16.
3. Barbosa, Fernando, 2018, Macroeconomic Theory: Fluctuations, Inflation and Growth in Closed and Open Economies, Springer Nature Switzerland AG, Edition: 1st.
4. Hazlitt, Henry, 2013, What You Should Know About Inflation, D. VAN NOSTRAND COMPANY, INC PRINCETON, NEW JERSEY, Canada.
5. IRFAN, Muhammad, MAJEED, Yasir, ZAMAN, Khalid, 2014, the Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries, Economia. Seria Management Volume 17, Issue 2.

تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام أسلوب مقترح لبناء نموذج هجين بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج ARIMA– ARCH

أيهم الحميد* د. أسمهان خلف** د. عثمان نقار***

(الإيداع: 16 كانون الأول 2019 ، القبول: 20 شباط 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أسلوب مقترح لبناء نموذج هجين بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج ARIMA– ARCH بهدف تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر السوق المالي وذلك بالتطبيق على مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف البحث فقد تمَّ تطبيق مجموعة من أساليب التهجين الشائعة ومقارنتها مع الأسلوب المقترح وذلك من خلال تقسيم فترة التنبؤ إلى فترتين، من تاريخ 19/08/2019 إلى 19/09/2019 ومنها إلى تاريخ 21/10/2019 وحساب نسبة التوافق بالاتجاه ومؤشر RMSE للفترتين، وأهم النتائج التي تمَّ التوصل إليها أن الأسلوب المقترح كان الأنسب للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. حيث أن هذا الأسلوب لا يعتمد في حسابه لأوزان الدمج على أخطاء النماذج في مرحلة التقدير وإنما على قدرة النماذج على محاكاة اتجاه الحركة لسلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وهذا ما أعطاه قدرة أكبر في تحسين إمكانية التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترتي التنبؤ إذا ما تمت مقارنته بأساليب التهجين الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ – مؤشر السوق – الشبكات العصبونية الاصطناعية – نماذج ARIMA– نماذج ARCH– النماذج الهجينة.

*: طالب دكتوراه في كلية الاقتصاد (تمويل ومصارف) – جامعة حماة.

** : مشرف علمي، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة.

*** : مشرف مشارك، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة.

Improving the Predictability of Damascus Securities Exchange index's Movement Using a Proposed Method to Build a Hybrid Model between Artificial Neural Networks and ARCH-ARIMA Models

Ayham AL Hameed* **Dr. Asmhan Khalaf**** **Dr.Othman Naqar*****

(Received: 16 December 2019, Accepted: 20 February 2020)

Abstract:

This study aimed at presenting a proposed method for constructing a hybrid model between artificial neural networks and ARIMA-ARCH models. In order to improve the ability to predict the direction of the movement of the financial market index, by applying it to DSE index, and to achieve the research goal, a set of common hybridization methods have been applied and compared with the proposed method, the forecast periods were divided into two periods, from (19/08/2019 to 19/09/2019) and (from 19/09/2019 to 21/10/2019) and calculating the trend-fit ratio and RMSE for the two periods. The most important results reached are; the proposed method was the most appropriate to predict the movement of the DSE index movement. As this method does not depend on calculating the merging weights on model errors in the estimation stage, but on the ability of the models to simulate the direction of movement of the DSE Index series, which gives a greater ability to improve the predictability of the DSE index directions' during the two forecasted periods when compared to other hybridization methods.

Key Words: Predicting – Market Index – Artificial Neural Networks – ARIMA Models – ARCH Models – Hybrid Models.

---

*PhD student, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Hama University, Syria.

** Associate professor, Department of Economics. Faculty of Economics, Hama University, Syria.

*** Associate professor, Department of Economics. Faculty of Economics, Hama University, Syria.

1.المقدمة:

إن التنبؤ بمؤشر السوق المالي يصبح مهمة صعبة للغاية بسبب العوامل المختلفة التي تؤثر في السوق المالي وبالتالي في اتجاه حركته بشكل مستمر (العوامل الاقتصادية، السياسية، والطبيعية...الخ) ، وهذا ما يضفي صبغة غير خطية على طبيعة بيانات السوق المالي.[16] لذا يلجأ المستثمرون إلى مناهج وأساليب مختلفة من أجل محاولة التنبؤ بمستقبل ما سيكون عليه اتجاه السوق المالي. وفي ظل وجود دراسات سابقة استخدمت الشبكات العصبونية الاصطناعية للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في بدايات نشأته وتوصلت إلى نتائج جيدة في التنبؤ، إضافة إلى وجود دراسات أخرى استخدمت نماذج قياسية مثل الانحدار الذاتي للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، فكان لابد من تقييم قدرة هذه النماذج في دراسة واحدة خلال نفس الفترة الزمنية للمفاضلة بين قدرتها على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وبناء عدة نماذج هجينة وتقييم قدرتها على تحسين التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ومقارنتها مع أسلوب التهجين المقترح، وبالتالي فإنه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس التالي:

هل أسلوب التهجين المقترح يساعد على تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية إذا ما تم مقارنته مع أساليب التهجين الشائعة؟

2. أهداف البحث وأهميته:

1.2. أهداف البحث: يمكن تلخيص أهم أهداف البحث في النقاط التالية:

- بناء نماذج هجينة بين الشبكة العصبونية الاصطناعية ونماذج (ARIMA– ARCH) وفق طرق التهجين الشائعة ومقارنتها مع أسلوب التهجين المقترح.

2.2. أهمية البحث: يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

- إن محاولة التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بأكثر من أسلوب والوصول إلى تنبؤات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من شأنه أن يفيد المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية في التعرف على هذه الأساليب واعطائهم صورة مسبقة عنها وبالتالي اختيار أنسبها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- كما تنبع أهمية الدراسة في كونها جمعت بين الاسلوبين في دراسة واحدة وبين مجموعة من النماذج الهجينة ليتسنى القيام بالمفاضلة بين قدرة هذه الأساليب مجتمعة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- كم تتجلى الأهمية العلمية للدراسة بما ستقدمه من اقتراح أسلوب للتهجين وهذا ما يمثل إضافة علمية وعملية إذا ما تم مقارنة ذلك مع الدراسات السابقة.

3. مواد وطرائق البحث:

1.3. فرضيات البحث وحدوده ومصادر جمع البيانات:

1.1.3. فرضيات البحث: تحقيقاً لأهداف الدراسة وبناءً على التساؤلات الخاصة بالمشكلة البحثية فإنه يمكن صياغة الفرضية الرئيسة التالية: اعتماداً على مؤشر نسبة التوافق في اتجاهات الحركة فإن أسلوب التهجين المقترح لا يتفوق على أساليب التهجين الشائعة في تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

2.1.3. حدود البحث ومصادر جمع البيانات: يمكن تقسيم حدود البحث إلى: الحدود المكانية والحدود الزمانية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة العملية في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة بالاعتماد على البيانات التاريخية المتمثلة في سلسلة أسعار الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وذلك للفترة الممتدة من 1/1/2018 وحتى 21/10/2019.

وفيما يخص مصادر جمع البيانات فإنه سيتم الحصول عليها من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

2.3. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بمؤشر السوق المالي بأساليب ونماذج مختلفة تعددت بتعددها، وقد تم رصد عدد من هذه الدراسات نذكر منها فيما يلي:

أولاً: بعض الدراسات التي هدفت إلى التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

- **دراسة (مرهج، منذر 2013) بعنوان " (التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية واتجاهاتها)"[4].** هدفت الدراسة إلى بناء شبكة عصبية اصطناعية للتنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية واتجاهاته ليوم التداول التالي. واعتمد الباحث على قاعدة التجربة والخطأ في بناء هيكل الشبكة –عدد الطبقات وعدد الخلايا (العصبونات) في كل طبقة– وذلك بالتطبيق على السلسلة الزمنية للمؤشر خلال الفترة 4/1/2010 إلى 7/3/2013. وقد تم تدريب الشبكة وفق خوارزمية التكاثر الارتدادي على مجموعة من المتغيرات (27 متغير كمدخلات للشبكة) التي جرى تحديدها في ضوء الدراسات السابقة وأساليب التحليل الفني من مثل: (سعر الإقفال اليومي، إبطاء السلسلة لسعر اقفال المؤشر لفترة زمنية واحدة وفترتين، النسبة المئوية للتغير بسعر الإقفال، حجم التداول، المتوسط المتحرك البسيط لفترة 7و14 و21 و28 يوم، إضافة إلى مؤشر القوة النسبية). وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه يمكن التنبؤ بقيمة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية واتجاهه ليوم التداول التالي باستخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية وبدرجة عالية من الدقة حيث بلغت نسبة التوافق في اتجاه الحركة 70.5%.
- **دراسة (البلخي، راتب، وقزما، جان 2014) بعنوان " (الاتجاه العام لأسعار الأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبناء نموذج للتنبؤ بها– دراسة تطبيقية على أسهم بنك التجارة والتمويل الدولي باستخدام نماذج أريما ونماذج الانحدار للسلاسل الزمنية)"[1].** هدف هذا البحث إلى التعرف على الاتجاه العام لأسعار الأسهم لمصرف التجارة والتمويل الدولي وذلك خلال الفترة الممتدة من بداية انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية في آذار 2009 وحتى نهاية شهر شباط عام, 2011 ، قد تم تطبيق الأساليب الإحصائية المتعلقة بالسلاسل الزمنية، توصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج للتنبؤ المستقبلي بأسعار الأسهم نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة ونموذج ARIMA (2.0.1) وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الطارئة والموسمية.
- **دراسة (كوجك ورد، ونقار، عثمان، ومندو، عبد القادر 2018) بعنوان "(التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARIMA–GARCH) [3].** هدف هذا البحث إلى تقييم فعالية استخدام نماذج الانحدار الذّاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم GARCH في دراسة تقلبات عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 14/9/2015 وحتى 1/12/2016 والتنبؤ بالقيم المستقبلية للشهر الأخير، ولتحقيق هذا الهدف تم احتساب العوائد اليومية للمؤشر خلال فترة الدراسة، وبإتباع منهجية Box–Jenkins في تحليل السلاسل الزّمنية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها عدم اتباع سلسلة عوائد المؤشر لحالة سير عشوائي خلال فترة الدراسة ، كما وأن السلسلة الزّمنية لعوائد المؤشر تخضع لعملية انحدار ذاتي من المرتبة الثانية، وعملية متوسطات متحركة من المرتبة الأولى ARMA (2,1)، كما ويخضع تباين عوائد المؤشر لعملية GARCH (1,1)، وبالاعتماد على النموذج المقدر تم التنبؤ بعوائد ومخاطر المؤشر للفترة الممتدة من 1/11/2016 إلى 1/12/2016 ولدى مقارنتها مع القيم الفعلية لوحظ التقارب بينهما، مما يثبت قدرة وفعالية النموذج المقترح على وصف سلوك عائد المؤشر وتقلباته.

ثانياً: بعض الدراسات التي استخدمت النماذج الهجينة في التنبؤ: هناك العديد من الدراسات التي استخدمت النماذج الهجينة في السلاسل الزمنية، إلا أنه سنقتصر هنا على ذكر دراستين وذلك لضرورة اختصار العرض، بينما سيتم ذكر بعض الدراسات الأخرى التي استخدمت النماذج الهجينة عند التحدث عن أساليب التهجين الشائعة في المراجعة الأدبية:

- **دراسة (الجراح، نوال، والحكاك، ندى 2013) بعنوان "(استخدام الطرق الهجينة في التنبؤ لسعر الصرف للدولار الأمريكي)" [2]:** هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج هجين بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونموذج التمهيد الأسي، ونموذج هجين آخر بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج ARIMA، ونموذج هجين يجمع بين التمهيد الأسي والشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج ARIMA وذلك بهدف التنبؤ بسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي. وقد تم بناء النماذج الهجينة (سابقة الذكر) بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد لحساب أوزان الدمج، وتمت الدراسة خلال الفترة (من كانون الأول 2011 إلى 16 نيسان لعام 2012) وأهم النتائج كانت أن أفضل نموذج هجين هو بين الشبكات العصبونية ونماذج ARIMA حسب معيار MSE (متوسط مربعات الأخطاء).
- **دراسة (Nashat T AL-Jallad, XU-Ning, Mergani Khairalla , 2017)، بعنوان"**

(Hybrid Forecasting Scheme for Financial Time Series Data using Neural Network and Statistical Methods)"

نظام تنبؤ هجين للسلاسل الزمنية المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية والأساليب الإحصائية [20]: هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بسعر صرف الجنيه السوداني مقابل اليورو لليوم التالي باستخدام نموذج هجين مكون من ثلاث نماذج هي: نموذج التمهيد الأسي، نموذج ARIMA والشبكات العصبونية الاصطناعية، وقد تم الاعتماد على أسلوبين في التهجين، الأول بالاعتماد على الانحدار الخطي في حساب الوزن الترجيحي لبناء النموذج الهجين. والأسلوب الثاني هو الأسلوب التجميعي (additive) بحيث يتم التهجين باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية (حيث تكون مدخلات الشبكة هي مخرجات نموذج ARIMA ومخرجات نموذج التمهيد الأسي). وبناءً على مقاييس دقة التنبؤ تبين أن النموذج الهجين يعطي دقة أكبر في التنبؤ من أي نموذج يتم استخدامه على حدة، وقد أعطى التهجين بأسلوب الانحدار الخطي دقة أكبر من الأسلوب التجميعي.

بناءً على ما سبق ذكره من دراسات سابقة فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة والتي هدفت إلى التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية (على وجه الخصوص) من ناحية حداثة الفترة الزمنية للدراسة ومن ناحية الأسلوب المطبق، حيث ستقوم هذه الدراسة باستخدام النماذج الهجينة للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وهذا مالم تذهب إليه الدراسات السابقة التي تمت على سوق دمشق للأوراق المالية حيث اقتصرت على تطبيق أسلوب واحد وذلك في حدود ما تم الاطلاع عليه. كما أن هذه الدراسة تركز في مقارنتها بشكل أساسي على التوافق في اتجاهات الحركة كمقياس أساسي في اختبار الدقة التنبؤية. ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يهدف إلى تقديم أسلوب مقترح للتهجين ومقارنته مع أساليب التهجين الشائعة، وهذه ما يمثل إضافة علمية وعملية إذا ما تم مقارنة ذلك مع الدراسات السابقة.

3.3. المراجعة الأدبية:

1.3.3. منهجية بوكس جينكينز-Box-Jenkins والصياغة الرياضية لنماذج ARIMA: تم تقديم هذه المنهجية من قبل كلٍ من GEORGE E.P. BOX و GWILYM M. JENKINS في كتابهما الشهير في تحليل السلاسل الزمنية "Time Series Analysis Forecasting & control" في عام (1976)[9]، وبالرغم من مرور سنوات عديدة على تقديمها إلا أنَّ منهجية Box-Jenkins تعد من المناهج الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية وأكثرها شيوعاً، وقد بيَّن Box-Jenkins في كتابهما بمختلف اصداراته مراحل تطبيق هذه المنهجية بشكل مفصَّل حيث تمثلت بالآتي [10]: فحص استقراريه السلسلة الزمنية وتطبيق التحويلات اللازمة لجعلها مستقرة إن لم تكن كذلك >> تحديد النموذج المناسب من نماذج (ARIMA) >> تقدير معلمات النموذج >> تشخيص النموذج (اختبار ملاءمته لبيانات السلسلة الزمنية) >> التنبؤ باستخدام النموذج المحدد. ويمكن فحص استقرارية السلسلة الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة والذي من الممكن

الكشـف عنها وفق اختبار ديكي فوللر المطوَّر Augmented Dickey Fuller (ADF)[14] حيث يشـترط لبناء نماذج الانحدار الذاتي والمتوسـط المتحرك أن تكون السـلسـلة الزمنية مسـتقرَّة (غير عشـوائية)، كما تفترض هذه المنهجية ثبات التباين. ولتحقيق مرونة أكبر في نمذجة السـلسـلة الزمنية، من المفيد في بعض الأحيان تضـمين نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج المتوسط المتحرك (MA) في نموذج التنبؤ الأساسي، وهذا يعني أن يكون النموذج الناتج هو نموذج خليط بين النموذجين ويمكن التعبير عن هذا النموذج ARMA(p,q) من خلال العلاقة (1) التالية [8]:

$$Y_t = \{ \emptyset_1 Y_{t-1} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} \} + \{ \alpha_t - \theta_1 \alpha_{t-1} - \cdots - \theta_q \alpha_{t-q} \} \ldots . (1)$$

حيث أن: Y_t: قيمة المتغير في الفترة (t) وهي القيمة المراد التنبؤ بها (المتغير التابع). $\emptyset 1 , \emptyset 2, \emptyset p$: معاملات الانحدار. $Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-p}$: قيم المتغير في الفترات السابقة حتى الفترة (p) وهو ما يسمى بالتأخر الزمني أو التباطؤ.($\alpha_t, \alpha_{t-1}, \alpha_{t-q}$): الحدود العشوائية الحالية والسابقة والتي تشكل عملية ضجة البيضاء. $\theta_1, \theta_2, \theta_q$: معاملات نموذج الانحدار والتي يتم تقديرها من البيانات. ولتحديد درجة التباطؤ (p) في نموذج الانحدار الذاتي AR ودرجة التباطؤ (q) في نموذج المتوسطات المتحركة MA فقد اقترح Box & Jenkins الاعتماد على كلٍ من دالة الارتباط الذاتي (ACF) لتحديد رتبة نموذج المتوسطات المتحركة MA(q)، ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) لتحديد رتبة نموذج الانحدار الذاتي AR(p).

إن السلاسل الزمنية المالية من مثل أسعار الأسهم، أسعار الصرف، معدلات التضخم، وما إلى ذلك، غالباً ما تتصف بظاهرة التقلب في بياناتها وهذا ما يجعلها تتصف بعدم ثبات التباين(Heteroskedasticity)، حيث تتصف قيم السلسلة الزمنية بتقلبات واسعة لفترات طويلة تليها فترة تكون فيها التقلبات طفيفة أو ساكنة نسبياً وقد يظهر فيها أثر ARCH. وبالتالي فإن ذلك يستدعي تقدير نموذج يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين والذي قدمه Engle ويرمز له اختصار بـ (ARCH).[13] ، وهناك العديد من النماذج القياسية التي تنتمي إلى عائلة (ARCH) لذا سيتم التطرق إلى الصياغة الرياضية للنموذج الأساسي من نماذج (ARCH) وكذلك النموذج المعمم (GARCH) باعتبارهم من النماذج الأكثر استخداماً في تحليل ونمذجة السلاسل الزمنية المالية على وجه الخصوص.

2.3.3. الصياغة الرياضية لنماذج (ARCH- GARCH): إن نموذج ARCH يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنية من خلال القيام ببناء نموذج قياسي مثل نموذج انحدار متعدد أو نموذج (ARIMA) ثم القيام ببناء نموذج ARCH اعتماداً على سلسلة بواقي النموذج القياسي السابق. ويمكن اختبار وجود أثر لنموذج ARCH من خلال اختبار معنوية معاملات نموذج ARCH والممثلة في العلاقة (2) التالية [15]:

$$var\,(u_t) = \sigma^2 = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1}^2 + \alpha_2 u_{t-2}^2 + \cdots + \alpha_p u_{t-p}^2 \ldots\ldots (2)$$

إن العلاقة السابقة تمثل نموذج ARCH(p) حيث $var\,(u_t)$ تمثل تباين حد الخطأ (البواقي) في الفترة (t)، فإذا كان لا يوجد ارتباط ذاتي بين مربعات حدود الأخطاء (تباين الخطأ) فإن فرضية العدم هي: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_p = 0$ } فإذا تحقق ذلك فإن $\{var(u_t) = \alpha_0\}$ وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لنموذج ARCH.

وقد شهد نموذج ARCH منذ اكتشافه عام 1982 تطورات عديدة، وأحد أهم هذه التطورات وأكثرها شيوعاً واستخداماً في نمذجة السلاسل الزمنية المالية هو نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم (Generalized ARCH) والذي قدمه (Bollerslev) في عام (1986)[7] ، ويرمز له اختصاراً بالرمز (GARCH)، حيث يمكن صياغته بالعلاقة (3) التالية:

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1}^2 + \alpha_2 \sigma_{t-1}^2 \ldots\ldots\ldots (3)$$

من خلال الصياغة الرياضية لهذا النموذج نجد أن تباين (تقلب) المتغير المدروس لا يعتمد فقط على مربع الأخطاء للفترة السابقة (الفروق) كما هو الحال في نموذج ARCH (1) فحسب وإنما يعتمد أيضاً على تباين المتغير المدروس في الفترة السابقة، وبالطبع فإنه من الممكن أن يكون كل من مربع الخطأ والتباينات مرتبطة فيما بينها لأكثر من فترة واحدة وبالتالي فإنه يمكن تعميم هذا النموذج إلى نموذج GARCH (p,q).

3.3.3. الشبكات العصبونية الاصطناعية:

1.3.3.3. تعريف الشبكة العصبونية الاصطناعية وبنيتها: الشبكة العصبونية الاصطناعية (ANN) عبارة عن نظام لمعالجة المعلومات بشكل متوازي يتميز أداءه بخصائص شبيهة بالخلايا العصبونية البيولوجية (الحية)، وهي بمثابة تعميم للنماذج الرياضية للإدراك البشري أو البيولوجيا العصبية.[21]، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نماذج حسابية مستوحاة من النظام العصبي للكائنات الحية، لديها القدرة على اكتساب المعرفة (التعلُّم) من خلال مجموعة من وحدات المعالجة (processing units) _والتي تشكل الخلايا العصبونية الاصطناعية_ والمرتبطة مع بعضها البعض عن طريق مصفوفة الأوزان والتي تمثل المشابك الاصطناعية.[25]

وتتكون الشبكات العصبونية الاصطناعية من عدة طبقات بحيث يوجد في كل طبقة مجموعة من العقد (node) أو كما تسمى أيضاً الوحدات (unit) وتستقبل كل عقدة مدخلاتها الموزونة _ إما من العصبونات الأخرى في الطبقة السابقة لها أو من خلال ملقن خارجي للبيانات (المدخلات) إذا كانت هذه العقد في طبقة المدخلات (الأولى)_ ليتم جمعها عن طريق ما يسمى بالجامع (Summer) ومن ثم معالجتها رياضياً عن طريق تابع التنشيط (التفعيل) Activation function والذي بدوره يعطي قيمة الخرج لهذه العقدة ليتم توزيعها بالتوازي إلى العصبونات الأخرى في الطبقة التالية في حال لم تكن هذه العقدة في الطبقة الأخيرة (المخرجات).[19] ولكن قبل المضي قدماً بالتطرق إلى أنواع الشبكات العصبونية الاصطناعية لا بد من الحديث عن أنواع توابع التنشيط Activation function والتي يتم بواسطتها المعالجة الرياضية.

تابع التنشيط Activation function:[11] إن العقد (node) العصبونية في الطبقات الخفية للشبكات متعددة الطبقات لا تتمتع بقدرة أعلى في المعالجة من العقد العصبونية للشبكات العادية ذات الطبقة الواحدة في حال وجود مشاكل خطية، لذا فإنه غالباً ما يتم استخدام توابع تنشيط غير خطية للعقد العصبونية مما يؤثر على زيادة قدرة الشبكات العصبونية متعددة الطبقات في معالجة البيانات، وبالتالي فإن تابع تنشيط الخلايا العصبونية في الطبقة الخفية له دور كبير في توفير التعلُّم للشبكة العصبونية الاصطناعية. ويوجد العديد من توابع التنشيط ولكل منها مجال تعريف حسب دالة التابع، وفيما يلي أكثر توابع التنشيط شيوعاً من الناحية التطبيقية:

- Function: ***Linear***; Definition: **x;** Range: $(-\infty, +\infty)$.
- Function: Logistic sigmoid; Definition: $\frac{1}{1+e^{-x}}$; Range: (0 , +1).
- Function: Hyperbolic tangent ; Definition: $\frac{e^{x}-e^{-x}}{e^{x}+e^{-x}}$; Range: (−1 , +1).
- Function: Exponential ; Definition: e^{-x} ; Range: (0 , $+\infty$).
- Function: Sine ; Definition: sin(x) ; Range: (0 , +1).
- Function: Step ; Definition: $(0 : x < 0)$, $(1 : x \geq 0)$; Range: (0 , +1).
- Function: Ramp ; Definition: $(-1: x \leq -1)$, $(+1: x \geq 1)$, $(x: -1< x <+1)$; Range: (−1 , +1).

يمكن اختيار توابع التنشيط التي تتوافق مع توزيع القيم المستهدفة (المُتنبَّأ بها) في طبقة المخرجات، فمثلاً نجد أن تابع التنشيط اللوجستي (Logistic sigmoid) مفيد بشكل خاص عندما تكون القيم المستهدفة محدودة (1+ , 0)، فإذا

كانت القيم المستهدفة غير محدودة عندها يُستخدم تابع تنشيط غير محدود، وكذلك فإنه من الأفضل استخدام تابع التنشيط الأسي (Exponential) إذا كانت قيم المخرجات موجبة وغير محدودة من الأعلى ($+\infty$, 0) وهكذا... .

2.3.3.3. أنواع الشبكات العصبونية الاصطناعية المستخدمة في التنبؤ:[22] يوجد بشكل عام نوعان أساسيان للشبكات العصبونية الاصطناعية يمكن استخدامهما في التنبؤ وهما: الشبكات العصبونية ذات التغذية الأمامية، والشبكات العصبونية ذات التغذية الراجعة (الخلفية) feedback، فالشبكات ذات التغذية الأمامية تعتمد بشكل كامل على التغذية الأمامية دون أن يكون لخرج العقد أي تغذية راجعة للشبكة، أما الشبكات ذات التغذية الراجعة فإنها تتميز عن سابقتها بأن هذا النوع من الشبكات تحتوي على حلقة تغذية راجعة واحدة على الأقل، حيث يُعتقد أن وجود حلقات تغذية راجعة له تأثير عميق في قدرة الشبكة العصبونية على التدريب والتعلم.

3.3.3.3.-مراحل بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية: بشكل عام فإن تصميم شبكة عصبونية اصطناعية تمر بمجموعة من الخطوات الرئيسية والتي يمكن ذكرها بالآتي [24]: تحديد المشكلة >> اعداد البيانات اللازمة لتدريب الشبكة: والتي قد تشمل التحليل الاحصائي والتقدير والتطبيع...الخ. >> اختيار نموذج (نوع) الشبكة العصبونية المناسبة للمشكلة >> القيام بتدريب الشبكة العصبونية. >> اختبار قدرة الشبكة العصبونية على التعميم (generalization) والتحقق من النتائج. حيث يتم في مرحلة إعداد البيانات تقسيم البيانات إلى ثلاث مجموعات: مجموعة التدريب، مجموعة الاختبار، مجموعة التحقق. أما فيما يخص تصميم الشبكة(هيكلها)، فيتم فيها تحديد عدد الطبقات المخفية وعدد العصبونات في كل طبقة وأنواع توابع التفعيل في كل من طبقة المدخلات والمخفية وطبقة المخرجات وغالباً ما يتم ذلك عن طريق التجريب. وفيما يخص تدريب الشبكة فإنه يتم تحديد خوارزمية التدريب المناسبة للمشكلة، وتحديد عدد دورات التدريب (التكرارات)، وكذلك معدل التعلم، ومعدل الزخم [18].

4.3.مفهوم النماذج الهجينة وأساليب التهجين الشائعة: من المعروف أن أي سلسلة زمنية يمكن نمذجتها والتنبؤ بها باستخدام عدة طرق، على سبيل المثال فإن السلسلة الزمنية (y_t , t=1,2,...) والتي تحتوي على اتجاه عام (على سبيل المثال) يمكن التنبؤ بها من خلال كل من نموذج التمهيد الأسي (exponential smoothing) ونماذج ARIMA، في مثل هذه الحالات فإنه من غير الفعال الاعتماد فقط على تنبؤات أحد النماذج وتجاهل جميع المعلومات في النموذج الآخر، فقد اتضح عملياً أنه يمكن الجمع بين تنبؤات النماذج للوصول إلى تنبؤات أفضل من حيث خطأ التنبؤ إذا ما تمت مقارنته بتنبؤات كل نموذج على حدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن دقة التنبؤ تزداد بشكل ملحوظ كلما كانت أخطاء التنبؤات للنماذج المراد استخدامها في النموذج الهجين ترتبط ارتباطاً عكسياً فيما بينها، ومع ذلك حتى إذا كانت الأخطاء ترتبط إيجابياً فإن التنبؤ اعتماداً على النموذج الهجين يبقى أفضل من التنبؤ اعتماداً على نموذج واحد[12] .

وفي الحديث عن التنبؤ في السلاسل الزمنية فإن ما تتصف به السلسلة الزمنية من صفات خطية وغير خطية فإن نمذجتها باستخدام أسلوب واحد قد لا يعطي تنبؤات جيدة دائماً، فمثلاً نجد أن نماذج ARIMA جيدة لنمذجة السلاسل الزمنية الخطية بينما الشبكات العصبونية الاصطناعية جيدة لنمذجة السلاسل الزمنية غير الخطية، وبالتالي يمكن أن تكون المنهجية الهجينة التي تتمتع بقدرات النمذجة الخطية وغير الخطية استراتيجية جيدة للاستخدام العملي من خلال الجمع بين نماذج مختلفة، ويمكن توضيح ما سبق من خلال العلاقة (4) التالية [29]:

$$y_t = L_t + N_t \ldots\ldots (4)$$

حيث أن: L_t: تمثل الجزء الخطي من السلسلة الزمنية، N_t: تمثل الجزء غير الخطي من السلسلة الزمنية.

حيث يتم تقدير الجزء الخطي والجزء غير الخطي من خلال نماذج التنبؤ المختلفة وذلك بالاعتماد على البيانات السابقة.

وهناك العديد من أساليب التهجين الشائعة، نجد مثلاً أن Zhang, G [30] قام أولاً بتقدير نموذج ARIMA وذلك لتقدير الجزء الخطي من السلسلة الزمنية واعتبر أن بواقي نموذج ARIMA هي الجزء غير الخطي: $e_t = y_t - \hat{L}_t$، وفي الخطوة الثانية يتم محاولة نمذجة بواقي نموذج ARIMA من خلال الشبكة العصبونية الاصطناعية (أي يتم التنبؤ بأخطاء نموذج ARIMA باستخدام الشبكة العصبونية) باعتبار أن هذه البواقي هي الجزء غير الخطي من السلسلة الزمنية وبالتالي فإن النموذج الهجين هو حاصل جمع مخرجات نموذج ARIMA مع مخرجات الشبكة في كل خطوة مراد التنبؤ بها وهذه الطريقة في التهجين الذي قدمها Zhang, G يطلق عليها في الأدبيات additive hybrid ARIMA–ANN.

كما يمكن بناء النموذج الهجين عن طريق الشبكة العصبونية الاصطناعية بحيث تكون مدخلات الشبكة العصبونية الاصطناعية هي مخرجات النماذج المستخدمة (مثل ARIMA – EXP– ARCH) وبحيث تكون مخرجات الشبكة هي القيم الأصلية، ومن خلال تدريب الشبكة يتم تقليص الخطأ بين مدخلاتها (مخرجات النماذج الأخرى) والقيم الأصلية للسلسلة الزمنية.[17]

وأخيراً فإنه يمكن بناء النموذج الهجين من خلال إعطاء وزن نسبي لكن نموذج ومن ثم فإن النموذج الهجين عبارة عن حاصل مجموع مضاريب أوزان الدمج بمخرجات النماذج المستخدمة وذلك بشرط أن يكون مجموع الأوزان يساوي (100%)، ويمكن تقدير أوزان الدمج من خلال الانحدار الخطي بين النماذج باعتبارها متغيرات مستقلة مع قيم السلسلة الأصلية باعتبارها متغير تابع. ويمكن توضيح ما سبق من خلال العلاقة التالية: [17]

$$Y_t = W_1 F_t^{model1} + W_2 F_t^{model2} + \cdots + W_n F_t^{model(n)} \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن W: الوزن الترجيحي للنموذج، F_t^{model}: خرج النموذج في الفترة t.

ووفقاً لدراسة (Timmermann) فإن استخدام المتوسط البسيط لمخرجات النماذج تعد طريقة فعالة مثلها مثل طرق التهجين المتطورة (أي ان النموذج الهجين هو الوسط الحسابي لمخرجات النماذج الداخلة في عملية التهجين وهذا مفاده استخدام أوزان متساوية)[27] ، ولكن في كثير من الحالات لا يمكن أن تحقق الأوزان المتساوية أفضل نتيجة للتنبؤ،

كما يمكن استخدام الخوارزميات الجينية لحساب الأوزان الترجيحية كما في دراسة ([6] Al–hnaity, B., & Abbod, M.) ويمكن تلخيص الخطوات العامة لمبدأ عمل الخوارزميات الجينية بما يلي[26] :

- تحديد دالة الصلاحية Fitness Function (هي تحويل دالة الهدف إلى دالة مناسبة للحل في الخوارزميات الجينية).
- البداية: وتتمثل في توليد مجتمع عشوائي من الكروموزومات، أو بعبارة أخرى إيجاد حلول مناسبة للمسألة.
- توليد مجتمع جديد: وتتمثل في توليد جيل جديد بتكرار الخطوات الآتية إلى أن يكتمل الجيل، ويتضمن ذلك ما يلي:
- الاختيار (Selection): يتم اختيار اثنين من الكروموزمات (والدين) Parents Chromosomes من المجتمع الابتدائي الذي تم توليده عشوائياً والتي يكون لها الاحتمال الأكبر للظهور وتعطي قيم أفضل ويتم ذلك بالاعتماد على دالة الصالحية.
- التصالب Crossover: إجراء إحدى عمليات التصالب للحصول على الذرية Offspring ويكون بين كروموزمين.
- الطفرة Mutation: يتم عمل الطفرة للسلف الجديد (الحل الجديد) بموقع معين في الكروموزم، وتجري بين الجينات في الكروموزم الواحد وذلك لاحتمال وجود طفرات في الأجيال.
- الاستبدال Replacement: عملية وضع السلف الجديد المتكون في الجيل الجديد للحلول محل المجتمع الابتدائي.
- الاختبار Test: عند توفر شرط التوقف، فإن الخوارزميات الجينية تتوقف وتعيد الحل الجيد من آخر جيل متكون.

- معيار التوقف: Stopping Creteria يستمر إنشاء الأجيال المتعاقبة بهدف تحسين الحل (تحسين أمثلية الحل)، وذلك حتى يتحقق شرط التوقف الذي يعتمد على مقياس توقف الخوارزميات الجينية، ويختلف هذا المقياس على حسب المسألة المراد حلها. ويتم تحديدها من قبل الباحث وذلك بتحديد عدد الأجيال الذي يتم توليدها.

5.3. الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة تباعاً بعد بناء كل من النموذج القياسي (ARIMA– ARCH) المناسب والشبكة العصبونية الاصطناعية، والنماذج الهجينة والمقارنة بينهم.

1.5.3. تقسيم البيانات:

بهدف المقارنة العلمية الدقيقة بين قدرة النماذج القياسية ARIMA– ARCH وبين قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية والنماذج الهجينة في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم تقسيم بيانات الدراسة بشكل متكافئ بين الأساليب المطبقة، من تاريخ 1/1/2018 إلى 18/8/2019 خصصت لبناء نماذج (ARIMA– ARCH) وكذلك لتدريب الشبكة العصبونية الاصطناعية وأيضاً لبناء النماذج الهجينة (تقدير نسب المزج). من تاريخ 2019/8/19 إلى 2019/10/21 خصصت للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الأساليب سابقة الذكر.

2.5.3. بناء النموذج القياسي (ARCH–ARIMA):

1.2.5.3. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية:

تم دراسة استقرارية سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية من خلال الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلسلة الزمنية، حيث تم التطبيق بداية على السلسلة الأصلية دون إجراء أي فروق وتبين أنها تحوي جذر وحدة، لذا فقد تم إجراء الفروق من الدرجة الأولى لتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وكل ذلك تمَّ عن طريق تقدير ثلاثة نماذج (مع ثابت واتجاه عام – مع ثابت فقط – بدون ثابت وبدون اتجاه عام) وذلك بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) وتم تحديد عدد الفجوات المناسبة لهذا الاختبار بناءً على معيار (SIC) [23] Schwarz Information Criterion للمعلومات وهو معيار لاختيار النموذج الأفضل من بين مجموعة من النماذج، ووفق هذا المعيار يُفضَّل النموذج ذو القيمة الأقل من بين النماذج الأخرى مثله في ذلك مثل معيار أكايكي (AIC) [5]، وتم الاعتماد على معيار (SIC) على اعتبار أن هذا المعيار متشدد أكثر من معيار (AIC) حيث وضع قيود على عدد البارامترات أكثر من معيار (AIC)[28].

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test)

نتائج اختبار (ADF): Augmented Dickey-Fuller Test							
أولاً: دون إجراء أي فروق على السلسلة				ثانياً: بعد أخذ الفرق الأول			
	مع ثابت واتجاه		مع ثابت فقط	بدون ثابت ولا اتجاه	مع ثابت واتجاه		مع ثابت فقط	بدون ثابت ولا اتجاه
	C	TREND	C	non	C	TREND	C	non
Prob (Coefficient)	0.012	0.67	0.013		0.726	0.73	0.919	
Prob (ADF)	0.33		0.123	0.689	0.000		0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفرق الأول الملخصة في الجدول السابق(رقم1) نلاحظ أن معاملات النموذج (مع ثابت واتجاه) غير معنوية وكذلك معامل النموذج (مع ثابت فقط) غير معنوي وبالتالي فإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول بدون ثابت ولا اتجاه عام، ومن ثم فإنه سيتم بناء نموذج ARIMA بالاعتماد على سلسلة الفرق الأول.

2.2.5.3. تحديد رتب النموذج (p, q): تم تحديد رتب النموذج بناءً على اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

الجدول رقم(2): نتائج اختبار الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسلسلة الفرق الأول

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.305	0.305	37.158	0.000
		2	0.037	-0.061	37.711	0.000
		3	-0.048	-0.045	38.625	0.000
		4	-0.094	-0.070	42.190	0.000
		5	-0.052	-0.002	43.265	0.000
		6	-0.017	-0.003	43.378	0.000
		7	-0.008	-0.011	43.403	0.000

المصدر: مخرجات برنامج (EViews.9)

نلاحظ من خلال الجدول السابق (رقم2) اقتراب معاملات الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي من الصفر، ومن خلال الجدول السابق تم اقتراح نموذج ARIMA (1.1,1) لتمثيل سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. ويمكن اقتراح أيضاً مجموعة من النماذج الأخرى والتي تنتمي إلى اسرة ARIMA والمفاضلة فيما بينها وفق معايير اختيار النموذج الملائم.

الجدول رقم (3): معايير المعلومات لنماذج ARIMA المقترحة

Model	Log Likelihood	AIC	BIC
ARIMA(1,1,0)	-1975.520	9.94231	9.97235
ARIMA(0,1,1)	-2420.193	12.17685	12.2069
ARIMA(1,1,1)	-1955.034	9.84439	9.88445

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول (رقم 3) السابق نلاحظ أن النموذج الأكثر ملائمة من بين النماذج المقترحة هو ARIMA (1,1,1)، وفيما يلي اختبار لمعنوية معاملات النموذج ARIMA (1,1,1):

الجدول رقم (4): اختبار معنوية معاملات النموذج ARIMA (1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6020.171	101.2904	59.43475	0.0000
AR(1)	0.973631	0.011044	88.15859	0.0000
MA(1)	0.316771	0.040456	7.830082	0.0000
SIGMASQ	1072.099	59.17675	18.11689	0.0000

R-squared	0.972124	Mean dependent var	6027.970
Adjusted R-squared	0.971912	S.D. dependent var	196.3596
S.E. of regression	32.90871	Akaike info criterion	9.844394
Sum squared resid	426695.3	Schwarz criterion	9.884459
Log likelihood	-1955.034	Hannan-Quinn criter.	9.860263
F-statistic	4580.088	Durbin-Watson stat	1.952501
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

نلاحظ من خلال الجدول السابق (رقم 4) أن جميع معاملات النموذج ARIMA (1,1,1) معنوية، وقد تم اختبار وجود أثر (ARCH) على بواقي نموذج ARIMA (1.1.1) وفق عدة تباطؤات وتبين فقط أن معاملات النموذج ARCH (1) وكذلك ARCH (2) معنوية كما هو موضح في الجدول (5) التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار أثر ARCH (1) –ARCH (2)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	5972.851	135.9378	43.93813	0.0000
AR(1)	0.983127	0.009804	100.2822	0.0000
MA(1)	0.337717	0.055904	6.040962	0.0000
Variance Equation				
C	823.1381	57.06725	14.42400	0.0000
RESID(-1)^2	0.272188	0.085231	3.193545	0.0014
R-squared	0.972353	Mean dependent var		6028.538
Adjusted R-squared	0.972210	S.D. dependent var		198.8098
S.E. of regression	33.14233	Akaike info criterion		9.803296
Sum squared resid	422889.5	Schwarz criterion		9.854340
Log likelihood	-1896.839	Hannan-Quinn criter.		9.823534
Durbin-Watson stat	2.009916			

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	5933.399	181.6219	32.66897	0.0000
AR(1)	0.986568	0.009223	106.9697	0.0000
MA(1)	0.303520	0.052485	5.782955	0.0000
Variance Equation				
C	767.0739	52.69919	14.55571	0.0000
RESID(-1)^2	0.219986	0.081627	2.695012	0.0070
RESID(-2)^2	0.089185	0.036490	2.444070	0.0145
R-squared	0.972313	Mean dependent var		6028.538
Adjusted R-squared	0.972169	S.D. dependent var		198.8098
S.E. of regression	33.16641	Akaike info criterion		9.794368
Sum squared resid	423504.2	Schwarz criterion		9.855621
Log likelihood	-1894.107	Hannan-Quinn criter.		9.818654
Durbin-Watson stat	1.940828			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال معايير المعلومات الموضحة في الجدول السابق (رقم 5) يتضح أن نموذج ARCH (1) قريب جداً من نموذج ARCH (2) في ملائمتهم لتمثيل البيانات وتم تجريب كل منهم واتضح أنه لا يوجد فارق لذا تم الاعتماد على نموذج ARCH (2) للتنبؤ.

3.5.3. بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية:

1.3.5.3. الآلية المتبعة في بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية: من أجل أن تكون المقارنة عادلة بين قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية وقدرة نماذج (ARIMA– ARCH) في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، فقد تم الاعتماد فقط على القيم السابقة للمتغير المدروس (سعر إغلاق المؤشر) كمدخلات للشبكة العصبونية الاصطناعية للتنبؤ في اليوم التالي دون حساب أي مؤشرات فنية ودون إدخال أي متغيرات أخرى تساعد على التنبؤ بقيم المؤشر، أي تم تحديد مدخلات الشبكة العصبونية بشكل موافق للفكرة الأساسية لنماذج الانحدار الذاتي. وبهدف التنبؤ فقد تم استخدام الشبكة العصبونية الاصطناعية من نوع التغذية الأمامية والانتشار الخلفي للخطأ. ويتم عادة بهذا النوع من الشبكات استخدام تابع التفعيل Hyperbolic tangent: $\frac{e^x-e^{-x}}{e^x+e^{-x}}$ غير الخطي في الطبقة المخفية والذي يستخدم بشكل خاص لكشف العلاقات المعقدة وغير الخطية عند استخدام خوارزمية الانتشار الخلفي للخطأ، بينما يتم استخدام تابع التفعيل الخطي Linear في طبقة المخرجات وذلك بهدف السعي إلى مطابقة الخرج الفعلي مع خرج الشبكة. كما تم الاعتماد على برنامج Matlab في بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية وتدريبها والتنبؤ بها أيضاً. حيث تمثلت مراحل بناء الشبكة العصبونية بعد تقسيم البيانات إلى بيانات خاصة بالتدريب وبيانات خاصة بالتنبؤ بالقيام بتجريب العديد من الشبكات العصبونية بشكل تدريجي بناءً على التباطؤات المستخدمة كمدخلات للشبكة العصبونية، حيث تم بداية اعتماد قيمة المؤشر في اليوم السابق (تباطؤ 1) وتدريب الشبكة على سعر الإغلاق لليوم التالي لكل يوم من أيام التداول خلال فترة التدريب، وتم تحديد عدد دورات التدريب الأعظمي بـ (Epoch 1000) وحفظ النتائج ليعاد التدريب بتعديل عدد العصبونات في الطبقة المخفية بشكل تدريجي أيضاً، وبمجرد إعطاء الشبكة نتائج غير جيدة أثناء زيادة عدد العصبونات أو عدم تحسن أدائها فإنه يتم تعديل المدخلات بزيادة التباطؤات وإعادة التدريب، ومن خلال التجريب التدريجي لمعاملات الشبكة أمكن التوصل إلى بناء شبكة عصبونية يمكن استخدامها في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

2.3.5.3. هيكل الشبكة العصبونية الاصطناعية المقترحة ونتائج تدريبها: تبين من خلال التجريب أن زيادة التباطؤات تعطي نتيجة أفضل للتنبؤ بالاتجاه بالرغم من زيادة الخطأ (الفرق بين القيم الفعلية ومخرجات الشبكة) ، لذلك بعد التجريب التدريجي تم اقتراح شبكة العصبونية تتكون من ثلاث طبقات: طبقة المدخلات: تتكون من 40 مدخل (قيم أسعار الإغلاق السابقة لمؤشر السوق خلال 40 يوم سابق). الطبقة المخفية: تكونت من (28 عصبون) خفي. طبقة المخرجات: تمثلت بسعر إغلاق المؤشر لليوم التالي (المراد التنبؤ به y_{t+1}) وبالتالي فهي تحوي عصبون واحد.

وقد تم تجهيز البيانات باستخدام برنامج Microsoft Excel قبل إدخالها إلى برنامج Matlab، بحيث يكون سعر الإغلاق في اليوم التالي هو خرج الشبكة العصبونية، بينما أسعار الإغلاق السابقة (40 يوم سابق) هو دخل الشبكة وذلك لكل يوم تداول خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت عدد أيام التدريب (348) يوم من تاريخ 2018/1/1 إلى 2019/8/18 (وهي الفترة المخصصة لتدريب الشبكة). والشكل (1) التالي يوضح بنية الشبكة العصبونية net (lag40):

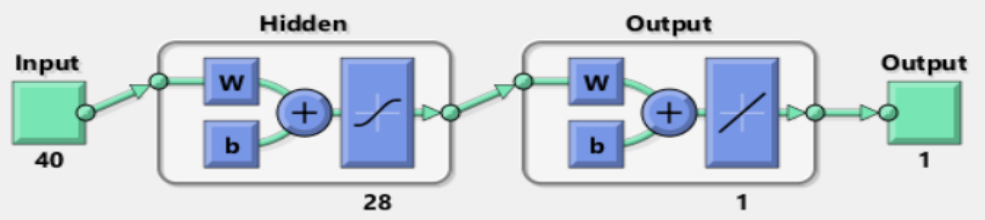

الشكل رقم (1): بنية الشبكة العصبونية net (lag40) المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يوضح الشكل السابق بنية الشبكة العصبونية من حيث أشكال توابع التفعيل في كل طبقة وعدد المدخلات وعدد العصبونات في الطبقة المخفية وكذلك عدد العصبونات في طبقة الخرج. والشكل (2) التالي يوضح نتائج تدريب الشبكة العصبونية والذي يظهر أن الشبكة تدربت بشكل جيد على البيانات:

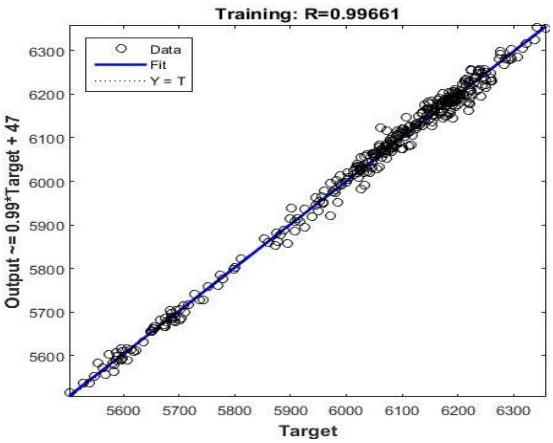

الشكل رقم (2): نتائج تدريب الشبكة العصبونية net (lag40) المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يظهر الشكل السابق علاقة الانحدار بين الخرج الفعلي (Target) وخرج الشبكة (Output) أثناء التدريب، حيث بلغ معامل الارتباط 0.99661 وهي علاقة ارتباط قوية مما يشير إلى أن الشبكة تدربت بشكل جيد، حيث تم تقييم الشبكة اعتماداً على نتائج التدريب في كل مرة يتم فيها تعديل عدد العصبونات أو التباطؤات حتى تم التوصل إلى هذه النتائج.

ولا بد من الإشارة إلى أن نسبة التوافق في اتجاه الحركة للشبكة العصبونية للعينات التي تدربت عليها كانت (72.62%) بينما في نموذج ARIMA–ARCH (63.96%)، وأن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء RMSE (16.7) للشبكة العصبونية بينما نموذج ARIMA–ARCH (31.81) وبهذا فإن الشبكة العصبونية تفوقت على نماذج ARIMA–ARCH في قدرتها على تمثيل البيانات التي بنيت عليها سواء من ناحية التنبؤ باتجاه الحركة أم من ناحية خطأ التنبؤ.

4.5.3. بناء النماذج الهجينة وأسلوب التهجين المقترح: تمَّ بناء النماذج الهجينة خلال الفترة التي تم على أساسها تقدير معاملات نموذج ARIMA–ARCH وتدريب الشبكة العصبونية (1/1/2018 إلى 18/8/2019). حيث تمثلت بما يلي:

أولاً: الانحدار المتعدد بين مخرجات النماذج والقيم الفعلية: تم بناء نموذج الانحدار المتعدد بين مخرجات نموذج ARIMA–ARCH ومخرجات الشبكة العصبونية الاصطناعية كمتغيرات مستقلة وبين القيم الفعلية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية كمتغير تابع،

والجدول رقم (6) التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

Significance F	*F*	*MS*	*SS*	*df*	ANOVA
0.000000	22895470	6351592868	12703185737	2	Regression
		277	95986	346	Residual
			12703281723	348	Total
	P-value	*t Stat*	*Standard Error*	*Coefficients*	
	1.075E-99	30.38938293	0.035255935	1.071406122	الشبكة العصبونية
	0.04346612	-2.026637122	0.035260646	-0.071460535	نموذج ARIMA-ARCH

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL اعتماداً على أداة Data Analysis

ثانياً: محاولة التنبؤ في بواقي نموذج ARIMA باستخدام الشبكة العصب ونية:additive hybrid ARIMA–ANN تم الاعتماد على قاعدة التجريب التدريجي في تحديد عدد التباطؤات (بواقي نموذج ARIMA في الفترات السابقة) كمدخلات للشبكة وذلك وفق دراسة Zhang, G [29]، وغالباً فإن أخطاء النموذج لا ترتبط مع بعضها لفترات طويلة سابقة، ووفقاً لذلك وبعد التجريب تبين أن أفضل بنية للشبكة العصبونية كما هو موضح في الشكل (2) التالي:

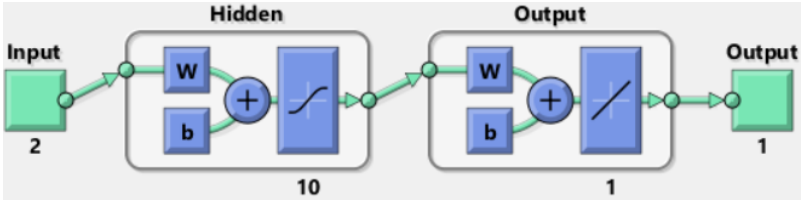

الشكل رقم (2) بنية الشبكة العصبونية net (error– lag2) المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يظهر الشكل السابق بنية الشبكة العصبونية التي تم استخدامها للتنبؤ ببواقي نموذج ARIMA (1.1.1)، حيث تتكون من مدخلين (تباطؤين للبواقي) وعدد العصبونات في الطبقة الخفية (10) وخرج واحد (عصبون واحد في طبقة الخرج) وهو يمثل قيمة الخطأ (البواقي) المتنبئ به. كما يظهر الشكل السابق أنواع توابع التفعيل في الطبقة الخفية وطبقة المخرجات، حيث تم استخدام تابع التفعيل Hyperbolic tangent: $\frac{e^x-e^{-x}}{e^x+e^{-x}}$ غير الخطي في الطبقة المخفية غير الخطية باعتبار أن البواقي المراد النبؤ بها تشكل الجزء غير الخطي في السلسلة.

ثالثاً: التهجين عن طريق التوزيع المتساوي لنسب المزج: وفق هذه الطريقة فإنه يتم إعطاء أوزان متساوية في بناء النموذج الهجين، وبما أنه يوجد نموذجين يتم استخدامهما في هذا البحث (الأول: نموذج ARIMA–ARCH والثاني: الشبكات العصبونية الاصطناعية) فإنه وفقاً لهذه الطريقة فإن النموذج الهجين هو:

$$Y_{Hybrid} = (50\%)*Y_{net} + (50\%)*Y_{ARCH} \dots\dots (4)$$

رابعاً: حساب أوزان الدمج باستخدام الخوارزميات الجينية: تم تحديد تابع دالة الصلاحية Fitness Function (دالة الهدف) اعتماداً على مؤشر RMSE: الجذر التربيعي لمتوسط مربعات أخطاء التنبؤ للنموذج الهجين بين ARIMA–ARCH والشبكة العصبونية، بحيث يكون الحل الأمثل بناءً على تحديد أوزان الدمج والذي يعطي أقل قيمة للخطأ (RMSE: تابع الصلاحية المحدد)، ولضمان تحديد الأوزان بأفضل نسب فقد تم تحديد معيار التوقف Stopping

Creteria _عدد الأجيال الذي يتم توليدها لأمثلة الحل_ بـــــــ (1000) جيل. وتم اســـتخدام الحزمة البرمجية (GA Optimization for EXCEL) بهدف تطبيق الخوارزميات الجينية، وتم التوصل إلى أوزان الدمج التالية:

$$Y_{Hybrid} = (106.993\%)*Y_{net} + (-6.997\ \%)*Y_{ARCH} \ldots\ldots (5)$$

نلاحظ أن استخدام الخوارزميات الجينية في حساب أوزان التهجين قد أعطت أوزان قريبة جداً للأوزان التي تم الحصول عليها باستخدام الانحدار المتعدد، وذلك بسبب العلاقة الخطية بين القيم المتنبئ بها من خلال نموذج ARIMA–ARCH والشبكة العصبونية الاصطناعية وبين القيم الفعلية (مؤشر السوق المالي).

خامساً: أسلوب التهجين المقترح: بما أن التنبؤ باتجاه الحركة في السوق المالي يحظى على اهتمام كبير فإن النموذج الذي لديه قدرة أكبر على تحقيق نسبة توافق في اتجاه الحركة من المنطق أن يكون وزنه الترجيحي أكبر وذلك بهدف زيادة قدرة النموذج الهجين على التنبؤ باتجاه الحركة، وكما هو معروف فإن خطأ النموذج الهجين (ممثلاً معيار RMSE مثلاً) لا يمكن أن يكون قيمته أكبر من قيمة النموذج ذو الخطأ الأكبر من بين النماذج المراد تهجينها، لذا وبعيداً عن التعقيد فإن هذا الأسلوب يعتمد في حساب أوزان التهجين بناءً على قدرة النماذج في التنبؤ باتجاه الحركة (أي بغض النظر عن قيمة البواقي /الأخطاء/ لكل نموذج) فمن الممكن أن يكون للنموذج قدرة على التنبؤ باتجاه الحركة ولكن الفرق بين القيمة الفعلية وخرج النموذج كبير مقارنة بنموذج آخر يكون الفارق بين القيمة الفعلية وخرجه أقل ولكن نسبة التوافق في اتجاه الحركة أقل من النموذج الأول(كما سيتضح ذلك لاحقاً عند مقارنة النماذج في فترة التنبؤ) لذا فإن الأسلوب المقترح يعتمد في حسابه لأوزان الدمج على نسب التوافق في اتجاه الحركة للنماذج الداخلة في النموذج الهجين، وبعبارة أخرى فإنه يعتمد في حساب أوزان الدمج على قدرة النماذج على محاكاة اتجاه الحركة لسلسلة مؤشر السوق المالي. ويمكن حساب نسبة التهجين لأي نموذج من خلال العلاقة التالية:

$$w_i = \frac{Cr_i}{\sum_{i=1}^{n} Cri} \ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث أن w_i: الوزن الترجيحي للنموذج i، n: عدد النماذج الداخلة في بناء النموذج الهجين، Cr_i: نسبة التوافق (Compatibility ratio) في اتجاه الحركة للنموذج i.

أي أن الوزن الترجيحي لكل نموذج يتم حسابه بقسمة نسبة توافق هذا النموذج إلى مجموع نسب التوافق لجميع النماذج الداخلة في التهجين. وبناءً على ما سبق فإنه تم حساب نسب التهجين لكل من الشبكات العصبونية الاصطناعية ونموذج ARCH، حيث كانت قيمتها كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$Y_{Hybrid} = (53.277\%)*Y_{net} + (46.723\%)*Y_{ARCH} \ldots\ldots (5)$$

والجدول رقم (7) التالي يوضح نتائج النماذج الهجينة خلال الفترة نفسها التي تم على أساسها تقدير النماذج الهجينة وبناء جميع النماذج السابقة (مرحلة ما قبل التنبؤ من 1/1/2018 إلى 18/8/2019):

الفترة	18/8/2019 - 1/1/2018	
النماذج / المؤشرات	RMSE	نسبة التوافق باتجاه الحركة
ANN	16.71	72.62%
ARCH	31.82	63.69%
additive hybrid ARIMA-ANN	32.01	62.50%
regression (ANN,ARCH)	16.61	72.33%
التوزيع المتساوي	22.03	66.57%
GA(ARCH;ANN)	16.61	72.33%
الأسلوب المقترح	21.49	66.28%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامجي Eviews و Matlab

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذجين regression(ANN–ARCH)– GA(ANN–ARCH) كان لهما نفس الأداء بسبب التقارب الكبير في أوزان الدمج فيما بينهماً، كما أن مؤشر RMSE لهما كان الأفضل مقارنة بباقي النماذج، حيث استطاعا تخفيض خطأ الشبكة ممثلاً بمعيار RMSE من 16.71 إلى 16.61 من خلال دمجها مع نموذج ARCH، بينما الأسلوب المقترح كان حل وسطي بين النماذج الأخرى سواء من حيث نسبة التوافق أو من حيث مؤشر RMSE، ولكن هل الاعتماد على أحدهم (باعتبار لهما نفس اوزان الدمج تقريباً) في التنبؤ سيكون الأفضل في مرحلة التنبؤ؟ وهل يملكان القدرة في تحسين التنبؤ باتجاه الحركة أو تقليل خطأ التنبؤ مقارنة بباقي النماذج الأخرى؟ هذا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية.

5.5.3. التنبؤ والمقارنة واختبار الفرضيات: من أجل بيان دور الأسلوب المقترح لبناء النموذج الهجين في تحسين القدرة على التنبؤ فإنه تم تقسيم فترة التنبؤ إلى فترتين، من تاريخ 19/08/2019 إلى 19/09/2019 ومنها إلى تاريخ 21/10/2019 وحساب نسبة التوافق بالاتجاه ومؤشر RMSE (مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء) للفترتين. كما هو موضح في الجدول رقم (8) التالي وذلك وفق النماذج والأساليب التي تمَّ بناءها (الهجينة وغير الهجينة) ووفق الأسلوب المقترح:

الجدول رقم (8): مؤشرات قياس دقة التنبؤ خلال الفترة 19/8/2019 إلى 21/10/2019

الفترة	19/9/2019 - 19/8/2019		21/10/2019 - 19/9/2019	
النماذج / المؤشرات	RMSE	نسبة التوافق باتجاه الحركة	RMSE	نسبة التوافق باتجاه الحركة
ANN	99.64	78.26%	63.46	66.67%
ARCH	22.99	47.83%	27.92	76.19%
additive hybrid ARIMA-ANN	24.75	52.17%	25.82	68.18%
regression (ANN,ARCH)	106.12	78.26%	67.25	66.67%
التوزيع المتساوي	55.69	60.87%	39.40	76.19%
GA(ARCH;ANN)	105.93	78.26%	67.14	66.67%
الأسلوب المقترح	58.47	65.22%	40.78	76.19%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامجي Eviews و Matlab

من خلال الجدول (8) السابق نلاحظ ما يلي:

-من خلال فترة التنبؤ الأولى نلاحظ أنه بالرغم من قدرة نموذج ARIMA-ARCH في تقليل خطأ التنبؤ بالقيم كما هو موضح من خلال مؤشر (RMSE) مقارنة بالشبكة العصبونية الاصطناعية (ANN) إلا أنها لم تستطع التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق كما هو عليه في الشبكة العصبونية الاصطناعية، حيث بلغت نسبة التوافق باتجاه الحركة لهذه الفترة من التنبؤ 47.83% وهي نسبة أقل من احتمال 50% وبالتالي فإنه حسب معطيات التنبؤ لهذه الفترة يتضح أنه لا يمكن الاعتماد على نموذج ARCH بهدف التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. وبالمقابل نجد أن مؤشر نسبة التوافق باتجاه الحركة للشبكة العصبونية الاصطناعية وصلت إلى 78.26% وهي نسبة يمكن اعتبارها عالية إذا ما تمت مقارنتها بنماذج ARIMA-ARCH ولكن هذه النسبة المرتفعة كانت على حساب ارتفاع مؤشر RMSE مقارنة بنموذج ARIMA-ARCH رغم قدرتها على توقع اتجاه الحركة. وبالتالي فإنه حسب معطيات التنبؤ لهذه الفترة يتضح أنه يمكن الاعتماد على الشبكة العصبونية الاصطناعية بهدف التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

- من خلال فترة التنبؤ الثانية نلاحظ أن نموذج ARIMA-ARCH تفوق على الشبكة العصبونية الاصطناعية في تحقيق نسبة أعلى للتوافق باتجاه الحركة وبمقدار أقل من مؤشر RMSE حيث وصلت نسبة التوافق باتجاه الحركة إلى 76.19% مقابل 66.67% للشبكة العصبونية الاصطناعية، وبالتالي فإنه حسب معطيات التنبؤ لهذه الفترة يتضح أنه يمكن الاعتماد على نموذج ARIMA-ARCH بهدف التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وذلك على خلاف ما هو عليه في الفترة الأولى من التنبؤ.

ويمكن تفسير ما سبق بأن سلسلة أسعار الإغلاق لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة التنبؤ الأولى اتصفت بأنها غير خطية وكما نعلم أن الشبكة العصبونية لديها قدرة أكبر في التعامل مع البيانات غير الخطية وخاصة أنه تم استخدام تابع التفعيل Hyperbolic tangent: $\frac{e^x-e^{-x}}{e^x+e^{-x}}$ غير الخطي في الطبقة المخفية للشبكة العصبونية والذي يستخدم بشكل خاص لكشف العلاقات المعقدة وغير الخطية لذا فإنها أعطت نتائج أفضل للتنبؤ باتجاه الحركة مقارنة بنموذج ARIMA-ARCH، أما في فترة التنبؤ الثانية فإن السلسلة الزمنية كانت أقرب إلى الخطية لذا فإن نماذج ARIMA-ARCH تفوقت على الشبكة العصبونية في تحقيق نسبة توافق أعلى باتجاه الحركة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عرض القيم الفعلية لسلسلة أسعار إغلاق مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترتي التنبؤ كما هو موضح في الشكل (3) التالي:

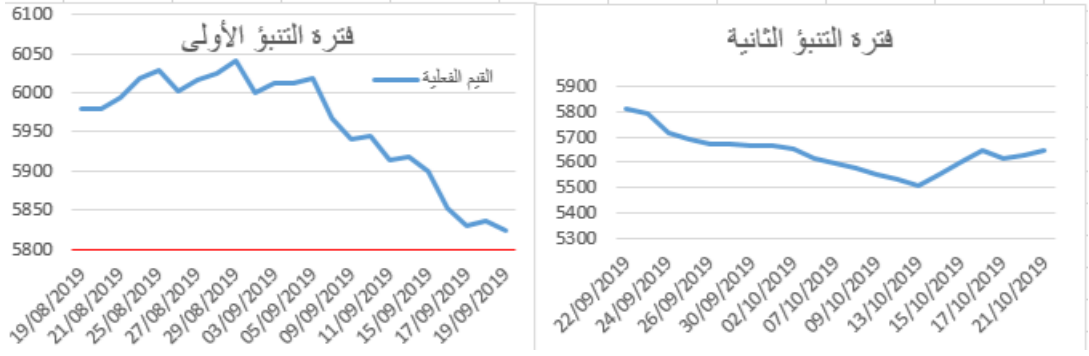

الشكل رقم (3) القيم الفعلية لسلسلة أسعار إغلاق مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترتي التنبؤ

-بالنسبة للنماذج الهجينة نلاحظ أن الشبكة العصبونية الاصطناعية كانت أفضل من النموذجين الهجينين regression(ANN,ARCH)، GA (ARCH;ANN) لأنها حققت نفس قيمة مؤشر نسبة التوافق باتجاه الحركة وبمقدار

أقل من مؤشر RMSE وذلك سواء بفترة التنبؤ الأولى أو الثانية وبالتالي فإن هذان النموذجان لم يحققان أي إضافة على صعيد تحسين القدرة التنبؤية خلال الفترتين، إلا أن النموذج الهجين ذو التوزيع المتساوي كان كحل وسطي بين الشبكة العصبونية ونماذج ARIMA–ARCH في كلا الفترتين. وبالنسبة لنموذج additive hybrid ARIMA–ANN فإنه حسَّن قليلاً من أداء نموذج ARIMA–ARCH من ناحية زيادة القدرة على التوافق باتجاه الحركة في الفترة الأولى من التنبؤ ولكنه سلك سلوكاً معاكساً خلال الفترة الثانية من التنبؤ حيث أضعف من قدرته على التنبؤ باتجاه الحركة من 76.19% إلى 68.18% ولكنه بقي أفضل من أداء الشبكة العصبونية الاصطناعية وأفضل من النموذجين الهجينين regression(ANN,ARCH)، GA (ARCH;ANN) خلال فترة التنبؤ الثانية.

–وإذا ما تمت مقارنة الاستقراءات السابقة بأسلوب التهجين المقترح نلاحظ أنه في فترة التنبؤ الأولى حقق نسبة توافق 65.22% وهي نسبة توافق أعلى من النموذج الهجين ذو التوزيع المتساوي حيث حقق هذا الأخير نسبة توافق 60.87% وإذا ما تمت مقارنته بأساليب التهجين الأخرى نلاحظ أن هذه الأساليب لم تحقق أي تحسن إذا ما تمت مقارنتها بالشبكة العصبونية كما ذكرنا سابقاً أي أن الأسلوب المقترح خفض من خطأ الشبكة العصبونية من 99.64 إلى 58.47 تبعاً لمؤشر RMSE خلال فترة التنبؤ الأولى، وبالطبع فإن نسبة توافقه أقل من الشبكة العصبونية خلال هذه الفترة ولكنه كحل وسطي بين النماذج المستخدمة مع ميول نحو النموذج الذي يحقق نسبة توافق أعلى.

أما خلال فترة التنبؤ الثانية فإن الأسلوب المقترح حقق نفس نسبة التوافق الذي حققها نموذج ARIMA–ARCH 76.19% وهي أعلى نسبة توافق بالاتجاه بالنسبة لجميع النماذج. أما باقي نماذج التهجين فإنها حققت نفس أداء الشبكة العصبونية تقريباً وهي نسبة توافق أقل وبخطأ أكبر.

– بما أنه لا يمكن معرفة طبيعة السلوك الذي ستتبعه سلسلة الأسعار في السوق المالي في كل فترة يتم بها التنبؤ (هل ستكون خطية أم غير خطية) فإن الاعتماد على أحد النماذج (الشبكات العصبونية أو ARIMA–ARCH) من شأنه أن يحقق في فترات معينة دقة جيدة وفي فترات أخرى دقة أقل في التنبؤ باتجاه الحركة لذا فإنه من الضروري الاعتماد على نموذج هجين يأخذ الصفات الخطية وغير الخطية معاً مع ميول نحو النموذج الذي لديه قدرة أكبر في تحقيق نسبة توافق أعلى. وهذا ما اتضح من خلال ما سبق، فلو تم الاعتماد على الأسلوب المقترح في التنبؤ في الفترة الأولى لكان أفضل من الاعتماد على نموذج ARIMA–ARCH للتنبؤ باتجاه الحركة وأفضل من التوزيع المتساوي أيضاً، وخلال الفترة الثانية فإنه لو تم الاعتماد على الاسلوب المقترح لكان أفضل من الاعتماد على الشبكة العصبونية الاصطناعية، كما أن الاعتماد على نماذج التهجين الأخرى (الانحدار المتعدد، التهجين بالخوارزميات الجينية) لم يعطي أي ميزة مقارنة بالشبكة العصبونية الاصطناعية لأن أوزان التهجين التي أعطتها هذه الأساليب اعتمدت على أخطاء النموذجين في مرحلة التقدير (البناء) وكان خطأ الشبكة قليل في هذه المرحلة مقارنة بنماذج ARIMA–ARCH لذا فإن أوزن التهجين كانت بحدود 107% للشبكة و 7%– لنماذج ARIMA–ARCH. لذا سلكت سلوك قريب لسلوك الشبكة العصبونية الاصطناعية.

وإذا ما سلمنا بأن أسلوب التهجين ذو التوزيع المتساوي أفضل من أساليب التهجين الشائعة الأخرى باعتباره حل وسطي فإن الأسلوب المقترح يتفوق على النموذج الهجين ذو التوزيع المتساوي في الفترات التي تتصف بها طبيعة تحركات الأسعار بأنها غير خطية لأن نماذج ARIMA–ARCH في الفترات غير الخطية (الفترة الأولى) حققت نسبة توافق (47.83%) وهي أقل كفاءة بفارق ملحوظ عن الشبكة العصبونية الاصطناعية في الفترات الخطية (الفترة الثانية) حيث حققت الشبكة (66.67%)، أي أن الشبكة العصبونية الاصطناعية كانت أفضل خلال الفترة الكليةً لذا فإن الأسلوب المقترح هو الأنسب للتنبؤ باتجاه الحركة وأفضل من التوزيع المتساوي لأنه أعطى النموذج الأفضل ثقل أكبر في التهجين

وتم بناءه من خلال نسب التوافق وليس بالاعتماد على الأخطاء كما هو الحال في النموذجين الهجينين regression(ANN,ARCH)، GA (ARCH;ANN).

بناءً على ما سبق يمكن رفض الفرضية الرئيسة في هذا البحث وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن أسلوب التهجين المقترح يتفوق على أساليب التهجين الشائعة في تحسين القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

4. النتائج والمناقشة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- إن الاعتماد على نموذج ARIMA–ARCH كنموذج خطي أو على الشبكة العصبونية الاصطناعية كنموذج غير خطي من شأنه أن يحقق في فترات معينة دقة جيدة وفي فترات أخرى دقة أقل في التنبؤ باتجاه الحركة لذا فإنه من الضروري الاعتماد على نموذج هجين يأخذ الصفات الخطية وغير الخطية معاً.
- عند بناء نموذج هجين باستخدام الانحدار المتعدد أو باستخدام الخوارزميات الجينية لحساب أوزان الدمج فإنه في بعض الحلات لا تعطي هذه الأساليب أي تحسين في القدرة التنبؤية وذلك في حال كانت أخطاء أحد النماذج المراد تضمينها في النموذج الهجين قليلة مقارنة بالنماذج الأخرى، وبالتالي فإنه سيتم اعطاءها الوزن الأكبر كما هو عليه الحال في الشبكة العصبونية الاصطناعية –وخاصة أن أوزان التهجين التي أعطتها هذه الأساليب تعتمد على أخطاء النماذج في مرحلة التقدير وتعمد في تحديدها لهذه الأوزان إلى تخفيض الخطأ إلى أقل قدر ممكن– حيث تم إعطاء الشبكة العصبونية وزن ترجيحي 107% تقريباً مقابل 7%– لنماذج ARIMA–ARCH وبالتالي فإن النموذج الهجين سلك نفس سلوك الشبكة العصبونية الاصطناعية تقريباً.
- إن الأسلوب المقترح والذي تم بناءه اعتماداً على نسب التوافق باتجاه الحركة كان الأنسب للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. حيث أن هذا الأسلوب لا يعتمد في حسابه لأوزان الدمج على أخطاء النماذج في مرحلة التقدير وإنما على قدرة النماذج على محاكاة اتجاه الحركة لسلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وهذا ما أعطاه قدرة أكبر في تحسين إمكانية التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

6 . التوصيات:

– إعطاء أهمية للنماذج الهجينة عند القيام بعملية التنبؤ في السوق المالي لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

– تطبيق أساليب التهجين الشائعة في أسواق أخرى ومقارنتها مع الأسلوب المقترح، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعميم أسلوب التهجين الأفضل عند المقارنة.

– ضرورة قيام الباحثين والمستثمرين والمهتمين بتجريب عدة أشكال وبنى هيكلية أخرى للشبكات العصبونية الاصطناعية.

7. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. البلخي، راتب، وقزما، جان، (2014)، "الاتجاه العام لأسعار الأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبناء نموذج للتنبؤ بها– دراسة تطبيقية على أسهم بنك التجارة والتمويل الدولي باستخدام نماذج أريما ونماذج الانحدار للسلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36) العدد (5).
2. الجراح، نوال، والحكاك، ندى، (2013)، " استخدام الطرق الهجينة في التنبؤ لسعر الصرف للدولار الأمريكي"، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، العدد (34)، ص ص: 380–359.
3. كوجك ورد، ونقار، عثمان، ومندو، عبد القادر، (2018) "التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج "ARIMA–GARCH، مجلة جامعة حماة، المجلد الأول.

4. مرهج، منذر، (2013)، " التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية واتجاهاتها"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35) العدد (5).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

5. Akaike, H. (1974), "A new look at the statistical model identification", *IEEE* Transactions on Automatic Control, 19 (6): 716–723.
6. Al-hnaity, B., & Abbod, M. (2016). "Predicting financial time series data using hybrid model". ***In Intelligent Systems and Applications***, Springer International Publishing Switzerland, pp. 19-41.
7. Bollerslev. T. (1986) "Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity", ***Journal of Econometrica,*** Volume 31, pp. 307-326.
8. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M. & Reinsel, G.C. & Ljung, G.M. (2016), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Fifth Edition, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. pp: 52-53.
9. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M. (1976), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Revised Edition., Holden-Day, California
10. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M.& Reinsel, G.C. (1994), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Third Edition., Prentice-Hall, Inc., New jersey.
11. Cain. G., (2017)., " **Artificial neural networks : new research**", Nova Science Publishers, New York, USA, p.6.
12. DOUGLAS ,C., CHERYL,L., MURAT,.K, (2015), "**INTRODUCTION TO TIME SERIES ANALYSIS AND FORECASTING**", Second Edition, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, p:518.
13. Engle, R., (1982),"Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation", ***Econometrica***, vol. 50. No. 1, pp. 987–1007.
14. Gujarati, D., (2004), "**Basic Econometrics**", Fourth Edition, The McGraw-Hill, p.817.
15. Gujarati, D., Porter, D., (2009), "BASIC ECONOMETRICS" 5th Ed, McGraw-Hill/Irwin, New York, and PP: 791-796.
16. Guresen E, Kayakutlu G, Daim TU. (2011). "Using artificial neural network models in stock market index prediction". ***Expert Syst Appl. Contents lists available at Science Direct***; 38(8). pp: 10389–10397.
17. Hyndman R., Athanasopoulos G., (2018), " Forecasting: Principles and Practice ", textbook, two ND Edition, Published by AMAZON, p: 15.

18. Khairalla, X. N. M., & AL-Jallad, N. T. (2017). Hybrid Forecasting Scheme for Financial Time-Series Data using Neural Network and Statistical Methods. ***(IJACSA) International Journal of Advanced Computer Science and Applications***, *8*.
19. MACIE, L., BALLINI, R., (2010), "NEURAL NETWORKS APPLIED TO STOCK MARKET FORECASTING: AN EMPIRICAL ANALYSIS", Learning and Nonlinear Models (L&NLM) ***– Journal of the Brazilian Neural Network Society***, Vol. 8, Iss. 1, pp. 3-22.
20. Manoonpong. P., (2007),"Neural Preprocessing and Control of Reactive Walking Machines-Towards Versatile Artificial Perception–Action Systems", ***Springer-Verlag Berlin Heidelberg***, New York, p. 35.
21. Nashat T AL-Jallad, XU-Ning, Mergani Khairalla, (2017), "Hybrid Forecasting Scheme for Financial Time Series Data using Neural Network and Statistical Methods", ***International Journal of Advanced Computer Science and Applications***, *Vol. 8, No. 9*, pp:319-327.
22. Neha, Y., Anupam, Y., Manoj, K., (2015), "**An Introduction to Neural Network Methods for Differential Equations**", Springer Dordrecht Heidelberg New York, p: 18-19.
23. Ng, G., (2003)," **Intelligent Systems -Fusion, Tracking and Control**", Research Studies Press LTD, Baldock, Hertfordshire, England, and pp: 41-42.
24. **Schwarz, Gideon E. (1978), "Estimating the dimension of a model", Annals of Statistics, 6 (2): 461–464.**
25. Shanmuganathan, S., Samarasinghe, S., (2016), "**Artificial Neural Network Modelling**", Springer International Publishing, Switzerland, P: 8.
26. Silva, I., Liboni, L., Spatti, N., Alves, S., Flauzino, R., (2017), "**Artificial Neural Networks A Practical Course** ", Springer International Publishing Switzerland, p: 5.
27. Slimane Sefiane, Mohamed Benbouziane; "Portfolio Selection Using Genetic Algorithm", ***Journal of Applied Finance & Banking***, vol.2, no.4, 2012.
28. Timmermann, A. (2006). "**Forecast combinations**". Handbook of economic forecasting, *1*, 135-196.
29. Wit, Ernst; Edwin van den Heuvel; Jan-Willem Romeyn (2012)."All models are wrong...': an introduction to model uncertainty". ***Statistica Neerlandica***. 66 (3): 217–236.
30. Zhang, G. P. (2003). Time series forecasting using a hybrid ARIMA and neural network model. ***Neurocomputing***, *50*, 159-175.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- سوق دمشق للأوراق المالية:

31. www.dse.sy

تقييم مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية

رلى سلامة بلول* د. عصام حيدر**

(الإيداع: 2 كانون الأول 2019 ، القبول: 1 آذار 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، من أجل تطوير أنظمة العمل المعمول بها في تلك الجامعات والوصول إلى نمط جديد في العمل الإداري يضمن لها التميز والنجاح، وطبقت هذه الدراسة على جامعة دمشق بالإضافة إلى (3) جامعات أخرى خاصة عاملة في مدينة دمشق، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت أداة الاستبانة لجمع المعلومات، ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المناسب باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية المتضمنة في برنامج (SPSS24)، وتمَّ سحب أفراد العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية بحسب نسبة المجتمع الأصلي لكل طبقة، وبلغت عينة الدراسة (247) عاملاً وعاملة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير التبعية الإدارية وذلك لصالح الجامعات الخاصة، ومتغير المؤهل العلمي وذلك لصالح العاملين من حملة المؤهل العلمي الأعلى، ومتغير عدد سنوات الخبرة وذلك لصالح العاملين ذوي سنوات الخبرة الأكثر، ومتغير المستوى الوظيفي ولصالح المستوى الوظيفي الأعلى.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، عمليات داخل الجامعة، نمط القيادة الإدارية، تقييم الاداء.

*طالبة ماجستير في المعهد العالي للتنمية الإدارية في جامعة دمشق – اختصاص إدارة استراتيجية،

** مشرف علمي، أستاذ مساعد في المعهد العالي للتنمية الإدارية في جامعة دمشق – اختصاص: إدارة الموارد البشرية.

Assess the Extent of Compliance of Syrian Universities Operating in Damascus with the National Academic Reference Standards

RALI BLOL* Dr. ISAM HEDR**

(Received: 2 December 2019, Accepted: 1 March 2020)

Abstract:

This study aimed to know the extent of the commitment of the Syrian universities operating in the city of Damascus to the national academic reference standards, in order to develop the applicable work systems in those universities and reach a new style in administrative work that guarantees them excellence and success, and this study was applied to the University of Damascus in addition to (3) Other private universities operating in the city of Damascus, the researcher used the descriptive analytical approach and used the questionnaire tool to collect information, and then conducting the appropriate statistical analysis using the statistical treatment methods included in the program (SPSS24), where the sample members were drawn using the sample method Stratified randomness according to the ratio of the indigenous population to each stratum. The study sample reached (247) workers.

The results of the study showed that there are statistically significant differences in the perception of the respondents of the level of adherence of universities to the national academic reference standards due to the variable of administrative dependency and for the benefit of private universities, and the variable of scientific qualification and for the benefit of workers with higher educational qualification, and variable number of years of experience and for workers with more years of experience, Variable and functional level in favor of the higher functional level.

Keywords: Strategic Planning, Operations within the University, Administrative leadership style, Performance evaluation.

---

* Master student at the Higher Institute of Administrative Development, Damascus University, specialization in strategic management.

** Scientific Supervisor, Higher Institute for Administrative Development, Damascus University - Specialization: Human Resources Management.

1- المقدمة:

يُعد الالتزام بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في مؤسسات التعليم العالي أحد أهم الأهداف التي تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها، من أجل تحسين برامجها ورفع مستوى جودة الأداء فيها، وتطوير قدرتها التنافسية لتتمكن من الاستمرار والنمو في هذه البيئة المتحركة وشـــديدة التنافس، حيث تُعنى هذه المعايير بتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي والحرص على تلافي الضعف في التحصيل الأكاديمي لخريجي مؤسسات التعليم العالي، حيث أصبحت معايير الجودة الأكاديمية اتجاهاً عالمياً يُعوَّل عليه إلى حد كبير في مختلف الأنشطة والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المؤسسات العلمية وبرامجها التعليمية.

لذلك أصبح لزاماً على المؤسسات التعليمية القيام بمراجعة برامجها الأكاديمية بشكل دوري، ومراجعة أدائها المهني والفني والإداري والتحقق من جودة مخرجاتها، بما يجعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة والاستمرار والتميز بدأً من الاهتمام بالطلاب وتطوير قدراتهم بمواكبة المناهج الحديثة، واختيار كادر وظيفي وتدريسي مؤهل ومدرب، ووضع سياسات تعليمية مبنية على أســس علمية وعالمية متطورة، ودعمها بالهياكل التنظيمية الملائمة، وتحقيق الاســتخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة.

وبناءً على ما سبق أتت هذه الدراسة لتناقش مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية.

2- مشكلة الدراسة:

إن التطور الكبير الذي حدث في مجالات الحياة المختلفة بما فيها مجال التعليم استوجب وضع أسس وقواعد وإيجاد آليات لضبط جودة الأداء في المؤسسات التعليمية، وقد تطورت هذه الآليات مع مرور الوقت واستحدثت معايير خاصة بالجودة، كما أنَّ الالتزام بهذه المعايير يحدد وضع هذه المؤسسات وترتيبها العالمي.

وبالتالي تتمحور مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى الالتزام بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مدى تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (التخطيط الاســتراتيجي، عمليات داخل الجامعة /الأنشــطة التشغيلية/ نمط القيادة الادارية، تقييم الاداء) في الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق؟

2- ما مدى تأثير المتغيرات التصنيفية (التبعية الإدارية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي) في تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق؟

3- أهمية الدراسة وأهدافه:

3-1- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كونها تتناول موضوعاً هاماً وحيوياً وهو المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، ودورها في النهوض بمستوى التعليم الأكاديمي وتحسينه وتطويره، والذي يُعد من المواضيع الهامة والمتجددة التي تتطلب البحث باســتمرار، أما من الناحية العملية فإنَّ هذه الدراســة تواكب الجهود المبذولة لتطوير التعليم العالي العام والخاص، وتُســلط الضــوء على مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤســســات التعليم العالي، ولفت انتباه هذه المؤسسات إلى أوجه القصور التي قد تشوب العملية التعليمية ومخرجاتها، حيث أنَّ الجامعات السورية بحاجة إلى نمط جديد في العمل الإداري يضمن لها التميز والنجاح.

3-2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على درجة تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (التخطيط الاستراتيجي، عمليات داخل الجامعة /الأنشطة التشغيلية/ نمط القيادة الادارية، تقييم الاداء) في الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق.
- تحديد مدى تأثير المتغيرات التصنيفية (التبعية الإدارية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي) في تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق

4--فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير التبعية الإدارية.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي.

5-منهج الدراسة:

تمَّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع المادة العلمية من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية، والأبحاث المنشورة والمؤتمرات والندوات للتعريف بمتغيرات الدراسة، ولاختبار فرضيات الدراسة تمَّ تصميم استبانة خاصة وزِّعت على أفراد العينة مدار البحث ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المناسب باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية المتضمنة في برنامج (SPSS).

6-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدارسة من كافة الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق، وهي جامعة دمشق والجامعات السورية الخاصة العاملة في مدينة دمشق، حيث تمَّ سحب أفراد العينة من طبقة جامعة دمشق ومن طبقة الجامعات السورية الخاصة العاملة في مدينة دمشق وهي جامعة الشام الخاصة وجامعة قاسيون، وجامعة اليرموك بطريقة العينة العشوائية الطبقية، بحسب نسبة المجتمع الأصلي لكل طبقة، وقد بلغ عدد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة (10298) فرداً، منهم (7840) فرداً من جامعة دمشق، و(2458) فرداً من الجامعات الخاصة الثلاث المذكورة. وقد قامت الباحثة بسحب ما نسبته (2.5%) من أفراد مجتمع كل طبقة، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (258) فرداً، منهم (196) فرداً من جامعة دمشق، و(62) من الجامعات الخاصة الثلاث. وقد انخفض عدد افراد عينة الدراسة إلى (247) فرداً بعد توزيع استبانات البحث على الأفراد وجمعها، حيث تبين أن هناك أحد عشر استبانة غير مكملة ولا تصلح لتفريغ البيانات.

7-حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمَّ تطبيق هذه الدراسة على عينة من الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق، وهي جامعة دمشق وجامعة الشام الخاصة، وجامعة قاسيون، وجامعة اليرموك.
- الحدود الزمانية: تمَّت الدراسة التطبيقية خلال عام 2019 من خلال زيارات ميدانية للجامعات المدروسة مابين 2019/10/1 ولغاية 2019/11/3.

8-أدوات جمع البيانات: تمَّ استخدام الاستبانة لتقييم مدى الالتزام بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية من وجهة نظر العاملين في الجامعات العامة والخاصة العاملة في مدينة دمشق، في جميع المستويات الإدارية العليا والمتوسطة والتنفيذية.

9- متغيرات الدراسة:

لأغراض الدراسة الحالية ستعتمد الباحثة نموذجاً للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية وفق دراسة نموذج بالدريج (The National Institute of Standards and Technology; NIST, 2015) [13]، وبناءً على ذلك تكون:

- المتغيرات المستقلة هي: المتغيرات التصنيفية.

- التبعية الإدارية. - المؤهل العلمي. - عدد سنوات الخبرة. - المستوى الوظيفي.

- المتغير التابع هو: المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية.

- التخطيط الاستراتيجي. - عمليات داخل الجامعة (الأنشطة التشغيلية)
- نمط القيادة الادارية. - تقييم الاداء.

10-الدراسات السابقة:

- دراسة (فلاح، 2017): بعنوان: مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكوم بالدريج للتعليم -دراسة حالة مخابر البحث العلمي [7].

هدفت الدراسة إلى قياس درجة مساهمة معايير مالكوم بالدريج في تحسين جودة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية ومدى إمكانية تطبيقها في مخابر البحث بجامعة حسيبة بن بو علي من وجهة نظر مدراء مخابر البحث بها، أظهرت نتائج الدراسة ما يلي: أن إمكانية تطبيق معايير مالكوم بالدريج في مخابر البحث بجامعة حسيبة بن بو علي من وجهة نظر مدراء مخابر البحث، فيها جاءت ضمن درجة تطبيق متوسطة، كما أن درجة مساهمة معايير مالكوم بالدريج في تحسين جودة البحث العلمي بها قد جاء ضمن درجة مساهمة مرتفعة.

- دراسة (الدهدار، 2017): بعنوان: تقييم واقع أداء الجامعات بقطاع غزة وفقاً لنموذج بالدريج "دراسة استكشافية"[3].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع أداء الجامعات في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء الجامعات الفلسطينية المبحوثة في قطاع غزة وفقاً لآراء العاملين في المستويات الإشرافية كانت درجته متوسطة، كما أن هناك ضعفاً واضحاً في الدور الذي تلعبه وزارة التعليم العالي في دعم ومتابعة أداء الجامعات إضافة إلى ضعف متابعة هيئة الاعتماد والجودة للمناهج والبرامج المطروحة، مع وجود ضعف في مشاركة العاملين والطلبة في عملية اتخاذ القرار وضعف مشاركة المجتمع المحلي وأوصت الدراسة بإعادة تصميم معايير الأداء الجامعي بالوزارة، وفق المتطلبات الحديثة والاستفادة من نموذج مالكوم بالدريج الجديد وذلك لتحسين جودة ونوعية الأداء الجامعي مع ضرورة متابعة تطبيق المعايير من قبل مؤسسات التعليم العالي.

- دراسة (طرابلسية، 2015): بعنوان: ضمان جودة التعليم العالي في سورية ومواءمته مع احتياجات مجتمع المستفيدين في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية "دراسة حالة برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين"[4].

بناءً على ذلك هدف البحث إلى التحقق من جودة مخرجات التعليم العالي في البرامج التعليمية لكلية الاقتصـــاد المتعلقة بالمعارف والفهم والمهارات في جامعة تشرين في إطار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية المهنية والعملية، وذلك لضمان مواءمتها مع احتياجات مجتمع المســتفيدين منها، وقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمهارات المعرفة والفهم، والمهارات المهنية والعملية، لخريجي برنامج المصارف والتمويل، وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل.

- دراســـة (Dahmaun, 2012) بعنوان: Attitudes of University Leaders and staff Towards Application of the Criteria of Malcolm Baldrige National Award [10]

هدفت إلى معرفة الفروق بين اتجاهات القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين ومساعديهم نحو تطبيق معايير جائزة مالكوم بالدريج في جامعة Wisconsin Stout Uwstout لتحقيق التميز تبعاً لمتغير المنصـــب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة تطبيق معايير جائزة مالكوم بالدريج للجودة وخاصـــة المعيار الأول (القيادة) والمعيار الثاني (التخطيط الاستراتيجي) والمعيار الرابع (تحليل المعلومات) والمعيار السابع (النتائج) تبعاً لمتغير المنصب الوظيفي وكانت الفروق لصالح القيادات.

- دراســـة (Hackett، 2001) بعنوان: Review of Relevant Literature on Malcolm Baldrige National Quality Award [11]

هدفت إلى مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بجائزة مالكوم بالدريج الوطنية، بالإضـــافة إلى دراســة كلية " Centerl Texas Community College" والتي لديها خبرة في تطبيق نموذج مالكوم بالدريج كأداة لإدارة الجودة الشاملة وذلك لتحديد نقاط القوة التي تمتاز بها الكلية وعلاقة تلك النقاط بالمعايير الســـبعة لجائزة مالكوم بالدريج، وتحديد معايير ومؤشـــرات الجودة بالكلية لتكن مقياس يستخدم في عملية التقويم الذاتي المؤسسي كان ذو أهمية بالغة حيث ساهم في تحسين مستوى أداء الكلية وكفاءتها كما أنها لم تستخدم كخريطة توضيحية لعملية التطوير فقط بل حددت مجالات تحسين الأداء، كما وضعت اقتراحات عملية للمبادرة على مستوى الاكتشافات والتقدم.

11--الإطار النظري:

11-1- المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية:

11-1-1--مفهوم المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية:

وتدعى اختصـــاراً NARS حيث أخذ أول حرف من بداية كل كلمة من المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باللغة الإنكليزية .National Academic Reference Standards

"هي أدنى مســتوى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على المؤســســات التعليمية الوطنية كافة أن تحققها من خلال برامجها التعليمية، لكي تضمن أن الخريج قد اكتسب حداً أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي." وتشـــتمل هذه المتطلبات المعرفية والمهاراتية على (المقدرات الفكرية، المهارات العملية والمهنية، المهارات العامة القابلة للتداول) والتي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق المعايير الآتية: (التخطيط الاستراتيجي، عمليات داخل الجامعة /الأنشطة التشغيلية/، نمط القيادة الإدارية، تقييم الاداء).[13] .

11-1-2--تطبيق المعايير المرجعية في التعليم:

هناك العديد من المعايير العامة التي يتم استخدامها في مجال الجودة في التعليم ومن هذه المعايير ما يلي [1]:

- معايير مرتبطة بالطالب والمناهج الدراسية
- معايير مرتبطة بالمدرسين.
- معايير مرتبطة بالإدارة العليا للجامعة.
- معايير مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع.

- معايير مرتبطة بالشؤون الأكاديمية والإدارية. - معايير مرتبطة بالإمكانات المادية.

11-1-3--المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لتقييم الأداء في مؤسسات التعليم العالي:

وتعتمد هذه المعايير في تقييمها لنواحي القوة ومجالات التحسين وتقييم الأداء على عدة معايير رئيسية وهي:

المعيار الأول- التخطيط الاستراتيجي:

ويعني فحص كيفية تحديد التوجهات الاستراتيجية وكيفية تحديد خطط العمل الرئيسية، ويُعد التخطيط الاستراتيجي من الأدوات الفعالة التي تستخدم لرسم سياسات التطوير وصياغة المستقبل للجامعات على مدى زمني محدد وعبر عمليات يتم من خلالها وضع خطة عمل شاملة للوصول إلى تحقيق نتائج مستهدفة خلال تلك الفترة، ويعد معيار التخطيط الاستراتيجي أحد معايير جائزة مالكوم بالدريج للجودة، ويتضمن هذا المعيار وجود أهداف استراتيجية واضحة ومعلنة للجامعة، وأن يتم تطوير هذه الأهداف للتعامل مع المشكلات وإدارة الأزمات وتحديد وتوجيه المسارات والاتجاهات الاستراتيجية للجامعة [8].

المعيار الثاني – نمط القيادة الإدارية:

وتعني معرفة كيفية توجيه كبار المديرين التنفيذيين للمنظمة، وكيفية عرض المنظمة مسؤولياتها للجمهور وممارسة نوع جيد من المواطنة، وتُعد القيادة الإدارية إحدى الصفات المميزة التي تطمح إليها المنظمات وتصبو إليها العقول الواعية بأهدافها على مر العصور، كما أنها شكلت سمة كونية لأي تنظيم فعال يسعى للبقاء على هذا الكون، ويمكن اعتبار القيادة الإدارية علم وفن آن واحد.[6]

المعيار الثالث – عمليات داخل الجامعة (الأنشطة التشغيلية):

وهي فحص الكيفية التي تُصمَّم بها مختلف جوانب عمليات الإنتاج والنقل والدعم الرئيسية بجانب إدارتها بصورة كاملة وتحسينها بدرجة كبيرة، تهتم إدارة العمليات بعملية تصميم وتخطيط وتشغيل الإنتاج وهي أحد المعايير المهمة في جائزة مالكوم بالدريج للجودة، وقد عرفت العمليات بأنها: " سلسلة من الأنشطة التي تضيف قيمة عن طريق إنتاج المخرجات المطلوبة من مجموعة متنوعة من المدخلات [5].

المعيار الرابع – تقييم الأداء:

أي تقُّص أداء المنظمة وتحسين مجالات أعمالها التجارية الرئيسية، ورضى الزبائن والأداء في الجوانب المالية والأسواق والموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية، هذا فضلاً عن فحص كيفية أداء المنظمة مقارنة بالمنظمات الأخرى المنافسة لها، ويُعرَّف تقييم الأداء على أنَّه فحص أداء المنظمة في الجوانب المؤثرة على نتائج أعمالها بما في ذلك رضا العملاء وتحقيق الأهداف والأداء التشغيلي [2].

في أواخر 2014، تم تغيير وتحديث الإطار العام للمقياس، حيث تمَّ إضافة معايير جديدة وهي [9].:

أ- **تطوير وإدارة الموارد البشرية:** وذلك بالتركيز على الموظفين لتحقيق أعلى مستويات الأداء لهم بتطوير معارفهم ومهاراتهم وحسن تدريبهم مما يساهم في دعم أهداف وغايات المؤسسة بشكل عام وتبنى أسسا راسخة من تلك المعارف والقدرات والمهارات العالية التي تساعد في تحسين أسس ومبادئ الحكم الرشيد.

ب- **المعلومات والتحليل:** أي قدرة المؤسسة من جمع وتحليل المعلومات مرتبطة بالتخطيط لإدارة الجامعة والحكم الرشيد فيها وتطوير أداء الطالب والعمليات التعليمية على كافة المستويات وتوفيرها للهيئة التدريسية والموظفين والطلاب وذوي العلاقة من خارج المؤسسة وكيف تبنى وتدير مصادر قوتها من تلك المعلومات والبيانات.

ت- **التركيز على الطلبة والمعنيين والسوق:** أي كيف تقوم المؤسسة بتحديد أسواقها والاستماع إلى أراء الطلاب والمعنيين وإقامة علاقات بناءة معهم وتحديد متطلباتهم.

11-1-4- فوائد تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية من منظور الخدمات التعليمية:

للتعرُّف على هذه الفوائد قام معهد المعايير البريطاني **(B. S. I)** بإجراء استفتاء موسع للمؤسسات التعليمية الحاصلة على شهادة الآيزو– أحد أنظمة الجودة – اتضح من خلاله: "إن القاسم المشترك بين تلك المؤسسات في مجال الاستفادة من هذا النظام يمكن تلخيصه على النحو الآتي [1]:

1-ضمان استمرارية وثبات جودة الخدمات التعليمية وبالتالي إرضاء أولياء الأمور والطلاب.

2-تخفيض وتقليل إهدار إمكانات المؤسسة من حيث الموارد ووقت العاملين.

3-زيادة الكفاءة التعليمية من خلال مشاركة الجميع بفاعلية في إدارة المؤسسة التعليمية نظراً لدراية كل فرد بدوره ومسؤولياته ومشاركته في التطوير والتحسين مما يترك أثراً نفسياً إيجابياً على كل العاملين.

4- رفع مستوى الوعي لدى أولياء الأمور والطلبة والمجتمع تجاه المؤسسة من خلال إبراز الالتزام بالجودة.

5- الإسهام في تأكيد السمعة الجيدة للمؤسسة التعليمية محلياً وعالمياً.

6- ربط كل أقسام المؤسسة وجعل عملها متناسقاً بدلاً من وجود نظام إداري منعزل لكل قسم أو إدارة.

11-one-5- معوقات تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية في الجامعات:

هناك العديد من المعايير التي يمكن تطبيقها والاستفادة منها في سبيل تحقيق التميز في التعليم تختلف باختلاف الأسلوب أو الطريقة المستخدمة، إلا أن هذا لا يمنع أن تكون هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير في الجامعات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة من مزاياها.

حسب استطلاع شمل مائة وستين جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن غياب الالتزام والتراخي الذي ظهر لدى القيادة العليا من أخطر خمسة معوقات تعرقل تطبيق تحسينات الجودة في التعليم العالي، بالإضافة إلى معوقات أخرى شملت تغيير الثقافة التنظيمية وكسب دعم الهيئة التدريسية وإيجاد الوقت اللازم لإجراء هذه التطبيقات ضمن جدول زمني مزدحم فضلاً عن التكلفة والوقت اللازمين لتدريب الموظفين [12].

12--الدراسة العملية:

استخدمت الباحثة الاستبانة لتقييم مدى الالتزام بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية من وجهة نظر العاملين في الجامعات العامة والخاصة العاملة في مدينة دمشق.

12-1- التحقق من صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق استبانة تقييم مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية من خلال استخدام الطرائق الآتية:

- **صدق المحتوى:**

تمَّ التحقق من صدق استبانة الدراسة بالعودة إلى الأدب النظري المتعلق بالمعايير المرجعية الأكاديمية في منظمات الأعمال، والدراسات السابقة التي تتقاطع في بعض جوانبها مع الدراسة الحالية، وتحليل مضمونها، ومضمون ما تتضمنه من استبيانات، كدراسة (فلاح: 2017)؛ (الدهدار: 2016)؛ ودراسة (طرابلسية: 2015).

ولاستكمال إجراءات التحقق من صدق وثبات الاستبانة قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغ عدد أفرادها (50) فرداً، وهي غير العينة الأساسية للدراسة.

- **صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنيوي):**

للتحقق من الصدق البنيوي للاستبانة قامت الباحثة بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة مع المجالات الأخرى للاستبانة، والجدول (1) يوضح نتائج ذلك.

الجدول رقم (1): معاملات ارتباط درجات كل مجال من مجالات الاستبانة مع المجالات الأخرى

مجالات الاستبانة	التخطيط الاستراتيجي	نمط القيادة الادارية	عمليات داخل الجامعة	تقييم الأداء
التخطيط الاستراتيجي	1			
نمط القيادة الادارية	.801**0	1		
عمليات داخل الجامعة	750**0.	.530**0	1	
تقييم الأداء	.788**0	.506**0	.648**0	1

**** دال عند مستوى الدلالة (0,01)**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يتضح من خلال قراءة النتائج المعروضة في الجدول رقم(1) أن معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة مع المجالات الأخرى جميعها دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0,01)، وقد تراوحت معاملات ارتباط بيرسون بين مجال التخطيط الاستراتيجي و بين المجالات الأخرى للاستبانة بين (0.750-0.801)، وتراوحت معاملات ارتباط بيرسون بين مجال نمط القيادة الادارية وبين المجالات الأخرى للاستبانة بين (0.506-0.801)، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون بين مجال عمليات داخل الجامعة (الأنشطة التشغيلية) وبين المجالات الأخرى للاستبانة بين (0.530-0.750)، وتراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون بين مجال تقييم الأداء وبين المجالات الأخرى للاستبانة بين (0.506-0.788)، وجميع هذه المعاملات ذات ارتباط دال إحصائياً، مما يُشير إلى أنَّ الاستبانة تتصف باتساق داخلي جيد، وهذا يدل على صدقها البنيوي، وملائمتها لأغراض الدراسة الحالية.

12-2- تصحيح الاستبانة:

تكونت استبانة البحث من (20) عبارة موزعة على أربعة مجالات تُقيم مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، وهي (التخطيط الاستراتيجي/ نمط القيادة الادارية/ عمليات داخل الجامعة / تقييم الأداء)، حيثُ صيغت بدائل الإجابة عن عبارات الاستبانة وفق التدرج الخماسي لمقياس ليكرت (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة). ويعطى الفرد المُجيب عن عبارات الاستبانة خمس درجات إذا اختار بديل الإجابة (موافق بشدة) وأربع درجات إذا اختار (موافق) وثلاث درجات إذا اختار (لا أدري) ودرجتان إذا اختار (غير موافق) ودرجة واحدة إذا اختار (غير موافق بشدة). ويتكون كل مجال من مجالات الاستبانة الأربعة من خمسة عبارات، وبالتالي سوف تتراوح درجات أفراد عينة البحث على كل مجال من مجالات الاستبانة بين 5 درجات و25 درجة، وتم حساب طول الفئة على النحو الآتي:

1. حساب المدى وذلك بطرح أكبر قيمة في العبارة في الاستبانة من أصغر قيمة (5-1=4).

2. حساب طول الفئة وذلك بتقسيم المدى وهو (4) على أكبر قيمة في الاستبانة وهي (5)

4 ÷ 5 = 0.8 (طول الفئة).

3. إضافة طول الفئة وهو (0.8) إلى أصغر قيمة في كل عبارة من عبارات مجالات الاستبانة (1)، وذلك للحصول على الفئة الأولى، لذلك كانت الفئة الأولى تتراوح بين (1- 1.8)، ثم إضافة طول الفئة إلى الحد الأعلى من الفئة الأولى، وذلك للحصول على الفئة الثانية وهكذا للوصول إلى الفئة الأخيرة.

4. حساب فئات النسب المئوية من خلال تقسيم طرفي كل فئة من فئات قيم المتوسط على 5 وضربها بمئة للحصول على فئات النسب المئوية، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): فئات مدى التزام الجامعات السورية العاملة في مدينة دمشق بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية وفقاً للمتوسط الحسابي الرتبي والنسبة المئوية

فئات قيم المتوسط الحسابي	فئات النسب المئوية	التقدير في عبارات ومجالات الاستبانة
5 – 4.21	%100 -%84.2	مرتفع جداً
4.20 – 3.41	%84 -%68.2	مرتفع
3.40 – 2.61	%68 -%52.2	متوسط
2.60 – 1.81	%52 -%36.2	منخفض
1.8 – 1	%36 -%20	منخفض جداً

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

12-3- الأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث:

اعتمدت الباحثة في تحليل نتائج أسئلة البحث وفرضياتها على البرنامج الإحصائي الحاسوبي (SPSS)، حيث استخدمت الباحثة ما يأتي:

1. استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. استخدمت الباحثة اختبار ت ستودنت واختبار تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة للتعرف على دلالة الفروق بين متغيرات البحث، للإجابة عن فرضيات البحث.

12-4- عرض النتائج:

12-4-1). نتائج سؤال البحث الرئيس: ما مستوى الالتزام بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة في دمشق؟ للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجات أفراد عينة البحث على مجالات الاستبانة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية والترتيب لدرجات أفراد عينة البحث

الرقم	المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	مستوى الالتزام
1	التخطيط الاستراتيجي	247	3.82	0.818	%76.4	1	مرتفع
2	نمط القيادة الإدارية	247	3.80	0.801	%76	2	مرتفع
3	العمليات داخل الجامعة	247	3.59	0.654	%71.8	3	مرتفع
4	تقييم الأداء	247	3.57	0.784	%71.4	4	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يتبين من خلال النتائج في الجدول (3) أنَّ معيار التخطيط الاستراتيجي هو المعيار الأكثر التزاما به من جملة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة في دمشق من وجهة نظر أفراد عينة البحث العاملين في جامعة دمشق والجامعات الخاصة العاملة في مدينة دمشق، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعيار (3.82) وبنسبة مئوية قدرها (76.4%) وهي تشير إلى مستوى مرتفع للالتزام الجامعة بمعيار التخطيط الاستراتيجي، تلاه في المرتبة الثانية معيار نمط القيادة الإدارية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعيار (3.80) وبنسبة مئوية قدرها (76%) وهي تشير إلى مستوى مرتفع للالتزام بمعيار نمط القيادة الإدارية، وفي المرتبة الثالثة معيار العمليات داخل الجامعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعيار (3.59) وبنسبة مئوية قدرها (71.8%) وهي تشير إلى مستوى مرتفع للالتزام الجامعة بمعيار العمليات، في حين أتى معيار تقييم الأداء في المرتبة الرابعة والأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعيار (3.57) وبنسبة مئوية قدرها (71.4%).

12-4-2-). نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير التبعية الإدارية.

للتحق من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار (T Test) للعينات المستقلة، لحساب الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث من جامعة دمشق وبين متوسطات درجات أفراد عينة البحث من الجامعات الخاصة العاملة في مدينة دمشق في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الأربعة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية تبعاً لمتغير التبعية الإدارية

المعايير المرجعية	متغير التبعية الإدارية	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	)Tقيمة (	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	حكومية	188	18.65	4.441	3.122	245	0.002	توجد فروق دالة
	خاصة	59	20.53	2.136				
نمط القيادة الإدارية	حكومية	188	18.45	4.303	3.856	245	0.000	توجد فروق دالة
	خاصة	59	20.69	2.111				
العمليات داخل الجامعة	حكومية	188	17.50	3.393	3.991	245	0.000	توجد فروق دالة
	خاصة	59	19.39	2.327				
تقييم الأداء	حكومية	188	17.37	3.926	3.717	245	0.000	توجد فروق دالة
	خاصة	59	19.49	3.506				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (4) أنَّ القيم الاحتمالية لاختبار (T Test) لدراسة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث التابعين لجامعة حكومية وخاصة في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الأربعة بلغت (0.002/ 0.000) وهي أصغر من مستوى دلالة الافتراضي (0,05)، وبالتالي فإنَّ الفروق دالة احصائياً، أي أنه توجد فروق دالة احصائياً بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث ذوي التبعية لجامعة حكومية وبين متوسطات درجات أفراد عينة البحث ذوي التبعية لجامعة خاصة، لصالح أفراد عينة البحث ذوي التبعية لجامعة خاصة، حيثُ أنَّ متوسطات درجاتهم هو الأكبر. وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تقول: **بوجود فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير التبعية الإدارية ولصالح الجامعات الخاصة.**

ويمكن تفسير ذلك_من وجهة نظر الباحثة_ بأنَّ أداء الجامعات الحكومية ذو طابع روتيني في أداء المهام اليومية المعتادة، ولا تعطي أصحاب القرار قدراً كافياً من الأهمية لتفعيل دور المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، أما في الجامعات الخاصة فالوضع مختلف نوعاً ما، فحدة المنافسة من أجل التميز والسعي لكسب الطلاب بخدمات جامعية حديثة ومتطورة، تعزز ثقة الطلاب وذويهم قد يجعل الإدارة تسعى إلى استقطاب الأفكار الخلاقة والمبدعة من قبل العاملين لتحقيق التميز

12-4-3-). نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد عينة البحث تبعاً لاختلاف مؤهلاتهم العلمية. والنتائج موضحة في الجدول (5).

الجدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لدرجات أفراد عينة البحث تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

المعايير المرجعية	المؤهل العلمي	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخطيط الاستراتيجي	ثانوية	45	17.67	4.359
	معهد متوسط	78	17.83	4.540
	إجازة جامعية	92	19.89	3.287
	دراسات عليا	32	21.94	2.355
نمط القيادة الإدارية	ثانوية	45	16.02	4.784
	معهد متوسط	78	18.47	4.278
	إجازة جامعية	92	19.91	2.748
	دراسات عليا	32	21.75	1.832
العمليات داخل الجامعة	ثانوية	45	15.89	3.452
	معهد متوسط	78	17.40	3.416
	إجازة جامعية	92	18.40	2.572
	دراسات عليا	32	20.91	1.692
تقييم الأداء	ثانوية	45	15.78	3.642
	معهد متوسط	78	16.94	3.936
	إجازة جامعية	92	18.55	3.581
	دراسات عليا	32	21.16	2.541

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (5) احتمال وجود فروق دالة احصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف مؤهلاتهم العلمية، وللكشف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضّح في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر متغير المؤهل العلمي على درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية

المعايير المرجعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	بين المجموعات	532.848	3	177.616	12.064	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3577.621	243	14.723			
	الكلي	4110.470	246				
نمط القيادة الإدارية	بين المجموعات	739.233	3	246.411	18.667	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3207.731	243	13.201			
	الكلي	3946.964	246				
العمليات داخل الجامعة	بين المجموعات	513.455	3	171.152	19.674	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	2113.962	243	8.699			
	الكلي	2627.417	246				
تقييم الأداء	بين المجموعات	653.705	3	217.902	16.845	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3143.404	243	12.936			
	الكلي	3797.109	246				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (6) وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت جميع القيم الاحتمالية لاختبار تحليل التباين الأحادي (F) في استبانة البحث (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وللتعرف على جهة هذه الفروق الدالة احصائياً تمّ استخراج نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المعايير المرجعية	المؤهل العلمي		الفرق بين المتوسطات	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	دراسات عليا	ثانوية	4.271*	.0000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		معهد	4.104*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		إجازة	2.046	0.083	لا يوجد فرق دالة احصائياً
	إجازة	ثانوية	2.225*	0.019	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
		معهد	2.058*	0.008	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
	معهد	ثانوية	0.167	0.997	لا يوجد فرق دالة احصائياً
نمط القيادة الإدارية	دراسات عليا	ثانوية	5.728*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		معهد	3.276*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		إجازة	1.837	0.111	لا يوجد فرق دالة احصائياً
	إجازة	ثانوية	3.891*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
		معهد	1.439	0.088	لا يوجد فرق دالة احصائياً
	معهد	ثانوية	2.452*	0.005	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل معهد متوسط
العمليات داخل الجامعة	دراسات عليا	ثانوية	5.017*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		معهد	3.509*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		إجازة	2.504*	0.001	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
	إجازة	ثانوية	2.513*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
		معهد	1.005	0.182	لا يوجد فرق دالة احصائياً
	معهد	ثانوية	1.509	0.061	لا يوجد فرق دالة احصائياً
تقييم الأداء	دراسات عليا	ثانوية	5.378*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		معهد	4.220*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
		إجازة	2.602*	0.007	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل دراسات عليا
	إجازة	ثانوية	2.777*	0.001	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
		معهد	1.618*	0.038	الفرق دال احصائياً لصالح حملة مؤهل إجازة جامعية
	معهد	ثانوية	1.158	0.400	لا يوجد فرق دالة احصائياً

*** دال عند مستوى الدلالة 0.05**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (7) وجود فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، لصالح العاملين من حملة المؤهل العلمي الأعلى، وبالتالي

فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تقول: **بوجود فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

ويمكن تفسير ذلك _من وجهة نظر الباحثة_ بأنَّ العاملين ممن لديهم مؤهلات علمية أعلى يملكون خبرات نظرية وتطبيقية أكثر من العاملين من ذوي المؤهلات العلمية الأدنى، وبالتالي فإنهم يمتلكون إمكانية أكبر نحو فهم وتطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية، وبالتالي هم أقدر على تفعيل قدراتهم العقلية والمعرفية في إيجاد حلول إبداعية للمشكلات وذلك بالمقارنة مع العاملين من ذوي المؤهل العلمي الأقل.

12-4-4-). نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة البحث تبعاً لاختلاف سنوات الخبرة لديهم، ونتائج ذلك يبينها الجدول (8).

الجدول رقم (8): الإحصاءات الوصفية لدرجات أفراد عينة البحث تبعاً لاختلاف عدد سنوات خبرتهم

المعايير المرجعية	عدد سنوات الخبرة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخطيط الاستراتيجي	1 إلى أقل من 5 سنوات	61	16.90	4.154
	5 إلى أقل من 10 سنوات	121	18.84	4.309
	10 سنوات فأكثر	65	21.65	1.386
نمط القيادة الإدارية	1 إلى أقل من 5 سنوات	61	18.26	4.258
	5 إلى أقل من 10 سنوات	121	18.63	4.280
	10 سنوات فأكثر	65	20.34	2.780
العمليات داخل الجامعة	1 إلى أقل من 5 سنوات	61	16.70	3.318
	5 إلى أقل من 10 سنوات	121	17.74	3.397
	10 سنوات فأكثر	65	19.51	2.251
تقييم الأداء	1 إلى أقل من 5 سنوات	61	16.18	3.528
	5 إلى أقل من 10 سنوات	121	17.38	4.036
	10 سنوات فأكثر	65	20.38	2.743

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (8) احتمال وجود فروق دالة احصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف عدد سنوات خبرتهم، وللكشف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تمَّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي، والنتائج موضحة في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر متغير عدد سنوات الخبرة على درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية

المعايير المرجعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	بين المجموعات	724.182	2	362.091	26.091	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3386.288	244	13.878			
	الكلي	4110.470	246				
نمط القيادة الإدارية	بين المجموعات	166.342	2	83.171	5.368	0.005	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3780.622	244	15.494			
	الكلي	3946.964	246				
العمليات داخل الجامعة	بين المجموعات	257.424	2	128.712	13.251	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	2369.993	244	9.713			
	الكلي	2627.417	246				
تقييم الأداء	بين المجموعات	614.196	2	307.098	23.542	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3182.913	244	13.045			
	الكلي	3797.109	246				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف عدد سنوات الخبرة، حيث بلغت القيم الاحتمالية لاختبار تحليل التباين الأحادي (F) للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الأربعة المتضمنة في استبانة البحث (0.000/ 0.005) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وللتعرف على جهة هذه الفروق الدالة احصائياً تمّ استخراج نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

المعايير المرجعية	عدد سنوات الخبرة		الفرق بين المتوسطات	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	10 سنوات فأكثر	1 إلى أقل من 5 سنوات	4.745*	.0000	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
		5 إلى أقل من 10 سنوات	2.803*	.0000	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
	5 إلى أقل من 10 سنوات	1 إلى أقل من 5 سنوات	1.941*	.0050	الفرق دال لصالح 5 إلى أقل من 10 سنوات
نمط القيادة الإدارية	10 سنوات فأكثر	1 إلى أقل من 5 سنوات	2.076*	.0140	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
		5 إلى أقل من 10 سنوات	1.710*	.0200	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
	5 إلى أقل من 10 سنوات	1 إلى أقل من 5 سنوات	0.366	0.839	لا يوجد فرق دالة احصائياً
العمليات داخل الجامعة	10 سنوات فأكثر	1 إلى أقل من 5 سنوات	2.803*	.0000	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
		5 إلى أقل من 10 سنوات	1.764*	.0010	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
	5 إلى أقل من 10 سنوات	1 إلى أقل من 5 سنوات	1.039	0.107	لا يوجد فرق دالة احصائياً
تقييم الأداء	10 سنوات فأكثر	1 إلى أقل من 5 سنوات	4.204*	.0000	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
		5 إلى أقل من 10 سنوات	3.004*	.0000	الفرق دال لصالح 10 سنوات فأكثر
	5 إلى أقل من 10 سنوات	1 إلى أقل من 5 سنوات	1.2	0.109	لا يوجد فرق دالة احصائياً

*** دال عند مستوى الدلالة 0.05**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (10) وجود فروق دالة احصائياً في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، لصالح ذوي سنوات الخبرة الأكثر، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تقول: **بوجود فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.**

ويمكن تفسير ذلك_من وجهة نظر الباحثة_ بأنَّ سنوات الخبرة الوظيفية الأكثر أوصلت العاملين إلى مستوى أعلى من المرونة ليكونوا أكثر قدرةً على دراسة المشكلات القائمة، وتفحصها من كافة الاتجاهات، ووضع الحلول المناسبة لها، واختبارها، ليصار إلى تطوير الأداء العام في الجامعة التي يعملون بها، وذلك بالمقارنة مع العاملين من ذوي سنوات الخبرة الوظيفية الأقل.

12-4-5-). نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي.

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الأربعة التي اشتملت عليها استبانة البحث الحالية باختلاف وظائفهم. والنتائج موضحة في الجدول (11).

الجدول رقم (11): الإحصاءات الوصفية لدرجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف المستوى الوظيفي

المعايير المرجعية	المستوى الوظيفي	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخطيط الاستراتيجي	إدارة عليا	64	20.59	3.235
	إدارة وسطى	126	18.94	4.021
	إدارة تشغيلية	57	17.77	4.598
نمط القيادة الإدارية	إدارة عليا	64	20.69	2.867
	إدارة وسطى	126	19.20	3.635
	إدارة تشغيلية	57	16.61	4.754
العمليات داخل الجامعة	إدارة عليا	64	19.06	3.231
	إدارة وسطى	126	18.02	2.861
	إدارة تشغيلية	57	16.54	3.670
تقييم الأداء	إدارة عليا	64	19.69	3.328
	إدارة وسطى	126	17.70	3.952
	إدارة تشغيلية	57	16.23	3.727

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (11) احتمال وجود فروق دالة احصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف المستوى الوظيفي، وللكشف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تمَّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضَّح في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر متغير المستوى الوظيفي على درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية

المعايير المرجعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	بين المجموعات	246.386	2	123.193	7.779	0.001	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3864.084	244	15.836			
	الكلي	4110.470	246				
نمط القيادة الإدارية	بين المجموعات	511.665	2	255.833	18.171	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3435.298	244	14.079			
	الكلي	3946.964	246				
العمليات داخل الجامعة	بين المجموعات	192.598	2	96.299	9.650	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	2434.819	244	9.979			
	الكلي	2627.417	246				
تقييم الأداء	بين المجموعات	368.785	2	184.392	13.124	0.000	الفروق دالة
	داخل المجموعات	3428.325	244	14.051			
	الكلي	3797.109	246				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية باختلاف المستوى الوظيفي، حيث بلغت القيم الاحتمالية لاختبار تحليل التباين الأحادي (F) للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الأربعة المتضمنة في استبانة البحث (0.000/ 0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف على جهة هذه الفروق الدالة احصائياً تمّ استخراج نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي

المعايير المرجعية	المستوى الوظيفي		الفرق بين المتوسطات	القيمة الاحتمالية	القرار
التخطيط الاستراتيجي	إدارة عليا	إدارة وسطى	1.649*	0.028	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
		إدارة تشغيلية	2.858*	0.001	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
	إدارة وسطى	إدارة تشغيلية	1.173	0.184	لا يوجد فرق دالة احصائياً
نمط القيادة الإدارية	إدارة عليا	إدارة وسطى	1.489*	0.037	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
		إدارة تشغيلية	4.073*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
	إدارة وسطى	إدارة تشغيلية	2.584*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة الوسطى
العمليات داخل الجامعة	إدارة عليا	إدارة وسطى	1.039	0.103	لا يوجد فرق دالة احصائياً
		إدارة تشغيلية	2.519*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
	إدارة وسطى	إدارة تشغيلية	1.480*	0.015	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة الوسطى
تقييم الأداء	إدارة عليا	إدارة وسطى	1.989*	0.003	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
		إدارة تشغيلية	3.459*	0.000	الفرق دال احصائياً لصالح الإدارة العليا
	إدارة وسطى	إدارة تشغيلية	1.470	0.051	لا يوجد فرق دالة احصائياً

*** دال عند مستوى الدلالة 0.05** **المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.(SPSS 24)

يُلاحظ من خلال قراءة النتائج في الجدول رقم (13) وجود فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث في المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي، لصالح المستوى الوظيفي الأعلى، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تقول: بوجود فروق **ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي.**

ويمكن تفسير ذلك _من وجهة نظر الباحثة_ بأنَّ العاملين في مستوى الإدارة العليا على اطلاع أكثر وبشكل يومي على أهم المشكلات التي تواجه الجامعات، ولديهم خبرات ومعارف عملية ومهنية أوسع لممارسة سلوك التخطيط الاستراتيجي والقيادة الإدارية والعمليات التشغيلية لحل المشكلات مقارنةً بالعاملين من مستوى الإدارة الوسطى أو التشغيلية.

13- النتائج:

1- إنَّ معيار التخطيط الاستراتيجي هو المعيار الأكثر التزاما به من جملة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية في الجامعات السورية العاملة، وفي المرتبة الثانية معيار نمط القيادة الإدارية، وفي المرتبة الثالثة معيار العمليات داخل الجامعة، وفي المرتبة الرابعة معيار تقييم الأداء.

2- يوجد فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير التبعية الإدارية ولصالح الجامعات الخاصة.

3- يوجد فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح العاملين من حملة المؤهل العلمي الأعلى.

4- يوجد فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولصالح العاملين ذوي سنوات الخبرة الأكثر.

5- يوجد فروق ذات دلالة احصائية في إدراك أفراد العينة المبحوثة لمستوى التزام الجامعات بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي، ولصالح المستوى الوظيفي الأعلى.

14-التوصيات:

1- زيادة اهتمام الجامعات الحكومية بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية كونها من الأدوات الأساسية التي تُساعدها على تَقديم خدمات طلابية جديدة وتحسين الخدمات القائمة، لتَتمكن من مواكبة الَتطور التقاني وظروف المُنافسة الحاصلة في مجال التعليم العالي.

2- تَطوير مَهارات ومَعارف وقُدرات العاملين في الجامعات الحكومية عن طريق إقامة دورات تَدريبية في مجالات تطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية، وكل ما هو جديد وبالتعاون مع الجامعات العالمية السباقة في هذا المجال.

3- إدراك أهمية المعايير المرجعية الأكاديمية وضرورة الالتزام بها في الجامعات الحكومية والخاصة على حد سواء، فالجامعة التي تطمح إلى الاستمرار والنجاح يتوجب عليها مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال التعليم الأكاديمي.

4- مشاركة كافة المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق المعايير المرجعية الأكاديمية من أجل زيادة الكفاءة والوصول إلى الأهداف المرجوة.

4- اعتماد مبدأ تفويض السلطة على قدر المسؤولية لكافة المستويات الإدارية، الأمر الذي يُمكِّنها من تنفيذ هذه المسؤولية بالشكل الأمثل.

15-المراجع:

1- تشارلز دبليو – سورنسن، جولي أ. فيرست – بو، دايان م – موين ترجمة سمة عبد ربو (2006): التميز في الجودة النوعية والأداء في التعليم العالي (تطبيق نظام بالدريج في الجامعات والمعاهد)، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.

2- جودة، محفوظ أحمد (2009): " إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات "، الطبعة الأولى دار الأوائل للنشر، الأردن، ص:274.

3- الدهدار، مروان (2006): العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

4- طرابلسية، شيراز (2015): "ضمان جودة التعليم العالي في سورية ومواءمته مع احتياجات مجتمع المستفيدين في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية –دراسة حالة برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين–"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (73) العدد (2).

5- عريضة، أحمد (2007): " تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية – دراسة ميدانية على جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا كمثال وكنموذج "، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الثاني، ص:74.

6- القحطاني، سالم (1429): "القيادة الإدارية التحول نحو النموذج العالمي"، (ط2)، الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، ص:5.

7- فلاح، كريمة (2017): "مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكوم بالدريج للتعليم– دراسة حالة مخابر البحث العلمي–"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

8- المرسي، جمال الدين وأبو بكر، مصطفى، وجيه، طارق (2007): " التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية منهج تطبيقي "، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص: 33.

9 - Baldrige performance excellence program (2015-2016) Baldrige excellence framework: a systems approach to improving your organization's performance, Gaithersburg, USA.

10- Dahmaun, Collier Denise (2004). Attitudes of University Leaders and staff Towards Application of the Criteria of Malcolm Baldrige National Award, University of Wisconsin-Stout (UWSTOUT), Menomonie, Wisconsin State, USA

11- Hackeit, Lelia, (2001). Review of Relevant Literature on Malcolm Baldrige National Quality Award, Ed. D. Dissertation, Published by Internet, the University of Texas, in Austin, USA.

12- Noel Kufaine (2014): Competitive Strategies in Higher Education: Case of Universities in Malawi University of Malawi, Technical Education Department the International Journal of Social Sciences and Humanities Invention Volume 1 issue 7.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

13-موقع ويكيليكس نشر بتاريخ 2012/7/5، تاريخ الاطلاع 25-10-2019م.

نشر بموقع : (https://wikileaks.org/syria) .

مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية
(دراسة ميدانية في جامعة تشرين)

د. عبد الحميد الخليل * مجد محرز **

(الإيداع:30 تموز 2019 ، القبول: 12 آذار 2020)

الملخّص:

تناول الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين، وقد شملت عينة الدراسة (319) مفردة من أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين. وكانت الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات، كما تم إجراء بعض المقابلات الشخصية للاستفسار عن بعض الفقرات، وتم تحليل الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 20).

و**هدفت الدراسة** إلى إبراز أثر إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية وتسليط الضوء على أهمية المعرفة وضرورة تطبيقها في الجامعة محل البحث من أجل الارتقاء وتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتم التركيز على المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية كأحد أهم متطلبات التحسين المستمر لجودة الخدمات التعليمية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين الاعتماد على أنماط المعرفة وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة. فكلما زاد الاعتماد على المعرفة، ساهم ذلك في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة. وهذا ما ظهر جلياً في الدراسة الميدانية حيث تبين أنَّ الاعتماد على نمطي المعرفة (الصريحة والضمنية) يساهم في تباين مفسر كلي بنسبة **(53.248%)** من إجمالي التباين الكلي أو التغير في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين. كما أظهرت النتائج أنَّ الترتيب الخاص بحجم الأثر كان الأكبر عند (المعرفة الضمنية) بأثر **(1.489)**، يليه (المعرفة الصريحة) بأثر **(0.677)**.

الكلمات المفتاحية: المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية، تحسين الجودة، الخدمات التعليمية.

* أستاذ مساعد، قسم إدارة الموارد البشرية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.

** طالب دكتوراه في قسم إدارة الموارد البشرية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.

The Contribution of Knowledge Management in Improving the Quality of Educational Services (A Field Study in Tishreen University)

* Dr. Abd AlHamid Alkhalil **Mgd Mohrez

(Received: 30 July 2019 , Accepted: 12 March 2020)

Abstract:

The researcher in this study is examining the range of knowledge Management contribution on the quality of educational services in Tishreen University. The study sample included (319) members of the academic staff at Tishreen University. The questionnaire was the main tool for collecting data. Some interviews were conducted to enquire about some issues. The data was analyzed using the statistical program (SPSS 20).

The main purpose of this study was to highlight the impact of knowledge Management on improving the quality of educational services, highlighting the significance of the Explicit Knowledge and Tacit Knowledge in the university in order to improve the quality of the provided educational services.

One of the main results of the study was that there is a positive relationship between relying on knowledge types and improving the quality of the provided educational services. Thus, the more relying on knowledge and paying attention to the requirements of its application, the more it will improve the quality of the provided educational services. This is clear in the field study that the types of knowledge contribute to a total interpretation difference (53.248%) of the total variance or change in improving the quality of educational services at Tishreen University. The results showed that (Tacit Knowledge) had the greatest impact on improving the quality of the provided educational services with effect (1,489), followed by (Explicit Knowledge) with effect (0.677).

Keywords: Explicit Knowledge, Tacit Knowledge, quality improvement, Educational services.

---

* Assistant Professor, Department of Human Resources, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

** Postgraduate Student (phd), Department of Human Resources, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria

1 – المقدمة:

تشهد الساحة العالمية اليوم اهتماماً كبيراً بالمعرفة، إذ تسعى مختلف المنظمات إلى امتلاك أكبر قدر من المعارف التي تؤهلها لدخول المنافسة العالمية، والتميز عن باقي المنظمات، في ظل ما يوفره الاستخدام الأمثل للأصول المعرفية من قيمة مضافة واتخاذ قرارات صائبة تتماشى مع المعارف المتاحة، وهذا ما أدى إلى ظهور مدخل إداري حديث يسعى إلى تعزيز استخدام المعرفة من خلال اعتماد ممارسات سليمة للتعامل معها أطلق عليه "إدارة المعرفة"، كما أن المعرفة هي محور تعاملات هذه المؤسسات من خلال سعيها الدائم إلى جمعها، توليدها، معالجتها، خزنها، ونشرها لأي إطار متناسق، لذا فهي مطالبة دائماً بتنظيم هذه المعرفة وتوزيعها على مختلف المعنيين في الوقت المناسب وفق إدارة محكمة وأسلوب منظم وهذا ما تحققه إدارة المعرفة. ولا سيما أن المعرفة **(**Knowledge**)** قد أصبحت في ظل ما يشهده العالم الآن من تحولات، أحد المجالات الأساسية للصراع العالمي بين القوى العظمى وذلك بدلاً من الصراع على الموارد المادية. حيث تحولت القوة داخل المنظمات إلى الموظفين الذين يمتلكون مفاتيح المعرفة، فهم من يتحكم في مصادر القوة والثروة داخل المنظمة في نفس الوقت. لذلك نجد أن الكتابات والبحوث التي تناولت إدارة المعرفة باتت تواجه تساؤلاً حرجاً مفاده أن المعرفة لا يمكن انتزاعها إلا بالممارسة الأفضل، فكيف يتم إذاً إدارتها من قبل المنظمة؟ وكيف السبيل لتصبح هذه المعرفة جزءاً من أصولها؟ وما هي التقنيات اللازمة للحصول على المعرفة لغرض انتزاعها؟ (نجم،2004)

وبما أنه يقع على عاتق الجامعات مسؤولية إثراء وتطوير وتنمية البناء المعرفي في المجتمع، وهذا لا يمكن أن يتم ويكتمل إلا من خلال الاعتماد على إدارة المعرفة وأنماطها وعملياتها لتسهم في تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة، كل التساؤلات السابقة كانت المحرك القوي والدافع الأساسي لدراسة عمليات إدارة المعرفة في الجامعة تمهيداً لخزنها ونشرها وتوزيعها وتطبيقها بالشكل الأمثل سعياً للحصول على الجودة المناسبة للخدمات التعليمية المقدمة، وبالشكل الذي يرضي الطلاب ويشبع حاجاتهم. ومن هنا فإن قدرة الإدارة وفاعليتها في المنظمات تعتمد إلى حد كبير على إدارة التراكم المعرفي المتاح بين أيديها والذي توفره نظم المعلومات الموجودة فيها. ووفقاً لهذا المنظور فإن المعرفة أصبحت مدخلاً مهماً لتحقيق الجودة في منظمات الأعمال من خلال إسهاماتها في تحسين العمليات الإدارية المختلفة، وبالتالي فهذا يؤكد أهمية تفعيل إدارة المعرفة كمدخل إداري يساعد في تحسين إنتاج المعرفة واستثمارها بهدف تدعيم استراتيجيات المنظمات كالابتكار والجودة والفاعلية فهي تتضمن التخطيط والإعداد لتكوين الرصيد المعرفي من ناحية، والعمل المستمر على تنميتها وتحديثها واستخراج الكامن منها من ناحية أخرى.

2 – مشكلة البحث:

بناءً على المراجعة الأدبية للدراسات السابقة ومن خلال دراسة استطلاعية أولية ومقابلات ميدانية أجراها الباحث في بعض كليات جامعة تشرين تبين عدم وجود التخصص الدقيق في إدارة المعرفة وأنماطها، وكذلك بالنسبة لمفاهيم جودة الخدمة التعليمية حيث يوجد بعض الغموض، إضافةً لعدم تفعيل عمل وحدات ضمان الجودة. وبعد هذه المقابلات، **لاحظ الباحث** ضعف الاستراتيجيات الفعالة لتطبيق إدارة المعرفة، واعتمادها بشكل كبير على الأنظمة الروتينية، وهذا الأمر ينعكس بشكل مباشر على العمليات المعرفية خاصةً فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات بالشكل الصحيح. كما تبين قلة الاهتمام بتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية في الجامعة، وعدم التركيز على إخضاع مقدمي تلك الخدمات للتحسين والتدريب الدوري المستمر، وهو ما يجعل ذلك يؤثر بوضوح وبصورة سلبية على القطاع الجامعي بشكل عام.

بناءً على ما سبق واستناداً على ما أكدته الدراسات السابقة والمتوفرة من نتائج تتعلق بأهمية تطبيق إدارة المعرفة وانعكاسها على بقاء واستمرار وتميز الجامعات والارتقاء بمستوى جودة خدماتها، **فإن هذا البحث سيركز بشكل أساس** على تحسين جودة الخدمات التعليمية في الجامعة بالاعتماد على أنماط المعرفة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع إدارة المعرفة في الجامعة وما هي أنماطها؟
- ما هو مستوى إدراك أعضاء الهيئة التعليمية لمفاهيم جودة الخدمات التعليمية؟
- ما هو مستوى أثر وفاعلية أنماط المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية؟

3 - أهمية البحث وأهدافه:

3 – 1- أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو التعرف على واقع كل من جودة الخدمات التعليمية وأنماط المعرفة في جامعة تشرين، وذلك من خلال تحليل ودراسة أنماط المعرفة بهدف بيان أثرها في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة في الجامعة محل البحث، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على واقع إدارة المعرفة وأنماطها، وبيان إمكانية وكيفية الاستفادة منها في الجامعة.
2. التعرف على مستوى جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين وسبل الارتقاء بها.
3. إيضاح الأثر الذي تؤديه أنماط المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية.
4. تقديم التوصيات والمقترحات لتطبيق وتفعيل أنماط المعرفة (الصريحة والضمنية) كمدخل لتحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين بما يخدم الارتقاء بمستوى أدائها.

3 – 2- أهمية البحث:

- **الأهمية العلمية (Scientific Importance):**

تتجلى أهمية البحث العلمية في أهمية المتغيرات المبحوثة كونه يتناول موضوعاً هاماً وحديثاً في علم الإدارة هو إدارة المعرفة وربطه بتحسين جودة الخدمات التعليمية، إذ تشكل المعرفة إحدى المقومات الأساسية لبناء المنظمات المعاصرة واستمرارها في العمل، خاصةً بعدما أصبحت إدارة المعرفة أحد المفاهيم المعاصرة والتي بات من المهم جداً السعي نحو تطبيقها وتوظيفها في بلدان العالم الثالث سعياً نحو اقتصاد معرفي متين ومتجدد. كما يحاول البحث تحديد طبيعة العلاقة والتأثير بين أنماط وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية، وبالشكل الذي يمكنه من تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعزيز المعرفة في هذا المجال.

إضافةً إلى ذلك فإن البحث يعد من الدراسات الأولى التي تطرقت لموضوع تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين وربطه بأنماط المعرفة.

- **الأهمية العملية (Practical Importance):**

تتجلى أهمية البحث العملية في تقديم نتائج وتوصيات ومعلومات هامة تتعلق بضرورة الاهتمام بأنماط المعرفة وأثرها في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الجامعات وهو القطاع الذي يعتبر بحد ذاته منظمة قائمة على المعرفة فالجامعات بحاجة إدارة أصولها المعرفية حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها بالشكل المطلوب، وبذلك تكون الجامعة مصدراً للمعرفة حيث تستمد هويتها وشرعية وجودها من هذا الدور الهام الذي تقوم به في حياة المجتمع. كما أنها ستساعد المؤسسات التعليمية في استثمار الكفاءات والخبرات المتاحة بكفاءة وفعالية تلبي متطلبات سوق العمل وفعاليات المجتمع. بما يحقق كفاءة وفعالية الأنظمة التعليمية في الجامعات السورية ويرفع من سوية جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

4 – فروض البحث:

- **أولاً:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط **المعرفة الصريحة** في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين.
- **ثانياً:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط المعرفة **الضمنية** في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين.

5 – منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعضها، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك،(Aldeek,2010). ففي الجانب الوصفي تم تعريف متغيرات الدراسة والعلاقة بينها نظرياً بالاعتماد على المراجع والكتب والأبحاث العربية والأجنبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة التي تناولت موضوع البحث، أما الجانب التحليلي فتمثل في القيام بدراسة ميدانية في كليات جامعة تشرين، وإجراء مقابلات شخصية مع أعضاء الهيئة التعليمية والقائمين على إدارة المعرفة في الجامعة، كما تم توزيع استبانات على أفراد مجتمع البحث من أجل جمع البيانات والإجابة على الأسئلة واختبار الفروض التي تم صياغتها، وبعدها قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانات واختبار الفروض باستخدام البرنامج الإحصائي [spss20]. وبناء على ما سبق يتبين للباحث وجود نوعين من مصادر الحصول على البيانات وهما:

المصادر الأولية للبيانات: وتشمل البيانات التي سيتم الحصول عليها خلال الدراسة الميدانية للجامعة وكذلك من خلال قائمة الاستبانة التي سيقوم الباحث بتوزيعها على المبحوثين.

المصادر الثانوية للبيانات: وتشمل المراجع والكتب والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث، وكذلك تشمل التقارير والدوريات والأبحاث والإحصائيات العلمية عن الجامعة.

6 – متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: وهي أنماط المعرفة وتتضمن (المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية).

المتغير التابع: وهو (تحسين جودة الخدمات التعليمية).

7 – حدود البحث:

- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في العام (2019).
- الحدود المكانية: تشمل جميع كليات جامعة تشرين.

8 – مجتمع البحث والعينة:

إن مجتمع البحث في هذه الدراسة يشمل أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين ممثلةً بأعضاء الهيئة التدريسية من ضمنهم (عمداء الكليات، نوابهم، رؤساء الأقسام، مديري وحدات ضمان الجودة في الكليات)، وكذلك أعضاء الهيئة الفنية ممثلة بـ (مديري الأعمال والقائمين على الأعمال والمشرفين على الأعمال والمعيدين على رأس عملهم)، وقد تم الحصول على إحصائية لمجتمع البحث للعام(2017) من مديرية التخطيط والإحصاء في الجامعة حيث بلغ عددهم الإجمالي (1881) مفردة بحث موزعين على الكليات التابعة لجامعة تشرين والبالغ عددها (18) كلية، كما هو موضح في الجدول الملحق رقم(1) في آخر هذا البحث.

أما بالنسبة **لعينة البحث:** فقد تم الاعتماد على المعاينة الطبقية العشوائية كإطار عام للمعاينة بسبب توفر شروط العشوائية فيما يتعلق بتحديد مجتمع البحث الخاص بأعضاء الهيئة التعليمية وهذا يعطي الباحث قابلية أكبر لتعميم النتائج على المجتمع المدروس ويكون مستوى التحيز في حده الأدنى. وتم سحب العينة باستخدام القانون الآتي: (علي، وآخرون،1994)

حيث أنَّ:

$$n = \frac{p.q}{\frac{p.q}{N} + \frac{E^2}{Z^2}}$$

n: حجم العينة. **N** : حجم المجتمع البحث.

P: نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وتم اعتماد (p=(0.5 ، (p+q=1)، ومنها q=(0.5)

E: نسبة الخطأ المسموح به ويفرض عادة (0.05).

Z: الدرجة المعيارية وتساوي (1.96) عند معامل ثقة (95%). علماً أنه كلما اقتربت P من (0.5) كلما زاد حجم العينة

وبتعويض القيم للحصول على حجم العينة:

$$n = \frac{0.5*0.5}{\frac{0.5*0.5}{1881} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 319$$

حيث تمثل هذه القيمة (n=319) عدد مفردات عينة البحث التي يمكن اعتبارها ممثلة للمجتمع الإحصائي الخاص بأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة. أما بخصوص عدد الوحدات المطلوب سحبها من كل طبقة فكانت على الشكل الآتي: **الجزء من كل طبقة = حجم العينة المطلوبة * (حجم الطبقة /حجم المجتمع الأصلي).**

فمثلاً عدد أفراد عينة البحث الواجب توزيع الاستبانة عليهم في كلية الاقتصاد هو (319*96/1881) = (16) مفردة، أي عدد الاستبانات التي ستوزع على أعضاء الهيئة التعليمية ضمن كلية الاقتصاد هو (16) استبانة.

9 – الدراسات السابقة:

9 – 1- دراسة (المحاميد،2008) رسالة ماجستير، عمان الأردن: وهي بعنوان:**(دور إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم العالي- دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة):هدفت** هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق إدارة المعرفة في ضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة، اعتماداً على خصائص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخصائص الهيئات التدريسية العاملة في تلك الجامعات.

منهجية الدراسة: شملت عينة الدراسة (6) جامعات تم توزيع الاستبانة والبالغ عدد فقراتها (50) فقرة، على عينة من الهيئات التدريسية بأسلوب المعاينة العشوائية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من (توفير المستلزمات العلمية الحديثة، والاشتراك بقواعد البيانات الخارجية، وتنويع المكتبة، والخبرة التدريسية) وبين تحقيق ضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من (الحوافز والتكريمات، حوسبة المكتبات، والنشاطات العلمية للهيئات التدريسية) وبين تحقيق ضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة عضو هيئة التدريس وضمان الجودة في الجامعات الأردنية الخاصة.

9 – 2- دراسة (المنيراوي،2015) رسالة ماجستير، عين شمس، مصر: وهي بعنوان:

(دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة خدمة التعليم العالي)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي. وكذلك مدى إدراك العاملين من جميع المستويات في الجامعات لمفهوم جودة الخدمة التعليمية، ومدى إدراكهم لاستخدام المعرفة الضمنية وتطبيقها في مؤسساتهم.

منهجية الدراسة:اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها المحددة من قبل الباحثة، وقد بني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، حيث اعتمدت الباحثة في إعداد الجانب التطبيقي على قائمة استقصاء موجهة لمفردات العينة، وذلك للتأكد من صحة فروض الدراسة، والتي تشمل الأبعاد الخاصة بالدراسة الميدانية في مجال التطبيق.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المعرفة الضمنية (الخبرة– المهارة – التفكير) وبين أبعاد جودة خدمة التعليم العالي (الجوانب المادية، التعاطف، الاعتمادية، الاستجابة، الثقة والأمان.

9 – 3- دراسة (أبو جلح،2015) أطروحة دكتوراه، جامعة اسودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم: وهي بعنوان:

(دور إدارة المعرفة في تحسبن جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي)

هدفت هذه الدراسة بيان دور إدارة المعرفة في تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وتوضيح المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها مفهوم إدارة المعرفة من عمليات وتكنولوجيا وفريق معرفة وكذلك استعراض بعض التجارب الدولية والممارسات العالمية لإدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي والعمل على الاستفادة منها بتطبيقها فى الجامعات السودانية.

منهجية الدراسة:اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً في جانبه النظري على النتاج العلمي المنشور من الكتب، الدوريات، المؤتمرات العلمية، الرسائل الجامعية والبحوث العلمية والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة أما المعلومات الميدانية تم جمعها عن طريق تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس (الأستاذ المساعد، الأستاذ المشارك والأستاذ)، إضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع الأفراد ذوي العلاقة بموضوع الدراسة، وتم اعتماد أسلوب العينة القصدية الحصصية (Purposive Quota Sample).

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- لا زالت عمليات نقل المعرفة الضمنية إشكالية رئيسية تهدد المؤسسات وتشكل الخطر الرئيسي لفقدان كثير من الكفاءات والخبرات.
- اتضح أن دور إدارة المعرفة في إحداث التغيير النوعي في العملية التعليمية وفي دعم قرارات الجامعات المبحوثة كبير، بينما تضاؤل في مجال البحث العلمي وتقديم الاستشارات والأفكار.

9 – 4- دراسة (Nawaz&Mary, 2007): وهي بعنوان:

(Review of Knowledge Management in Higher Education Institutions) (مراجعة إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية إدارة المعرفة وفائدتها في مؤسسات التعليم العالي. وكذلك استخدام استراتيجية المعرفة في خلق قيمة مضافة لمؤسسات التعليم العالي.

منهجية الدراسة: اختار الباحث المسح الوصفي لأنه الأكثر ملاءمة حيث يضمن أن البيانات التي تم الحصول عليها تعطي أدق الأجوبة على الأسئلة البحثية. وقد أجريت دراسة الإحصاء في جميع المؤسسات التعليمية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- يجب أن تركز مؤسسات التعليم العالي على إنشاء وتطوير العاملين في مجال المعرفة التي يمكن أن تنجح وتتفوق في بيئة عالمية تنافسية كونها تضيف قيمة إلى تلك المؤسسات.
- على مؤسسات التعليم العالي التركيز على المعرفة الاستراتيجية والإجرائية وتعزيز المعرفة، وعملية الفهم، وتطبيق وتقييم، وخلق الأفكار من أجل تطوير العاملين في مجال المعرفة.

9– 5- دراسة (Basu& Sengupta, 2007): وهي بعنوان:

(Assessing Success Factors of Knowledge Management Initiatives of Academic Institutions– a Case of an Indian Business School)

(العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الأكاديمية- حالة مدارس الأعمال الهندية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الأكاديمية حيث وضعت هذه الدراسة مجموعة من العوامل لدراسة تأثيرها على نجاح تطبيق إدارة المعرفة وتتمثل في البنى التحتية التكنولوجية، الثقافة التنظيمية، الالتزام الذاتي من قبل العاملين، ودعم الإدارة العليا.

منهجية الدراسة:تم اختبار هذا الأنموذج في كلية إدارة الأعمال في إحدى الجامعات الهندية، وقد تم استخدام أسلوب دراسة الحالة لواحدة من أعرق كليات الإدارة في الهند (IBS-K) كما تم استخدام الاستبانة والتي استهدفت جميع العاملين في الكلية وعددهم (42).

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- إن توفر البنى التكنولوجية المتمثلة في وجود قواعد بيانات وأنظمة اتصالات داخلية وخارجية تتيح لكافة أعضاء المنظمة الوصول إلى المعلومات والمعارف في أي وقت.
- توفر ثقافة تنظيمية تدعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية ووجوب تحفيز العاملين على القيام بالأبحاث العلمية ذات الاختصاص مما يؤدي إلى اكتساب المعرفة من خلال ذلك.
- ضرورة التزام الإدارة العليا بتشجيع الهيئة التدريسية بمتابعة الأبحاث والنشرات العلمية التي تؤدي إلي تطوير البرامج التعليمية مما يودي إلى اكتساب وتشارك المعارف ووضع والبرامج التي تحفز العاملين على المشاركة بما لديهم من خبرات متراكمة لتحقيق إدارة ناجحة للمعرفة.
- وإن الالتزام الذاتي من العاملين من خلال تحفيزهم وتوجيههم يؤدي إلى النجاح في تطبيق إدارة المعرفة.

10 – الإطار النظري للبحث:

10 – 1- مفهوم المعرفة:من خلال المراجعة الأدبية لموضوع المعرفة يتبين أنها عبارة عن نتاج تراكمي على مر العصور، إلا أن السبب الرئيسي في انتشار وازدهار المعرفة هو أن لكلمة المعرفة معنىً جوهرياً وجذاباً، فتمتع الفرد بالمعرفة أو أن يعتبر من قبل الناس على أنه ذكي وواسع الاطلاع، هو الذي يمثل الدافع والمحفز الأساس للسعي نحو المعرفة وامتلاكها، ومن ثم فإذا امتلكت منظمة ما أفراداً ذوي معارف متعددة فإنها تستطيع أن تواصل طريقها نحو النجاح وبلوغ الأهداف. (العبيدي،2005) ويقصد **بالمعرفة:** الثروة العلمية والخبرة الفعلية للمنظمات والأفراد والشعوب والمجتمعات، ومن ثم فإنها تمثل الأداة الحيوية للقيام بالوظائف ومباشرة الأنشطة من أجل تحقيق غايات وأغراض أية منظمة. (السلمي،2002)

وعرفها **(الزبيدي)** بأنها: مجموعة من الأفكار والمعلومات والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجود في البيئة نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته. (الزبيدي،2008)

بينما ميز الباحث (Daft) في دراسة له بين ثلاثة اتجاهات فكرية في تحديد **مفهوم المعرفة:** (Daft,2001)

- **الاتجاه الأول:** ينظر للمعرفة بوصفها موجود غير ملموس، تعتمده المنظمة تحقيقاً لأهدافها، بما يضمن ترجمة المعلومات إلى أداء، وبالآتي يسهم في توفير مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني.
- **الاتجاه الثاني:** ينظر لها على نحو أوسع من القدرات، حيث قسمها إلى جزأين: أحدهما ظاهري على نحو يمكن التعامل معه وتحويله إلى وثائق، والآخر ضمني يصعب تحويله ونقله كالمهارات والخبرات.
- **الاتجاه الثالث:** ينسجم مع الرأي الثاني بخصوص أن المعرفة أوسع من مجرد القدرات، لكنه يتميز عن ذلك الاتجاه، بكونه يحاول التركيز على العمليات العقلية خلال حالة التفاعل والتكامل فيما بينها.

10 – 2- أنواع المعرفة: في دراسة قام بها (Zack) صنف المعرفة في الجامعة إلى ثلاثة مستويات أساسية هي: (Zack,1999)

- **المعرفة الجوهرية:** وهو الحد الأدنى من المعرفة اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية في الجامعة.
- **المعرفة المتقدمة:** وهي التي تجعل الجامعة تتمتع بالقدرة على المنافسة، لامتلاكها معرفة خاصة بها.
- **المعرفة الإبداعية:** وهي التي تمكن الجامعة من القيادة والتميز والإبداع المستمر.

وأضيف فيما بعد نوع آخر أطلق عليه **المعرفة الهجينة:** وهي عبارة عن مزيج من النزعات والاتجاهات والقدرات الخاصة، والتي تتم في مجال معين، وتؤدي إلى النجاح والتفوق في هذا المجال. (PRUSAK,2000)وهنا **يؤكد الباحث** أن التصنيفات السابقة لا تتصف بالثبات دوماً، فما يتم تصنيفه اليوم على أساس معرفة إبداعية قد يكون غداً معرفة متقدمة، وبعد غد قد يصبح معرفة أولية، وبخاصةً في عصر ثورة المعرفة والمعلومات والتطور التكنولوجي السريع، مما يدعو الجامعة إلى العمل لاكتساب المزيد من المعرفة كي تصبح جزءاً من قدراتها الجوهرية التي تميز خدماتها وتخضعها للتحسين المستمر.

10 – 3- أنماط المعرفة:يعد التصنيف الذي قدمه الباحث (Polanyi:1997) في دراسته عن "المنظمات الخلاقة للمعرفة" من أكثر تلك التصنيفات شيوعاً والأكثر استخداماً بين الباحثين في حقل إدارة المعرفة. **ويتبين من خلاله وجود نمطين أساسيين للمعرفة هما:**

أولاً: المعرفة الصريحة (الظاهرة): Explicit Knowledge

ويقصد بها المعرفة التي يمكن للعامل تقاسمها وتشاركها مع الآخرين، وتتعلق هذه المعرفة بالبيانات والمعلومات الصريحة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات المنظمة والتي تتعلق بسياساته وإجراءاته وبرامجه وموازناته ومستنداته. كما وصفت بأنها معرفة قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم كقواعد البيانات والبرمجيات، وتتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته وترميزه وغالباً بمساعدة تكنولوجيا المعلومات. (الصميدعي،2005) واستناداً إلى ما سبق فإن براءات الاختراع والعلاقات التجارية وخطط الأعمال وبحوث التسويق التي تملكها الجامعة تدخل ضمن إطار المعرفة الصريحة. (الزبيدي،2008)

ثانياً: المعرفة الضمنية: Tacit Knowledge

وهي تمثل المعرفة المختزنة في عقول العاملين والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة، فهي تشكل حصيلة العمليات التي تتم داخل العقل البشري، وهذا النوع من المعرفة يصعب إدارته والتحكم فيه لأنها تشير إلى المهارات الموجودة داخل عقل كل موظف والتي يصعب نقلها وتحويلها للآخرين.

إلا أنه يمكن استثمارها من خلال بعض الممارسات الخاصة بذلك وتحويل بعض المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة لتصبح معلومات. كما يمكن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى من خلال مشاركة الفرد بمعرفته مع الآخرين وتبادل المهارات والخبرات والمواقف والاتجاهات والقدرات والأحداث والممارسات. وهذا النوع من المعرفة غير المكتوبة والمتمثلة في الخبرات والمهارات والأفكار والتصورات المخزنة في داخل عقول الأفراد والمستقرة في نفوسهم وتحتويها الذاكرة الإنسانية يتم استذكارها في فترات متباعدة من خلال آليات التفكير المختلفة. كما أن هذه المعرفة لا يمكن رؤيتها، أو التعبير عنها بسهولة، ويصعب تشكيلها، وبناءً على ذلك يصبح نقلها للآخرين أو إشراكهم فيها أمراً صعباً. (Wiig, Karl M. 2002)

وغالباً ما تكون المعرفة الضمنية ذات طابع شخصي، فيصعب تحديد ملامحها كونها غامضة ومبهمة بطبيعتها. ويتم اكتسابها بالخبرة. **وإذا ما تم القياس على القطاع التعليمي بشكل عام والجامعات بشكل خاص** يلاحظ الباحث أن أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة يختزنون في ذاكرتهم الكثير من الخبرات والحقائق والمعلومات وطرق الأداء وبعض الحلول للمشكلات ونماذج القرارات، ولكنهم لا يخبرون الآخرين بها ولم يتم تدوينها فتظل حبيسة عقولهم، ويتم استخدامها بشكل حصري من قبلهم، إلا إذا أفصحوا عنها من خلال النقاشات والحوارات البناءة إن وجدت أو إذا تم نشرها. وهذا ما يعنى أنها انتقلت من حالة المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة. وفي دراسة لاحقة حدد كل من (Nonaka& Takeuchi,2005) **أربعة أشكال من عمليات التحويل للمعرفة بين النمطين السابقين، وهذه العمليات تشمل:**

1. عملية تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى عند مشاركة الموظف بمعرفته الضمنية مع الموظفين الآخرين وجهاً لوجه.
2. عملية تحويل معرفة صريحة إلى معرفة صريحة أخرى عندما يتشارك الموظفون في المعارف الصريحة الموجودة لديهم ليخرجوا بمهارات وخبرات ومعارف جديدة.
3. عملية تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة، وهذه العملية من أساسيات التوسع في قاعدة المعرفة التنظيمية عبر ترميز أو تدوين الخبرات وتخزينها بالشكل الذي يمكن به إعادة استخدامها والمشاركة بها مع الآخرين. ويتم ذلك من خلال توثيق الأفكار المبتكرة وحفظها في قواعد بيانات.
4. عملية تحويل معرفة صريحة إلى ضمنية عندما يبدأ الموظفون بتطبيع المعرفة الصريحة أو المشاركة بها واستخدامها في توسيع أو إعادة دراسة معرفتهم الضمنية.

10 – 4- خصائص الخدمات التعليمية:

تتمتع الخدمات التعليمية كما هو حال الخدمة بصورة عامة بجملة من الخصائص تتمثل بالآتي: (أبوبكر،2005)

- **الخدمات التعليمية هي خدمات غير مادية:** توضّح هذه الخاصية أنّ الخدمة ليس لها كياناً مادياً، وهذه الخاصية تفقد المشتري القدرة على إصدار قرارات وأحكام بناء على تقييم محسوس، من خلال لمسها، أو تذوقّها.
- **التلازمية:** ويقصد بها تلازم عملية الإنتاج والاستهلاك، وأنها تعتمد في معظم الأحيان في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدّمها والمستفيد منها.
- **عدم تجانس الخدمة:** وتعني هذه الخاصية عدم القدرة على توحيد وتنميط الخدمة المقدّمة، إذ تختلف طريقة تقديم الخدمة من مستفيد لآخر وفقا لظروف معينة، أو بسبب اختلاف كفاءة ومهارة أعضاء الهيئة التعليمية، مكان وزمان تقديمها ودرجة التفاعل بين أعضاء الهيئة التعليمية والطلبة.
- **.صعوبة تقييم جودة الخدمة من جانب المستفيد منها:** فيما يتعلق بالخدمة التّعليمية، فتعتبر عملية تقييمها أكثر صعوبةً وتعقيداً حيث يمكن معرفة نتائجها من خلال الامتحانات، وقد تأتي متأخرة بعد تخرج الطلاب وانخراطهم في الحياة

الوظيفية. كما أنّ الطلاب يقيمون هذه الخدمة بطرق مختلفة حسب إدراكاتهم لجودتها، وهذا ما يجعل من الضروري الكشف عن المعايير التي يستخدمونها في تقييمهم لجودة الخدمات التعليمية المقدّمة.

10 – 5- أبعاد جودة الخدمات التعليمية:

تعد الجودة الشريان الحيوي الذي يمد الجامعة بالمزيد من الطلاب الموالين، المزيد من الأرباح، علاوةً على دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية. ولأن الخدمة عادةً ما تتضمن عناصر مادية وأخرى غير مادية، فقد جرت محاولات جادة للتمييز بين المعايير الموضوعية لأبعاد الجودة، وبين تلك المعايير التي تعتمد على الإدراكات الاجتهادية للمستفيدين من الخدمة. (الطائي،2009) هذا وقد قام **(gronroos:1990)** بالتمييز بين نوعين من الجودة هما:

- **الجودة المدركة:** وتتضمن الجودة **الفنية**، والجودة **الوظيفية**.
- **الجودة المتوقعة:** وتتضمن الجودة **المتوقع حدوثها**، أو الجودة كما **يجب أن تكون**.

حيث يرى أن **الجودة الفنية** (technical quality): هي ما يتم تقديمه للعميل فعلاً، ويتصل بالحاجة الأساسية التي يسعى لإشباعها. أما **الجودة الوظيفية** (functional quality) فهي درجة جودة الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة .

على حين أن **الجودة المتوقع حدوثها** (Quality will expectations): هي التوقع العملي لمستوى الخدمة اعتماداً على تقييم العميل وتوقعاته للخدمة ومستوى جودتها. و**الجودة كما يجب أن تكون** (Quality Should expectations): فإنها تمثل الإطار والمعايير التي ينبغي أن تكون في مثل هذا النوع من الخدمات.

ويعد معظم الباحثون أن تحقيق الجودة الفنية شرطاً ضرورياً–وليس كافياً – لتحقيق الرضا التام للعميل، لأن تحقيق الرضا للعميل يتضمن أيضاً تحقيق مستوى متميز من الجودة الوظيفية.

ومن ثم فإنه إذا ما استطعنا القول بأن جودة الخدمة هي مقابلة توقعات العميل أو تجاوزها، فإن جودة الخدمات التعليمية لها أبعاداً ثلاثةً هي:

- **الجودة من وجهة نظر طالب الخدمة:** وذلك فيما إذا كانت الخدمات المقدمة هي المرغوبة والمتوقعة قبل الحصول على الخدمة.
- **الجودة من وجهة نظر المختص أو المهني:** وهي فيما إذا كانت الخدمات تقابل حاجات الطلاب، وفيما إذا كان الكادر الجامعي قد تم اختياره بدقة وتدريبه باستمرار.
- **الجودة من وجهة نظر الإدارة:** وهي تمثل استخدام أفضل الموارد وتقديم أقصى الجهود الممكنة من أجل مقابلة حاجات الطلاب.

10 – 6- تحسين جودة الخدمات التعليمية:

تنبع أهمية التحسين المستمر للجودة كونه يمثل مقياس أساسي للمفاضلة بين المنظمات حيث تم اعتماده الكثير من المنظمات نظراً للأهمية الاستراتيجية الفائقة التي تحصدها المنظمة عند تطبيقه، مما يؤدي إلى زيادة في فاعليتها ومن قدرتها على البقاء في السوق التنافسية. (بومدين،2007) ومن الجدير بالذكر أن اعتماد التحسين المستمر في الجامعات يحقق الآتي: (الدرادكة،2002)

- زيادة المنافسة بين الجامعات، وتقليص معدل شكاوى العملاء مما يساهم في تحقيق رضاهم.
- تحسين عملية الاتصال في مختلف المستويات الإدارية في الجامعة ومن ثم ضمان المشاركة الفعالة لجميع أعضاء الهيئة التعليمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- ضرورة اللجوء إلى ابتكار أساليب وتقنيات إدارية جديدة لمواجهة التغيرات الحالية السريعة والمستمرة.

وهنا يجمع الباحثون على أن الإصغاء لرغبات العملاء واحتياجاتهم وتلبيتها هي السبيل الوحيد والأكثر أهميةً بالنسبة للمنظمة إذا ما أرادت تحقيق النجاح والريادة والاستمرار في عالم الأعمال. وبناءً على ما سبق فإن **الباحث يتفق** مع (الصرن) بأنه ينبغي على المنظمة أن تحسن جودة خدماتها باستمرار لذلك فهي مطالبة دوماً بالبحث الجاد عن أكثر الطرق كفاءةً لعملية التحسين، ويجب أن تشمل عملية تحسين الجودة جميع الفعاليات التي تؤثر على الجودة، وتتجلى أهمية تحسين الجودة في أن الكثير من المشاكل إذا ما تمت معالجتها فور حدوثها قد تكون سبباً في انخفاض مستوى جودة الخدمة. (الصرن،1998) وبشكل عام فإنه يوجد مداخل متعددة إذا تم الاعتماد عليها وتطبيقها من قبل الإدارات المعنية فإنها ستؤدي إلى تحقيق التحسين المستمر في جودة الخدمات المقدمة (البكري،2001) هذا ويعد **تحسين الجودة** ضرورة وحاجة ملحة بالنسبة لأي منظمة وبخاصة عندما تشعر أن أدائها الإنتاجي المنجز هو أقل من المخطط ولا يتماشى مع التطورات في سوق العمل. (يحياوي،2007)

11 – الدراسة الميدانية:

11 – 1– وصف أداة الدراسة:

استخدم الباحث **الاستبانة** كأداة رئيسية في جمع البيانات، وتكونت من الأقسام الآتية:

القسم الأول: ويتناول أنماط المعرفة وهي المتغير المستقل، ويتألف من محورين:

المحور الأول: المعرفة الصريحة ويتألف من (6 بنود)، **المحور الثاني:** الضمنية ويتألف من (6 بنود).

القسم الثاني: ويتناول تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين وهي المتغير التابع، ويتألف من ثلاثة محاور: **المحور الأول:** التركيز على الطلاب (7 بنود)، **المحور الثاني:** فرق العمل (6 بنود)، **المحور الثالث:** التحسين المستمر (7بنود). وبذلك بلغ عدد بنود الاستبانة **32** بنداً، تم وضعها من قبل الباحث استناداً إلى الدراسة النظرية وغيرها من الأبحاث الأكاديمية، ومن ثم تمت صياغتها بالشكل النهائي بعد القيام بزيارات ميدانية والتعرف على واقع الكليات في الجامعة محل البحث. وقد كانت إجابات كل بند من محاور الاستبانة مرجحةً وفق مقياس ليكرت الخماسي كما هو مبين في الجدول الملحق رقم (2).

ثبات الاستبانة وصدق المفردات: قام الباحث بإجراء خطوات الثبات على عينة استطلاعية مكونة من (25) عضو هيئة تعليمية، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس ثبات الاستبانة، ويبين الجدول الآتي أن معاملات الثبات مرتفعة وتراوحت بين (0.801 و0.921)

الجدول رقم (1): ألفا كرونباخ.

المتغيرات	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
المتغيرات المستقلة	المعرفة الصريحة	6	0.856	0.925
	المعرفة الضمنية	6	0.921	0.960
المتغير التابع	التركيز على الطلاب	7	0.915	0.931
	فرق العمل	6	0.892	0.939
	التحسين المستمر	7	0.801	0.895
عدد فقرات المحاور	**إجمالي العناصر =**	32	0.877	**0.93**

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يلاحظ الباحث أن قيم معاملات الثبات تفوق القيمة المقبولة 80% بالآتي فإن فقرات الاستبانة قابلة للتحليل، ومن هنا يمكن القول بأن الإجابات تتميز بالصدق والثبات. ويوجد في نهاية البحث جداول ملحقة ذوات الأرقام (2–3–4–5–6) تتضمن الإحصاءات والدراسات الوصفية للبنود المرافقة لمتغيرات البحث.

11 – 2– المعالجات الإحصائية:

اتبع الباحث أسلوب الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد) كمرحلة أولى وبعدها قام باستخدام التحليل العاملي الذي يعطينا أفضل المتغيرات تأثيراً في المتغير التابع، حيث يأخذ النموذج الـ $Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + ... B_KX_K + e$

حيث إن:

B_0: الحد الثابت.

B_K....B_2،B_1: معاملات الانحدار الجزئية والتي تدل قيمتها على شدة تأثير المتغيرات المستقلة في المؤشر التابع.

e: الخطأ العشوائي. **X_K**: أنماط المعرفة بالترتيب. **Y**: تحسين جودة الخدمات التعليمية.

11 – 3– قياس الأثر الفعلي لأنماط المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية: قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانات باستخدام برنامج [spss20] الإحصائي واستخلاص معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار وفق الخطوات الآتية:

- **<u>أولاً: بالنسبة للفرض الأول</u>:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط **المعرفة الصريحة** في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين. كانت معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار كالآتي:

الجدول رقم (2): الارتباط بين المعرفة الصريحة وبين تحسين الجودة.

Model (النموذج)	R (معامل ارتباط بيرسون)	R Square (معامل التحديد)	Adjusted R Square (معامل التحديد المصحح)	Std. Error of the Estimate (الخطأ المعياري للتقدير)
1	**.889a**	**.791**	**.721**	**.38825**
The independent variable is : **المعرفة الصريحة**				

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.889) وهو رقم موجب مما يدل أن العلاقة بين (x1) و (y) هي علاقة طردية. وتبين قيمة معامل التحديد على أن (79.1%) من التغيرات الحاصلة في تحسين جودة الخدمات التعليمية تتعلق بالمعرفة الصريحة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تتضمن في النموذج.

الجدول رقم (3): اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين المعرفة الصريحة وبين تحسين الجودة. (ANOVA)

Model		Sum of Squares (مجموع المربعات)	Df (درجات الحرية)	Mean Square (متوسط المربعات)	F (إحصائية فيشر)	Sig. (مستوى الدلالة المحسوب)
1	Regression (الانحدار)	**1.712**	**1**	**1.712**	**11.355**	**.043a**
	Residual(الأخطاء)	**.452**	**3**	**.151**		
	Total(الإجمالي)	**2.164**	**4**			
The independent variable is: **المعرفة الصريحة**						

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة $F=11.355$ أكبر من القيمة الجدولية (10.13) عند درجتي حرية (1.3) ومستوى دلالة (0.05)، كما أنّ احتمال الدلالة $P=0.043<0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار **معنوي**.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين المعرفة الصريحة وبين تحسين الجودة.

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.410	1.813		5.741	.010
	المعرفة الصريحة	.091	.027	.889	3.370	.043
The dependent variable is : المعرفة الصريحة						

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة .Sig أصغر من (0.05)، كما أن قيمة $B_0=10.41$ ، $B_1=0.091$. وبالآتي يمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط بين المتغيرين كالآتي:

$$\hat{Y}=10.41+0.091x$$

نستنتج مما سبق أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد تأثير لنمط **المعرفة الصريحة** في تحسين جودة الخدمات التعليمية. **وبالنتيجة نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأنه: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط المعرفة الصريحة في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين.**

❖ **ثانياً: بالنسبة للفرض الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط **المعرفة الضمنية** في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين. كانت معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار كالآتي:

الجدول رقم (5): الارتباط بين المعرفة الضمنية وبين تحسين الجودة.

Model (النموذج)	R (معامل ارتباط بيرسون)	R Square (معامل التحديد)	Adjusted R Square (معامل التحديد المصحح)	Std. Error of the Estimate (الخطأ المعياري للتقدير)
1	.942a	.887	.849	.28588
The independent variable is : المعرفة الضمنية				

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.942) وهو رقم موجب مما يدل أن العلاقة بين (x2) و (y) هي علاقة طردية. وتبين قيمة معامل التحديد على أن (88.7%) من التغيرات الحاصلة في تحسين جودة الخدمات التعليمية تتعلق بالمعرفة الضمنية، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تتضمن في النموذج.

الجدول رقم (6): اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين المعرفة الضمنية وبين تحسين الجودة. (ANOVA)

Model		Sum of Squares (مجموع المربعات)	Df (درجات الحرية)	Mean Square (متوسط المربعات)	F (إحصائية فيشر)	Sig. (مستوى الدلالة المحسوب)
1	Regression (الانحدار)	1.919	1	1.919	23.477	.017a
	Residual(الأخطاء)	.245	3	.082		
	Total(الإجمالي)	2.164	4			
The independent variable is : المعرفة الضمنية						

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 23.477$ أكبر من القيمة الجدولية (10.13) عند درجتي حرية (1.3) ومستوى دلالة (0.05)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.017 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار **معنوي**.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وبين تحسين الجودة.

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.837	.530		3.466	.040
	المعرفة الضمنية	.175	.036	.942	4.845	.017
The dependent variable is : المعرفة الضمنية						

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة .Sig أصغر من (0.05)، كما أن قيمة $B_0 = 1.837$ ، $B_1 = 0.175$. وبالآتي يمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط بين المتغيرين كالآتي:

$$\hat{Y} = 1.837 + 0.175x$$

نستنتج مما سبق أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أنه يوجد تأثير لنمط **المعرفة الضمنية** في تحسين جودة التعليمية. **وبالنتيجة نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأنه: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمط المعرفة الضمنية في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين.**

11 – 4- دراسة أثر أنماط المعرفة (المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية) في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين:

بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد يمكننا إيجاد نموذج لتحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين اعتماداً على **أنماط المعرفة (المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية)** وفق الآتي:

الجدول رقم (8): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (أنماط المعرفة)

Correlations				
		الجودة	المعرفة الصريحة	المعرفة الضمنية
Pearson Correlation	جودة الخدمات التعليمية	1.000	.889	.942
	المعرفة الصريحة	.889	1.000	.919
	المعرفة الضمنية	.942	.919	1.000
Sig. (1-tailed)	جودة الخدمات التعليمية	.	.022	.008
	المعرفة الصريحة	.022	.	.014
	المعرفة الضمنية	.008	.014	.
N	جودة الخدمات التعليمية	5	5	5
	المعرفة الصريحة	5	5	5
	المعرفة الضمنية	5	5	5

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق مصفوفة الارتباط للعلاقة بين تحسين جودة الخدمات التعليمية كمتغير تابع، وبين أنماط المعرفة (المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية) كمتغيرات مستقلة في جامعة تشرين، حيث **يلاحظ الباحث** أن العلاقة بين تحسين جودة الخدمات التعليمية وبين المعرفة الضمنية كانت الأعلى حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.942)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، تليها العلاقة بين تحسين جودة الخدمات التعليمية وبين المعرفة الصريحة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.889)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (9): ملخص تحليل الانحدار للعلاقة بين تحسين الجودة وكل من (المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.992[b]	.384	.381	.4364

a. Predictors: (Constant), X2, X1

b. Dependent Variable: Y

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ الباحث أنَّ أنماط المعرفة مسؤولة عن (38%) من التحسين في جودة الخدمات التعليمية بحسب آراء أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين، وقد تم استخدام تحليل أنوفا (ANOVA) للنموذج المقترح بهدف تحديد معنوية الأثر وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (10): ملخص تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين تحسين الجودة وكل من (المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية)

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.830	2	3.915	364.500	.000
	Residual	.129	12	.011		
	Total	7.959	14			

a. Predictors: (Constant) المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية.

b. Dependent Variable: تحسين جودة الخدمات التعليمية

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول أن أنماط المعرفة تؤثر في الجودة حيث إن قيمة لأن قيمة (.Sig=0) وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم يمكن تفصيل أثر أنماط المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية على الشكل الآتي:

الجدول رقم (11): نتائج تحليل تباين الانحدار للعلاقة للعلاقة بين تحسين الجودة وكل من (المعرفة الصريحة والمعرفة **الصريحة)**

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.692	.536		10.624	.000
	المعرفة الضمنية	1.489	.074	.834	20.208	.000
	المعرفة الصريحة	.677	.101	.277	6.708	.000

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول أن الأثر دال إحصائياً من خلال قيم مستوى الدلالة المحسوب، كما **يلاحظ الباحث** أن الترتيب الخاص بحجم الأثر كان الأكبر عند كل من البنود الموضحة بالترتيب حيث تبين أن أكثر أنماط المعرفة تأثيراً في تحسين الجودة هو (المعرفة الضمنية) بأثر مقداره 1.489، يليه (المعرفة الصريحة) بأثر مقداره 677.

أما النموذج المقترح فهو من الشكل: $y = 5.692 + 1.489x_2 + 0.677x_1$

وفي هذه الحالة فإن الأثر الكلي لأنماط المعرفة في تحسين الجودة يساوي وبحسب التحليل العاملي وفق النتائج المحددة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): إجمالي التباين المفسر.

Total Variance Explained						
Component	Initial Eigenvalues (الجذور الكامنة)			Extraction Sums of Squared Loadings (المجاميع المستخلصة)		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.065	53.248	53.248	1.065	53.248	53.248
2	.935	46.752	100.000			
Extraction Method: Principal Component Analysis.						

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ الباحث أن المتغيرات المحددة بـ **(أنماط المعرفة)** تساهم في تباين مفسر كلي بنسبة **(53.248%)** من إجمالي التباين الكلي أو التغير في **تحسين جودة الخدمات التعليمية.**

12 – الاستنتاجات:

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أظهرت نتائج وصف متغيرات متطلبات تطبيق المعرفة على مستوى الجامعة محل البحث، أن إجابات معظم المبحوثين تتفق على أن أنماط المعرفة في الجامعة تقوم بتوفير المعلومات المطلوبة واللازمة لتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في جامعة تشرين.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المعرفة الصريحة، وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية في الجامعة محل البحث. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.889)، كما تبين من خلال قيمة معامل التحديد أنَّ (79.1%) من التغيرات الحاصلة في تحسين جودة الخدمات التعليمية تتعلق بالمعرفة الصريحة.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المعرفة الضمنية، وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية في الجامعة محل البحث. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.942)، كما تبين من خلال قيمة معامل التحديد أنَّ (88.7%) من التغيرات الحاصلة في تحسين جودة الخدمات التعليمية تتعلق بالمعرفة الضمنية.

4- أظهرت نتائج الدراسة أنَّ أنماط المعرفة تساهم في تباين مفسر كلي بنسبة (53.2%) من إجمالي التباين الكلي أو التغير في تحسين جودة الخدمات التعليمية في جامعة تشرين. كما أظهرت النتائج أنَّ الترتيب الخاص بحجم الأثر كان الأكبر عند (المعرفة الضمنية) بأثر (1.489)، يليه (المعرفة الصريحة) بأثر (0.677).

5- إن تشارك أعضاء الهيئة التعليمية بما يملكونه من معارف فيما بينهم يسهم في تحسين جودة الخدمات التي يقدمونها، ومن ثم يتكامل عمل كافة أقسام وكليات الجامعة، وكل قسم يأخذ ما يحتاجه من معلومات تتوفر في الأقسام الأخرى بالوقت المطلوب، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة، وهذا أمر منطقي كون علم الإدارة هو علم قائم على التحديث والتطوير المستمرين، وإدارة المعرفة منهج جديد في هذا العلم ونقطة ارتكاز أساسية له، ومن ثم فأن التطبيق الأمثل لها لابد أن يؤدي إلى نتائج جيدة على المدى البعيد إن لم تكن على المدى القريب أيضاً.

13 – التوصيات:

اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يقدم الباحث التوصيات الآتية:

1- ضرورة اهتمام الجامعة بالتقصي والبحث عن رضا الطلاب عن جودة الخدمات التعليمية، ويتم ذلك خلال تفعيل دور صندوق الشكاوى وإجراء استطلاعات لآراء الطلاب والتركيز على متطلباتهم وتشكيل فرق العمل والتحسين المستمر.

2- ضرورة توظيف المعرفة التي تمتلكها الجامعة بأقصى درجة ممكنة، بغية مواجهة التحديات التي تعترضها وتحسين جودة خدماتها. لأن هذه المعارف تمثل رأس المال الفكري الذي تمتلكه الجامعة والذي يسهم في تنمية قدرتها التنافسية.

3- تبني استراتيجية إدارة المعرفة على مستوى جميع الكليات من خلال توفير المستلزمات الإدارية والتكنولوجية والبشرية التي تسهم في التطبيق الأمثل للمعرفة والاستفادة منها في معالجة المشاكل فور حدوثها واتخاذ القرارات المناسبة.

4- استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في اكتساب المعارف وتخزينها وتطبيقها من خلال توفير التقنيات اللازمة والتدريب لاستخدامها من أجل صقل وتطوير المهارات الموجودة وتعزيزها باستمرار.

5- الاستفادة من التجارب الناجحة للجامعات في تبني نمط المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من خلال تعزيز الإجراءات والأنشطة التي من شأنها إدارة المعرفة الموجودة بالشكل الأمثل وتحويل المعارف الضمنية إلى صريحة.

14 – قائمة المراجع:

14 – 1- المراجع العربية:

1. أبو بكر، مصطفى، 2005، **فن ومهارات التسويق والبيع في الشركات المتخصصة**، الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر، ص155.
2. أبو جلح، عبد الرحمن،2015، **دور إدارة المعرفة في تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
3. البكري، سونيا،2001، **إدارة الإنتاج والعمليات –مدخل النظم–**، الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر. ص42.
4. الدرادكة، مأمون&الشلبي، طارق،2002، **الجودة في المنظمات الحديثة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص46.
5. الزبيدي، صباح،2008، **دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب المعلوماتي**، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي، جامعة بابل، العراق. ص8.
6. السلمي، علي،2002، **إدارة التميز–نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة–**، دار غريب. القاهرة. مصر. ص205.
7. الصرن، رعد،1998، **طرائق تحسين الجودة في المنظمات الصناعية السورية –دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق. سوريا. ص28.
8. الطائي، حميد&العلاق، بشير،2009، **تسويق الخدمات**، دار اليازوري. عمان. الأردن. ص241.
9. العبيدي، نشوان،2005، **أثر عمليات إدارة المعرفة في إقامة متطلبات إدارة الجودة الشاملة للبيئة –دراسة استطلاعية في عينة من الشركات في محافظة نينوى**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.العراق.
10. العلي، عبد الستار& قنديلجي، عامر& العمري، غسان،2016، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة. الأردن.
11. المحاميد، ربا،2008، **دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي –دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة** – رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. الأردن.
12. المنيراوي، هناء،2015، **دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة خدمة التعليم العالي** – رسالة ماجستير، جامعة عين شمس. مصر.
13. بن عيشاوي، أحمد،2006، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية**، مجلة الباحث، العدد (4). ص9.
14. بومدين، يوسف،2007، **إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز**، مجلة الباحث، العدد (5). ص31.
15. علي، محمد& فتحي، محمد &علي، محمود& مصطفى، جلال مصطفى،1994، **الإحصاء وبحوث العمليات**، القاهرة. مصر. ص153.
16. نجم، عبود نجم،2004، **إدارة المعرفة –المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات–**، منظمة الوراق. عمان. الأردن. ص23.
17. يحياوي، إلهام، 2007، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية –دراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوتة–**، مجلة الباحث، العدد (5). ص47.

14 – 2- المراجع الأجنبية:

1. Aldeek, F. (2010). **Relationship between Information Quality and Decision Effectiveness: A study in The Banking Sector in Jordan**. A published thesis submitted in accordance with the conditions governing candidates for the degree of doctor of philosophy, University Ultra, Malaysia.
2. Basu, B&Sengupta, K,2007, **Assessing Success Factors of Knowledge Management Initiatives of Academic Institutions– a Case of an Indian Business School**, The Electronic Journal of Knowledge Management, Vol(5), No(3).
3. DAFT , Richard L.*Organization Theory and Design* , 7th ed , south western college publishing , U.S.A,(2001) ,. P: 260.
4. Nawaz, Mary, 2014, **Review of Knowledge Management in Higher Education Institutions**, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.7.
5. Nonaka, Takeuchi & H, 2005, I **The Knowledge Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics Of innovation**, New York. Oxford University Press, p: 113.
6. Polanyi, Michael. (1997),"**The Tacit Dimension Knowledge in Organizations**", L.Prusak, Editor, Butterworth-Heinemann, Woburn, MA.), P: 129.
7. PRUSAK, Larry, *"knowledge, Can it be Managed?"* Presented at the IBM Academy of Technology Conference on Knowledge Management, Fishkill, New York, June. (2000), P: 27.
8. Wiig, Karl M. (2002) Knowledge Management Foundation: thinking about thinking Arlington, Schima Press. P: 43.
9. ZACK, Micheil, and H. *"A strategic Model for Managing Intellectual Resources and Copabilites"*, Presented at: two and World Congress on the management of Intellectual Capital: http: //www.cba.neu.edu/-mzack/slides/b/index/htm. , (1999), p: 123-145.

الملاحق:

جدول ملحق رقم (1): إحصائية مجتمع البحث لأعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين للعام 2017.

الكلية	أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		مدير أعمال		مشرف أعمال		قائم بالأعمال		معيد		المجموع		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	مجموع
الآداب	23	6	27	8	31	53	4	0	5	8	4	6	7	17	101	98	199
الزراعة	61	7	19	4	15	6	6	7	9	24	4	8	6	5	120	61	181
العلوم	69	4	58	16	56	24	2	6	12	25	7	16	2	8	206	99	305
المدنية	19	2	29	5	34	7	1	6	23	50	8	17	6	2	120	89	209
طب بشري	50	3	39	5	76	22	4	3	5	6	6	7	7	4	187	50	237
الهمك	30	0	44	6	42	13	6	5	12	17	27	71	4	3	165	115	280
الأسنان	9	0	6	0	16	13	0	0	4	0	4	1	2	1	41	15	56
العمارة	4	0	5	1	10	10	0	1	0	3	1	15	1	2	21	32	53
الاقتصاد	12	0	14	3	26	23	0	0	1	0	4	2	5	6	62	34	96
الصيدلة	2	2	1	0	5	16	0	0	0	1	0	0	1	3	9	22	31
التمريض	1	0	1	0	4	13	0	0	0	2	7	13	0	9	13	37	50
الرياضة	1	0	1	1	10	2	0	0	0	0	0	0	2	3	14	6	20
التربية	1	0	2	2	5	17	1	1	0	3	1	3	3	5	13	31	44
المعلوماتية	2	0	0	0	10	0	0	0	1	0	12	13	0	0	25	13	38
الحقوق	1	0	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	5
البحوث البحرية	1	0	0	2	10	5	0	0	0	0	0	0	0	2	11	9	20
تعليم اللغات	0	0	0	0	5	11	0	1	1	1	7	12	0	3	13	28	41
البحوث البينية	2	0	1	0	2	3	0	1	0	1	0	2	0	4	5	11	16
المجموع	288	24	249	53	359	238	24	31	73	141	92	186	46	77	1131	750	1881

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء في جامعة تشرين لعام 2017

الجدول ملحق رقم (2): مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق مطلقاً
الوزن	5	4	3	2	1
المجال	4.21-5.00	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80
درجة التوفر	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

الجدول ملحق رقم (3): الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للمعرفة الصريحة.

البنود	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	الوزن النسبي	cv
يتوافر لدى الجامعة سنوياً المعرفة بأعداد الطلاب وقواعد بيانات خاصة بهم.	4.116	318	.000	3.614	أتفق	1.360	16.6%	38%
يتوافر لدى الجامعة المعرفة الدقيقة بمتطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة. ومعرفة احتياجاته المستقبلية من الموارد البشرية.	2.192	318	.031	3.3494	غير متأكد	1.452	15.4%	43%
تمتلك الجامعة المعرفة الكافية بنوع الاتصالات سواء الخارجية منها أو الداخلية لتنسيق المهارات المرتبطة بأعمالها وخدماتها المقدمة.	3.835	318	.000	3.5663	أتفق	1.345	16.4%	38%
لدى الجامعة معرفة دقيقة بأعضاء الهيئة التعليمية الذين لديهم ملكيات فكرية وبراءات اختراع.	7.795	318	.000	4.0000	أتفق	1.169	18.4%	29%
تتبنى الجامعة التكنولوجيا الحديثة لتطوير وتحسين أعمالها وخدماتها.	4.115	318	.000	3.5904	أتفق	1.307	16.5%	36%
يوجد في الجامعة شبكة اتصالات داخلية (انترانت) لتسهيل عملية نقل الأفكار والمعرفة بين كافة الأقسام.	4.596	318	.000	3.6145	أتفق	1.218	16.6%	34%
المعرفة الصريحة.	6.935	318	.000	3.6225	أتفق	.81778	_	23%

الجدول ملحق رقم (4): الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للمعرفة الضمنية.

البنود	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	الوزن النسبي	cv
يمتلك أعضاء الهيئة التعليمية القدرة على حل المشاكل المرتبطة بأعمالهم وخدماتهم بالاعتماد على خبراتهم المتراكمة وكفاءتهم.	4.842	318	.000	3.6506	أتفق	1.22408	%24.5	34%
يمتلك أعضاء الهيئة التعليمية الخبرات والمهارات الفنية والإدارية الكافية واللازمة لأداء مهامهم بأفضل وجه.	1.729	318	.088	3.2530	لاتوجد دلالة	1.33292	-	41%
يساهم أعضاء الهيئة التعليمية بتطوير الخدمات التعليمية والأنشطة المتعلقة بها وتقديم المساهمات الفكرية.	1.903	318	.060	3.2892	لاتوجد دلالة	1.38397	-	42%
تشجع إدارة الجامعة أعضاء الهيئة التعليمية على حضور المؤتمرات وورش العمل وعقد اللقاءات العلمية، ويوجد قدر كاف من القدرات لتعليم الآخرين.	6.727	318	.000	3.8434	أتفق	1.14212	%25.8	30%
تعتبر المهارات الفردية المملوكة للتعامل مع الأنشطة ملائمة، والوقت المخصص للتفكير بمستقبل الجامعة كاف.	3.388	318	.001	3.5301	أتفق	1.42570	%23.7	40%
تستخدم إدارة الجامعة أساليب متنوعة لتحويل المعلومات إلى معرفة ونشرها بين جميع أعضاء الهيئة التعليمية.	7.246	318	.000	3.8675	أتفق	1.09066	%26	28%
المعرفة الضمنية.	9.558	318	.000	3.5723	أتفق	.54549	-	15%

الجدول ملحق رقم (5): الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للتركيز على الطلاب.

البنود	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
يتسم المظهر العام للجامعة والمظهر الداخلي للكليات بالتنظيم العالي بحيث يؤدي إلى جذب انتباه الطلاب.	5.800	318	.000	3.7831	أتفق	1.23019	33%
تسعى إدارة الجامعة إلى ترتيب القاعات والمدرجات والحدائق المحيطة بصورة مستمرة.	3.310	318	.001	3.5181	أتفق	1.42591	41%
تتيح نظم إدارة المعرفة المطبقة في الجامعة سهولة الوصول للطلاب ومن ثم سرعة الاستجابة لمتطلباتهم.	1.806	318	.075	3.2410	لا توجد دلالة	1.21565	38%
تعتمد إدارة الجامعة على عملية التغذية العكسية ودراسة شكاوي الطلاب للاستفادة منها في تصميم وتقديم خدمات جديدة.	9.228	318	.000	4.0482	أتفق	1.03480	26%
تعتبر التجهيزات والتقنيات المستخدمة في عملية تقديم الخدمة التعليمية ملائمة بشكل عام.	17.609	318	.000	4.3133	أتفق تماماً	.67945	16%
تحدد إدارة الجامعة حاجات ورغبات الطلاب بشكل دقيق وتوثقها، ومن ثم يتم البحث عن أكثر الطرق المناسبة لتلبيتها.	18.875	318	.000	4.4578	أتفق تماماً	.70367	16%
تساعد التكنولوجيا المعتمدة على المعرفة في الجامعة على تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودتها وبالشكل الذي يتفق مع متطلبات الطلاب.	13.380	318	.000	4.2530	أتفق تماماً	.85316	20%
التركيز على الطلاب.	22.028	318	.000	3.9449	أتفق	.39080	10%

الجدول ملحق رقم (6): الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لفرق العمل.

البنود	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تتم معالجة وحل المشاكل في الجامعة من خلال العمل الجماعي والأخذ بآراء جميع أعضاء الهيئة التعليمية.	5.903	318	.000	3.7952	أتفق	1.22732	32%
تعد مشاركة أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين ركناً أساسياً في نجاح تطبيق نظم الجودة.	17.769	318	.000	4.3373	أتفق تماما	.68569	16%
يتم الاعتماد على فرق العمل كوسيلة لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة وضمان تلبية كافة متطلبات الطلاب.	26.497	318	.000	4.4578	أتفق تماماً	.50125	11%
تحرص الجامعة على تهيئة وسائل اتصال سريعة بين جميع الأقسام وأعضاء الهيئة التعليمية والموظفين، وتعمل على إدامتها بصورة مستمرة.	16.308	318	.000	4.2289	أتفق تماماً	.68655	16%
تشجع إدارة الجامعة أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين على تقديم المبادرات الهادفة لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة.	16.670	318	.000	4.3012	أتفق تماماً	.71115	17%
يتم تحسين جودة الخدمات التعليمية وفق خطط معدة مسبقاً وبمشاركة جميع الموظفين ومتابعتها باستمرار.	-3.459	318	.001	2.4217	لا أتفق	1.52316	48%
فرق العمل.	26.112	318	.000	3.9237	أتفق	.32228	8%

الجدول ملحق رقم (7): الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للتحسين المستمر.

البنود	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تعمل الجامعة باستمرار لإخضاع الخدمات التعليمية التي تقدمها إلى التحسين المستمر.	2.425	318	.017	3.3735	غير متأكد	1.40305	42%
تستبعد إدارة الجامعة والكليات الموجودة الإجراءات الزائدة في العمل.	.845	318	.401	3.1325	لاتوجد دلالة	1.42940	46%
عمليات تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلاب تبدأ بالتزام الإدارة العليا بتحسين جميع مدخلات عملية تقديم الخدمة وبشكل مستمر.	-.911	318	.365	2.8434	لاتوجد دلالة	1.56550	45%
تهتم إدارة الجامعة بالحصول على جوائز من وزارة التعليم أو من أية جهة أخرى فيما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.	3.802	318	.000	3.5904	أتفق	1.41453	39%
مقارنةً بخبراتك السابقة في العمل يوجد تحسن ملحوظ في جودة الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها للطلاب.	7.255	318	.000	3.9157	أتفق	1.14981	29%
تكافئ إدارة الجامعة إبداعات وابتكارات أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين الهادفة إلى تحسين مستوى جودة الأداء والخدمة.	7.822	318	.000	3.9759	أتفق	1.13670	29%
تقوم إدارة الجامعة بمراجعات إدارية ودورية للتأكد من استخدام كل ما هو حديث من تكنولوجيا لتنظيم المعرفة وتحديثها باستمرار بما ينعكس إيجاباً على الجودة.	10.370	318	.000	4.0843	أتفق	.95259	23%
التحسين المستمر.	10.435	318	.000	3.5594	أتفق	.48839	14%

تقييم مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين
-دراسة ميدانية على العاملين في جامعة تشرين-

د. شيراز طرابلسية* سامر فياض**

(الإيداع: 25 شباط 2020 القبول: 4 ايار 2020)

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، وذلك من خلال دراسة خمسة أبعاد للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (المكونات المادية، البرمجيات، شبكات الاتصال، قواعد البيانات، الموارد البشرية)، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وقام بتوزيع استبانة على عينة ميسرة من العاملين (الأكاديميين، والإداريين) في جامعة تشرين (100) عامل.

وبالاعتماد على اختبار T لعينة واحدة باستخدام برنامج SPSS كانت النتيجة الرئيسية الأهم هي: افتقار جامعة تشرين إلى بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ملائمة لمرونة الموارد البشرية من حيث المكونات المادية، البرمجيات، شبكات الاتصال، الموارد البشرية، باستثناء قواعد البيانات التي دلت إجابات عينة البحث إلى توفرها بشكل مقبول.

ثم تمّ عرض بعض التوصيات والتي من أهمها: ضرورة العمل على توفير شبكات اتصال بين أقسام الكلية الواحدة، وتوفير عمال صيانة بمهارات وقدرات ملائمة لحجم وطبيعة العمل بالجامعة، وتوفير برمجيات تتمتع بالمرونة الكافية لتعديلها عند الحاجة.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مرونة الموارد البشرية.

*أستاذ مساعد- عضو هيئة تدريسية في قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالب دكتوراه – قسم إدارة الأعمال- اختصاص إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

An Evaluation the Suitability of the IT Infrastructure for Human Resource Flexibility at Tishreen University

-A field study on workers at Tishreen University-

D. Shiraz Traboulsi* Samer Fayad**

(Received: 25 February 2020, Accepted: 4 May 2020)

Abstract:

This research aims to determine the suitability of the information technology infrastructure for human resource flexibility at Tishreen University, by studying five dimensions of the information technology infrastructure (physical components, software, communication networks, databases, human resources). The researcher relied on the descriptive method, and he distributed a questionnaire to a random, accessible sample of workers (academics and administrators) at Tishreen University (100) workers.

Based on the T-test for one sample using SPSS, the most important main result was: Tishreen University lacks to IT infrastructure Suitable for human resource flexibility from where of hardware, software, networks, and human resources, except for databases whose answers have been reasonably indicated by the answers of the research sample.

Then some recommendations were presented, the most important of which are: The necessity of working on providing communication networks between the departments of the same college, providing maintenance workers with skills and capabilities appropriate to the size and nature of work at the university, and providing software with sufficient flexibility to adjust it when needed.

Keywords: Information Technology Infrastructure, Human Resource Flexibility.

*Assistant Professor-Teaching Staff Member in Department of Business Administration - Faculty of Economics-Tishreen University-Lattakia-Syria.

**PhD student-Department of Business Administration-Specialization in Business Administration-Faculty of Economics-Tishreen University-Lattakia-Syria.

1- المُقدِّمة:

يعد المورد البشري من أهم موارد الجامعة فهو المسؤول عن تقديم الخدمات التعليمية والإدارية وإنتاج كوادر بشرية يعتمد عليها المجتمع، بالإضافة لتأثيره الكبير على قدرات الجامعة في التكيف والاستجابة للتغيرات وذلك بسبب خصائصه المتمثلة في القدرة، والمعرفة، والمهارة، والخبرة، والاستعدادات والسلوكيات، فالأفراد هم القادرون على التفكير والابداع، والتعلم، والتوقع، واستباق الأحداث وإيجاد الحلول فيساهمون في تحقيق استراتيجية الجامعة والرفع من أدائها في بيئة ديناميكية معقدة. ولكن نتيجة التغيرات فائقة السرعة التي يشهدها العالم ولا سيما منظومات التعليم العالي والبحث العلمي على اعتبارها مركز الدراسات والأبحاث والاختراعات اصبح البحث عن أساليب جديدة تساعد العنصر البشري على تعظيم مرونته للاستجابة للمتطلبات المتزايدة والتغيرات والتقلبات في بيئة العمل الهاجس الأكبر لتلك المنظومات، وإن استخدام الوسائل الحديثة والأدوات التكنولوجية المتطورة المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات تعد من الأساليب المعتمدة لمواجهة تلك التطورات حيث أدت التغيرات الحاصلة والمتسارعة في بيئة الجامعات إلى ازدياد تبنى تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة استراتيجية وحاسمة في بقاء الجامعات المعاصرة واستمرارها وتنافسها مع الجامعات الإقليمية والعالمية، وهي أداة تساهم في بناء وتعزيز استراتيجية الجامعة من خلال توفير البيانات والمعلومات من داخل وخارج الجامعة الأمر الذي يساعد على رفع جودة العملية التعليمية والإدارية، وذلك بإيجاد أساليب تعليمية وإدارية متقدمة، وهذه الأساليب تفتح المجال أمام إصلاح أنظمة التعليم وتحسين طرق إدارتها، وتساعد العاملين على تبسيط عملهم، وتحسين أدائهم، ومقدرتهم على حل المشكلات، والتكيف مع التغيرات، وتعزيز مهارتهم وسبل تواصلهم، وفي إطار التغيرات الديناميكية الحاصلة والاهتمام باستثمار المورد البشرية حاول هذا البحث تحديد مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

2- مشكلة البحث:

تعيش الجامعات السورية اليوم في إطار تداعيات فرضتها ظروف الحرب القاسية التي مرت بها البلاد، والتي كان لها أثر كبير على مختلف جوانب المجتمع السوري ولا سيما على مورده البشري، وعلى اعتبار أنّنا نحاول النهوض والإصلاح وإعادة الإعمار في ظل عالم يفرّض علينا بقوة وبقسوة الاستجابة لمتطلباته سريعة التطور والتغيير، كان لا بّد من تفحص الأدوات والوسائل التي تساعد ذلك المورد البشري على التكيف وسرعة اللحاق بركب ما فاته وما يمكن أن يُحصلهُ، لذلك كان من اللازم والضروري تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة على اعتبارها من أهم الأدوات المساعدة على سرعة التكيف والتطور لذلك المورد البشري، لذلك قام الباحث بدراسة استطلاعية على عينة من العاملين في الإدارة المركزية لجامعة تشرين قوامها 20 عاملاً، وقام بتوجيه بعض الأسئلة تركزت حول البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة كانت أهمها: هل لديكم مخابر مجهزة بالأجهزة الحديثة تستخدم للدورات التدريبية؟ وهل توجد شبكات اتصال بين أقسام الكلية؟ وهل عمال الصيانة أكفئ يمكن الاستعانة بهم؟

وكانت الإجابات متفاوتة فمنهم من كانت إجاباتهم إيجابية حول وجود مخابر مجهزة للتدريب، ومنهم من كانت إجاباتهم سلبية حول وجود شبكات اتصال في حين أن معظم الإجابات كانت تميل إلى عدم معرفتهم بعمال صيانة مختصين للاستعانة بهم، وبناءً على اطّلاع الباحث على المراجعة الأدبية للأبحاث التي بحثت في هذا الموضوع وبالإضافة لما سبق فإنه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال البحثي الآتي: **ما مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟** ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى ملائمة المكونات المادية لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟
- ما مدى ملائمة البرمجيات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟
- ما مدى ملائمة شبكات الاتصال لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟

- ما مدى ملائمة قواعد البيانات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟
- ما مدى ملائمة الموارد البشرية لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين؟

3- أهمية البحث:

3-1-الأهميّة النظريّة: تنبع أهميّة الدّراسة من النّاحية النّظريّة من خلال تسليط الضوء على مفهوم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق مرونة المورد البشري.

3-2-الأهميّة العملية: تنبع الأهمية العملية للبحث انطلاقاً من أن الجامعات السورية تعيش ضمن بيئة تنافسية متغيرة تحتم عليها العمل بجد لاستمرارها والبحث عن كل الأساليب للتكيف مع تلك البيئة، ويمكن أن تفيد النتائج في تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجامعات السورية، وذلك بتحديد نقاط الضعف والعمل على معالجتها، ونقاط القوة والعمل على تعزيزها، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس بشكل إيجابي على أداء المنظمة من خلال تحسين مقدرات العاملين.

4- أهداف البحث:

سعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد مدى ملائمة الأجهزة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

2- تحديد مدى ملائمة البرمجيات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

3- تحديد مدى ملائمة شبكات الاتصال لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

4- تحديد مدى ملائمة قاعدة البيانات لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

5- تحديد مدى ملائمة الموارد البشرية لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

5- الدِّراسات السَّابقة:

• دراسة الصائغ (2015): إمكانية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كمصدر للميزة التنافسية دراسة ميدانية في عدد من كليات جامعة الكوفة

هدفت الدّراسة إلى تحديد العلاقة بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات والميزة التنافسية في عدد من كليات جامعة الكوفة في العراق، ويتكون مجتمع الدّراسة من أساتذة جامعة الكوفة المنتسبين إلى عدد من الكليات(الإدارة الاقتصادية، الآداب، القانون، التخطيط، التراث) حيث تمّ اختيار عينة عشوائية من بينهم وبلغ عددها(87) استبانة، وتمّ اختبار الفرضيّات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS) ومن أهم النتائج: وجود تأثيرات ذات دلالة معنوية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية على المستوى الكلي، وعلى مستوى العوامل الفرعية المكونة لها، ومن أهم التوصيات كانت: تركيز الجهود على تهيئة بنية تحتية تكنولوجية مع الاهتمام بجودة ونوعية التكنولوجيا التي يتم تجهيزها للعمل.

• دراسة الثابت والجميلي (2016): بعنوان (استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء الموارد البشرية في الجامعات الحكومية "دراسة ميدانية في جامعة ديالى")

هدفت الدّراسة إلى تحديد أثر استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية في الجامعات العراقية الحكومية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والميداني، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في رئاسة جامعة ديالى والكليات التابعة لها بمختلف فئاتهم الوظيفية، وشملت عينة الدراسة على(83) عاملاً، وتمّ تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) ومن أهم نتائج هذه الدّراسة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأداء الموارد البشري، ومن أهم التوصيات: ضرورة العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل دائم ومستمر ويتناسب مع طبيعة العمل.

• **دراسةJabbouri وزملاؤه (2016): بعنوان (Impact of Information Technology Infrastructure on (Innovation Performance: An Empirical Study on private Universities In Iraq**

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على فعالية أداء الابتكار في عدد من الجامعات العراقية الخاصة، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في الدّراسة، وتألف مجتمع الدّراسة من الأكاديميين العاملين في الجامعات الخاصة المختارة الست في العراق، وبلغت عينة الدّراسة(75) أكاديمي، وتمّ استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) لتحليل البيانات ومن أهم النتائج: وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأداء الابتكار، ومن أهم التوصيات: ضرورة قيام الأكاديميين في الجامعات باستخدام تقنية المعلومات كأداة استراتيجية لتعزيز أداء الابتكار وتوسيع معارفهم التجريبية في سياق الجامعات الخاصة في العراق.

• **دراسة Ahmed وزملاؤه (2018): بعنوان (The Impact of Information Technology Used on the (Nature of Administrators Work at Al-Azhar University in Gaza**

هدفت الدراسة إلى دراسة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وأثرها على طبيعة عمل الإداريين في جامعة الأزهر في غزة، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في الدّراسة، وتمثل مجتمع الدّراسة بجميع أعضاء الهيئة التدريس بجامعة الأزهر في غزة وبلغت عينة الدّراسة(77) موظفاً، وتمّ استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) لتحليل البيانات ومن أهم النتائج: وجود علاقة مباشرة بين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وطبيعة عمل الإداريين، ومن أهم التوصيات: ضرورة إعطاء الجامعات الفرصة للمشاركة في صنع القرار، والإدارة المستمرة لاهتمام الجامعات والتحسين المستمر في أداء موظفيها.

لاحظ الباحث أنّ معظم الدراسات السابقة ركزت على أهمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وما لها من دور هام في التأثير على أداء الموارد البشرية وتحسينه، وتحقيق ميزة تنافسية، ويختلف هذا البحث من حيث دراسة مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية، حيث ركزت الدراسات السابقة على أداء الموارد البشرية ككل ولم تتطرق لمرونة تلك الموارد بشكل مباشر.

6- نموذج البحث وفرضيّاته: ينطلق البحث من **فرضّية رئيسة:** لا توجد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين. **وينبثق عنها خمس فرضيّات فرعية:**

الفرضيّة الفرعية الأولى: لا توجد مكونات مادية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

الفرضيّة الفرعية الثانية: لا توجد برمجيات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

الفرضيّة الفرعية الثالثة: لا توجد شبكات اتصال ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

الفرضيّة الفرعية الرابعة: لا توجد قواعد بيانات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

الفرضيّة الفرعية الخامسة: لا توجد موارد البشرية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

7- منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي وذلك من خلال الاطلاع على مختلف الكتب والأبحاث والمجلات لجمع البيانات الثانوية، كما تمّ جمع البيانات الأولية من خلال استبانة تمّ تنظيمها من خلال إطلاع الباحث على الأدبيات المنشورة، وتّم توزيعها عشوائياً على عينة البحث، وتمّ تحليل إجابات العينة باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) الإصدار (20).

8- حدود البحث:

- الحدود الزمنية: بين شهري كانون الثاني وشباط من عام 2020.
- الحدود المكانية: جامعة تشرين (الكليات، الإدارة المركزية للجامعة).
- الحدود البشرية: العاملون (الأكاديميون، والإداريون) في جامعة تشرين.

9- الإطار النظري للبحث:

1- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات هما مصطلحان مترادفان ويرتبط كلاهما بالحواسيب والتطور الهائل في علم الحاسوب، ولا يوجد تعريف شامل ومحدد متفق عليه لمفهوم تكنولوجيا المعلومات من قبل الباحثين، فعرفها Turbanوزملاؤه (2002: 25)على أنها عبارة عن بيانات تمت معالجتها من أجل تحقيق هدف ما يقود إلى اتخاذ قرار معين، وتعرفهاNada(2007: 179) بأنها المقدرة التكنولوجية للحصول على المعلومات ومعالجتها وتبادلها بهدف اتخاذ القرارات الفعالة، وتشير سوزان (2015: 16-17) إلى أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تتجاوز المعدات والبرمجيات وأنها تحتوي النظم التطبيقية، والنشاطات والعلاقات، وهناك المعلومات في حد ذاتها بغض النظر عن الغرض منها أو شكلها(قواعد بيانات علمية أو تجارية)، وتسجيلات الصوت والصورة ووسائط الاتصال، وشفرات البث التي تسهل التعامل مع الشبكة، وتضمن الخصوصيات والأمان للمعلومات التي تنقل عبر الشبكات، وأهم من ذلك كله الأنسان الذي يعمل على تكوين المعلومات والاستفادة منها، وبناء التطبيقات والخدمات والتدريب الضروري لتحقيق مستهدفات البنية التحتية، **ومن وجهة نظر الباحث** إن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تشير إلى توفر المكونات المادية، والبرمجية الحديثة، والبشرية المناسبة، ووسائل الاتصال السريعة، وقواعد البيانات الملائمة في المنظمة وذلك لمعالجة البيانات وتنظيمها وتبادلها وتخزينها، وعرضها بكفاءة وبالسرعة مناسبة.

1-2-مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

لقد حددتها باسمة (2006: 45-46) بخمسة عناصر وهي (الموارد البشرية، والمكونات المادية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال)، وبناءً على أحمد موسى (2012: 26-28) فأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تتكون من مجموعة العناصر المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف المنشود من هذه التكنولوجيا بحيث تساعد المستويات الإدارية المختلفة في إنجاز أعمالها، وبهذا البحث قام الباحث بالاستناد إلى خمسة مكونات للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تنسجم مع أهداف البحث كالآتي:

- **المكونات المادية:** يعرفها كل من أحمد سمير وأحمد محمد (2017: 246) بأنها عبارة عن حاسوب وأجهزة ملحقة به، حيث تشكل تقانة أجهزة الحاسوب الأساس للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

- **البرمجيات:** بحسب أحمد موسى (2012: 27) هي تعّد تعليمات تفصيلية تضبط عمليات نظام المعلومات، وتحقق ثلاث وظائف وهي: إدارة موارد الحاسوب في المنظمة، وتزويد العاملين بمزايا هذه الموارد، والتوسط بين المنظمة والمعلومات المخزنة، وتنقسم البرمجيات إلى برمجيات النظام (أنظمة التشغيل) والتي تمكن أجزاء الحاسوب من العمل، والبرامج التطبيقية والتي توجه الحاسوب لتنفيذ الأعمال التي يحتاجها المستفيد.

- **الشبكات:** يعرفها كل من أحمد سمير وأحمد محمد (2017: 247) بأنها الوسيلة المستخدمة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها، إذ تتألف من مجموعة من المحطات تتواجد في مواقع مختلفة متصلة مع بعضها تتيح للمستفيدين إجراء عملية الإرسال والاستقبال.

- **قواعد البيانات:** يشير أحمد موسى (2012: 28) إلى أنها مجموعة من عناصر البيانات المنطقية المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقة رياضية، تُخزن في جهاز حاسوب على نحو منظم لتسهيل التعامل معها والبحث ضمنها والإضافة والتعديل عليها.

- **الموارد البشرية:** ويتمثل هذا العنصر بحسب أحمد موسى (2012: 26-27) بالقوى البشرية المتعلمة والمدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وبرامج، وتصنف الموارد البشرية إلى: المختصين والمهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمستخدمين النهائيين.

2- مرونة الموارد البشرية:

يعرفها محسن (2018: 163) بأنها مقدرة إدارة الموارد البشرية لتسهيل مقدرة المنظمة على التكيف بفاعلية عالية مع متغيرات البيئة والاستجابة لها في الوقت المناسب، فهي تمثل مقدرة المنظمة لاستعمال عوامل العمال(الحجم، والكفاءة، ولوقت) وفقاً للتقلبات والظروف البيئية لمساعدة الموظفين على التعامل مع متطلبات العمل والحياة الشخصية، ويشير كل من Patrick وScott (1998: 13) إلى أن مرونة الموارد البشرية هي المدى المتاح التي تمتلك فيه الموارد البشرية للمنظمة المهارات والذخيرة السلوكية التي توفر خيارات ثابتة لمتابعة البدائل الاستراتيجية في بيئة المنظمة التنافسية، ومدى إمكانية تحديد ممارسات الموارد البشرية اللازمة وتطويرها وتنفيذها بسرعة لتحقيق أقصى قدر من المرونة المتأصلة في تلك الموارد البشرية، **ومن وجهة نظر الباحث** فهي التكامل بين ما يمتلكه العامل من معارف، ومهارات، وسلوكيات تمكنه من فهم التغييرات لاتخاذ القرارات وإنجاز العديد من المهام في نفس الوقت، وبين ممارسات إدارة الموارد البشرية(استقطاب، تدريب، تعيين، تقييم...).

10- النتائج والمناقشة:

1- مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع الدّراسة بكافة العاملين في جامعة تشرين (الكليات، الإدارة المركزية للجامعة)، وبسبب الحجم الكبير لمجتمع البحث البالغ (7427) عامل بحسب مديرية التخطيط والإحصاء بجامعة تشرين، وبسبب التغييرات المستمرة في مواقع العاملين بين كليات الجامعة وأقسام الكلية الواحدة، والتجانس الكبير في مجتمع البحث، عمّد الباحث لأخذ عينة عشوائية ميسرة من العاملين في جامعة تشرين التي بلغ حجمها (100) عامل.

2- أداة الدّراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال الدّراسة الميدانية، حيث تمّ وضع عبارات لقياس المتغير بالاعتماد على الدّراسات السّابقة، فقام الباحث بتنظيم استبانة حول مدى ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمرونة الموارد البشرية مكونة من 15عبارة، وقسمت الاستبانة إلى خمس محاور(محور المكونات المادية، محور البرمجيات، محور شبكات الاتصال، محور قواعد البيانات، محور الموارد البشرية) لكل محور ثلاث أسئلة، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرث الخماسي حيث قابل كل عبارة خمس درجات من الموافقة أو عدمها، وقسم الباحث الدّراسة الميدانية إلى قسمين رئيسين كالآتي:

2-1-اختبار ثبات وصدق المقياس:

تمّ استخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس، حيث تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة ومن خلال الجدول (1) فأن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلية يساوي 0.748 وهي أكبر من 0.6، وهذا ما يدل على ثبات البيانات وصلاحيتها للدراسة، ولا داعي لحذف إي من العبارات.

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ للاستبانة Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.748	15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب برنامجSPSS إصدار 20

ولاختبار صدق محتوى عبارات الاستبانة قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، حيث يظهر الجدول (2) أن جميع العلاقات الناتجة كانت معنوية، وكان ذلك مؤشراً على صدق المقياس، وبذلك يكون الباحث تأكد من صدق وثبات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق.

الجدول رقم (2): معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة والمتوسط الإجمالي للاستبانة

المحور	معامل الارتباط بيرسون	احتمال الدلالة
المكونات المادية	.729**	.000
البرمجيات	. 665**	.000
شبكات الاتصال	. 418**	.000
قواعد البيانات	. 749**	.000
الموارد البشرية	.484**	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

2-2- اختبار الفرضّيات:

1- لفرضيّة الفرعية الأولى: لا توجد مكونات مادية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، ويعبر عنها إحصائياً: توجد فروق جوهرية سالبة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث ومتوسط الحياد(3) حول وجود مكونات مادية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين: وبالاعتماد على اختبارt لعينة واحدة تبين للباحث من خلال الجدول(3) أنّ قيمة احتمال الدلالة Sigأصغر من مستوى الدلالة(a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها، حيث نجد أن قيمة متوسط العبارة الأولى(3.3800) أكبر من(3) وهو ما يعني موافقة أفراد العينة على أن عدد أجهزة الحاسوب تناسب حجم العمل وطبيعته، في حين أنّ قيمة المتوسط لباقي العبارات الثانية والثالثة كانت أقل من(3) حيث بلغ متوسط العبارتين(2.3600)،(2.1800) على الترتيب، وهو ما يعني عدم موافقة أفراد العينة على أن المخابر وتجهيزاتها تناسب الدورات التدريبية التي تقدم للعاملين، وأن الأجهزة المستخدمة في الجامعة تتناسب مع مهارات العاملين.

الجدول رقم (3): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور المكونات المادية

		Mean	Std .Deviation	Std. Error Mean	Sig.(2 – tailed)
1	يتناسب عدد أجهزة الحاسوب مع حجم العمل وطبيعته.	3.3800	1.21256	.12126	.002
2	تناسب المخابر وتجهيزاتها الدورات التدريبية التي تقدم للعاملين.	2.3600	.84710	.08471	.000
3	تتناسب الأجهزة المستخدمة في الجامعة مع مهارات العاملين.	2.1800	.68726	.06873	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS إصدار 20

قام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة لمحور المكونات المادية كما هو وارد في الجدول (4):

الجدول رقم (4): الإحصائيات الخاصة بالمكونات ال مادية One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المكونات المادية	100	2.640000	.70541	.07054

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS إصدار 20

وللحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تمّ الاعتماد على اختبار ستيودينت T لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول (5) حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة(sig=.0000) أصغر من مستوى الدلالة (α= 0.05)، أي يوجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (5) اختبارT لعينة واحدة (المكونات المادية) One-Sample Statistic

	Test Value = 3					
المكونات المادية	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	-5.103-	99	.000	-.36000-	-.5000-	-.2200-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب ب رنامجSPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (2.640000) أصغر من متوسط الحياد (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات المحور الأولى (المكونات المادية)، وبالتالي **الفرضّية الفرعية الأولى مقبولة** أي لا توجد مكونات مادية ملائمة لمرونة الموارد البشرية.

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد برمجيات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، ويعبر عنها إحصائياً:

توجد فروق جوهرية سالبة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث ومتوسط الحياد(3) حول وجود برمجيات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين: وبالاعتماد على اختبارt لعينة واحدة تبين للباحث من خلال الجدول(6) أنّ قيمة احتمال الدلالة Sigأصغر من مستوى الدلالة(a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها، حيث نجد أن قيمة متوسط العبارة الرابعة(3.5400) أكبر من(3)، وهوما يعني موافقة أفراد العينة على أن البرمجيات والتطبيقات المستخدمة في الجامعة تتناسب مع أنشطة الجامعة، في حين أنّ قيمة المتوسط لباقي العبارات الخامسة والسادسة كانت أقل من(3) حيث بلغ متوسط العبارتين(2.6100)،(1.9600) على الترتيب، وهو ما يعني عدم موافقة أفراد العينة على أن البرمجيات والتطبيقات المستخدمة في الجامعة تتناسب مع مهارات وقدرات العاملين، وأن البرمجيات المستخدمة تمتاز بالمرونة إذ يسهل إجراء التعديلات عليها.

الجدول رقم (6): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور البرمجيات

		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Sig.(2-tailed)
4	تتناسب البرمجيات والتطبيقات المستخدمة في الجامعة مع أنشطة الجامعة.	3.5400	1.03884	.10388	.000
5	تتناسب البرمجيات والتطبيقات المستخدمة في الجامعة مع مهارات وقدرات العاملين.	2.6100	.97333	.09733	.000
6	تمتاز البرمجيات المستخدمة بالمرونة إذ يسهل إجراء التعديلات عليها.	1.9600	.46969	.04697	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب برنامجSPSS إصدار 20

قام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة لمحور البرمجيات كما هو وارد في الجدول (7):

الجدول رقم (7): الإحصائيات الخاصة للبرمجياتOne-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البرمجيات	100	2.7033	.61754	.06175

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS إصدار 20

للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار ستيودينت T لعينة واحدة وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول (8)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة(sig=.0000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (α= 0.05)، أي يوجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (8): اختبارT لعينة واحدة (البرمجيات) One-Sample Statistics

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البرمجيات	-4.804-	99	.000	-,29667-	-.4192-	-.1741-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب برنامجSPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (2.7033)، وهي أصغر من متوسط الحياد (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات المحور الثاني(البرمجيات)، **وبالتالي الفرضّية الفرعية الثانية مقبولة** أي لا توجد برمجيات ملائمة لمرونة الموارد البشرية.

3- <u>الفرضية الفرعية الثالثة:</u> لا توجد شبكات اتصال ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، ويعبر عنها إحصائياً: توجد فروق جوهرية سالبة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث ومتوسط الحياد (3) حول وجود شبكات اتصال ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

وبالاعتماد على اختبارt لعينة واحدة، تبين للباحث من خلال الجدول(9) أنّ قيمة احتمال الدلالة Sigأصغر من مستوى الدلالة(a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها، حيث نجد أن قيمة متوسط العبارات أصغر من(3)، وهوما يعني عدم موافقة أفراد العينة على عبارات محور شبكات الاتصال

أي لا تتوفر لدى الجامعة شبكات اتصال (أنترنيت، فاكس،...) تربط بين المكاتب، وتربط بين مختلف إدارات الجامعة، ولا تمتاز شبكات الاتصال المستخدمة بالجامعة بالسرعة المناسبة لحاجات العمل.

الجدول رقم (9): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور شبكات الاتصال

		Mean	Std .Deviation	Std.Error Mean	Sig.(2tailed)
7	تتوفر لدى الجامعة شبكات اتصال (أنترنيت، فاكس،) تربط بين المكاتب.	1.780	.48367	.04837	.000
8	تتوفر لدى الجامعة شبكات اتصال (أنترنيت، فاكس،) تربط بين مختلف إدارات الجامعة.	2.7900	.98775	.09878	.036
9	تمتاز شبكات الاتصال المستخدمة بالجامعة بالسرعة المناسبة لحاجات العمل.	2.0000	.84087	.08409	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS إصدار 20

وقام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة لمحور شبكات الاتصال كما هو وارد في الجدول (10).

الجدول رقم (10): الإحصائيات الخاصة لشبكات الاتصالOne-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
شبكات الاتصال	100	2.1900	.57882	.05788

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب رنامجSPSS إصدار 20

للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، ومن الجدول (11) نجد أن قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة (α= 0.05) أي توجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (11): اختبارT لعينة واحدة (شبكات الاتصال) One-Sample Statistics

	Test Value = 3					
شبكات اتصال	T	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	-13.994-	99	.000	-.81000-	-.9248-	-.6952-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب برنامجSPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (2.1900) أصغر من متوسط الحياد (3) فإن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات المحور الثالث (شبكات الاتصال)، **وبالتالي الفرضّية الفرعية الثالثة مقبولة** أي لا توجد شبكات اتصال ملائمة لمرونة الموارد البشرية.

4- <u>الفرضية الفرعية الرابعة:</u> لا توجد قواعد بيانات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين ويعبر عنها إحصائياً:

توجد فروق جوهرية سالبة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث ومتوسط الحياد(3) حول وجود قواعد بيانات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين: ومن الجدول(12) نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة Sigأصغر من مستوى الدلالة(a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها، حيث نجد أن قيمة متوسط العبارة 10 وال12(3.5000)،(3.4500) على الترتيب أكبر من(3)، وهو ما يعني موافقة أفراد العينة على أن قواعد البيانات المتوفرة بالجامعة تساعد على إنجاز الأعمال بسرعة، وتمتاز بسهولة الحصول عليها، في حين أنّ قيمة

المتوسط للعبارة11 كانت أقل من(3) بمتوسط (2.6500)، وهو ما يعني عدم موافقة أفراد العينة على أن الجامعة تُحدث قواعد البيانات بشكل منتظم ومستمر.

الجدول رقم (12): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور قواعد البيانات

		Mean	Std. Deviation	Std.Error Mean	Sig.(2 tailed)-
10	تساعد قواعد البيانات المتوفرة بالجامعة على إنجاز الأعمال بسرعة.	3.5000	1.15907	.11591	.000
11	تحدث الجامعة قواعد البيانات بشكل منتظم ومستمر.	2.6500	.96792	.09679	.000
12	تمتاز قواعد البيانات المتوفرة بالجامعة بسهولة الحصول.	3.4500	1.09521	.10952	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام ب برنامجSPSS إصدار 20

قام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة لمحور قواعد البيانات كما هو وارد في الجدول (13):

الجدول رقم (13): الإحصائيات الخاصة لقواعد البياناتOne-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
قواعد البيانات	100	3.2000	0.91625	.09162

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول (14)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة(sig=.0310) أصغر من مستوى الدلالة، أي توجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (14): اختبارT لعينة واحدة (قواعد البيانات) One-Sample Statistics

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قواعد البيانات	2.183	99	.031	.20000	.0182	.3818

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (3.2000)، وهي أكبر من متوسط الحياد (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الرابع (قواعد البيانات)، **وبالتالي الفرضّية الفرعية الرابعة مرفوضة** أي توجد قواعد بيانات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين وبشكل مقبول.

5- <u>الفرضية الفرعية الخامسة:</u> لا توجد موارد بشرية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، ويعبر عنها إحصائياً: توجد فروق جوهرية سالبة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث ومتوسط الحياد(3) حول وجود موارد بشرية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين: تبين للباحث من خلال الجدول(15) أنّ قيمة احتمال الدلالة Sigأصغر من مستوى الدلالة(a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها، حيث نجد أن قيمة متوسط العبارة 13 (3.3600) أكبر من(3)، وهوما يعني موافقة أفراد العينة على أن عدد عمال الصيانة المتوفر يتناسب مع حجم العمل، في حين أنّ قيمة المتوسط لباقي العبارات 14 و15كانت أقل من(3)، حيث بلغ متوسط العبارتين(2.5300)،(1.9500) على الترتيب وهو ما يعني عدم موافقة أفراد العينة على أن عمال الصيانة يستجيبون بسرعة للمشاكل التقنية واستفسارات العاملين، ويتمتعون بكونهم مؤهلين علمياً وعملياً.

الجدول رقم (15): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور الموارد البشرية

		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Sig.(2-tailed)
13	يتناسب عدد عمال الصيانة المتوفر مع حجم العمل.	3.3600	1.00020	.10002	.001
14	يستجيب عمال الصيانة بسرعة للمشاكل التقنية واستفسارات العاملين.	2.5300	.90403	.09040	.000
15	يتمتع عمال الصيانة بكونهم مؤهلين علمياً وعملياً.	1.9500	.32952	.03295	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

قام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة لمحور الموارد البشرية كما هو وارد في الجدول (16):

الجدول رقم (16): الإحصائيات الخاصة للموارد البشريةOne-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الموارد البشرية	100	2.6133	.55801	.05580

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول (17)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة(sig=.000) أصغر من مستوى الدلالة، أي توجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (17): اختبارT لعينة واحدة (الموارد البشرية) One-Sample Statistics

	Test Value = 3					
	T	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95%Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الموارد البشرية	-6.929-	99	.000	-.38667-	-.4974-	-.2759-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (2.6133) أصغر من متوسط الحياد (3) فإن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات المحور الخامس (الموارد البشرية)، **وبالتالي الفرضّية الفرعية الخامسة مقبولة** أي لا توجد موارد بشرية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

6- اختبار الفرضية الرئيسة للبحث: قام الباحث باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة، فكان المتوسط يساوي (2.8893) كما هو وارد في الجدول (18).

الجدول رقم (18): الإحصائيات الخاصة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المتوسط الإجمالي	100	2.8893	.54071	.05407

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3) وذلك لتبيان اعتماده كمؤشر للمقارنة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول (19)، حيث نجد أن قيمة

احتمال الدلالة(sig=.0430) وهي أصغر من مستوى الدلالة (α= 0.05)، أي توجد فروق معنوية بين المتوسط المحسوب ومتوسط القياس فيمكننا اعتماد متوسط الحياد (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

الجدول رقم (19): اختبارT لعينة واحدة (البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات)One-Sample Statistics

	Test Value = 3					
المتوسط الإجمالي	T	Df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	-2.047-	99	.043	-.11067-	-.2180-	-.0034-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة للبحث: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (2.8893) وهي أصغر من متوسط الحياد (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، **وبالتالي الفرضّية الرئيسة مقبولة** أي لا توجد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

11- الاستنتاجات والتوصيّات:

1- الاستنتاجات: من خلال الدّراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- لا تعّد البنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين، ويظهر ذلك من خلال:
  - ❖ لا توجد مكونات مادية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين،
  - ❖ لا توجد برمجيات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.
  - ❖ لا توجد شبكات اتصال ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.
  - ❖ لا توجد موارد بشرية ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.
- باستثناء قواعد البيانات فقد أشارت إجابات العاملين إلى وجود قواعد بيانات ملائمة لمرونة الموارد البشرية في جامعة تشرين.

2- التّوصيات: يوصى الباحث بالآتي:

-ضرورة العمل على توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ملائمة لمرونة الموارد البشرية لتناسب التغيرات المستمرة في الجامعة ومحيطها، وذلك من خلال:

- ❖ ضرورة العمل على توفير أجهزة حاسوبية حديثة وتجهيزاتها المناسبة لمهارات العاملين، وتزويد المخابر بالتجهيزات المناسبة لإجراء الدورات التدريبية للعاملين.
- ❖ ضرورة العمل على توفير برمجيات تتمتع بالمرونة الكافية لتعديلها عند الحاجة، وتكون مناسبة لمهارات وقدرات العاملين، والأنشطة الجامعة.
- ❖ يتوجب على الجامعة توفير شبكات اتصال (أنترنيت، فاكس...الخ) بين أقسام الكلية الواحدة، وبين الكليات والوحدات الإدارية في الجامعية وأن تكون شبكات الاتصال المستخدمة مناسبة من حيث السرعة.
- ❖ ضرورة العمل على توفير عمال صيانة بمهارات وقدرات ملائمة لطبيعة العمل وحجمه بالجامعة، وتحسين استجابتهم للاستفسارات والمشاكل التقنية التي تصادف العاملين.

المراجع:

المراجع العربية:

1- الثابت، أحمد سمير نايف نعمان، والجميلي، أحمد محمد جاسم (2017). استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأثراها على أداء الموارد البشرية في الجامعات الحكومية "دراسة ميدانية في جامعة ديالى". مجلة دراسات محاسبة ومالية، 12: (38) 236-263.

2- الصائغ، محمد جبار (2015). إمكانية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كمصدر للميزة التنافسية دراسة ميدانية في عدد من كليات جامعة الكوفة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10:(33) 166- 183.

3- العبادي، باسمة عبود مجيد (2006). أثر نظام المعلومات في دعم صناعة القرار-دراسة حالة في المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري، رسالة ماجستير منشورة-. الكلية التقنية الإدارية، بغداد: العراق.

4- فرج الله، أحمد موسى (2012). دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية "دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة". رسالة ماجستير منشورة. قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة: فلسطين.

5- القواسمي، سوزان عوني عبد الله (2015). أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين (دراسة حالة البنك التجاري الأردني)، رسالة ماجستير منشورة. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

6- محمد، محسن علوان (2018). تأثير ممارسات مرونة الموارد البشرية في تعزيز مقدرات الموارد البشرية (دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الأقسام العلمية في جامعة القادسية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 10(4): 157- 175.

المراجع الأجنبية:

1-Ahmed, Al A., Abu-Naser, S S., El Talla, S A., Al Shobaki, M J., (2018). The Impact of Information Technology Used on the Nature of Administrators Work at Al-Azhar University in Gaza. International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR), 2(6): 1-20.

2-Jabbouri, Nada, I., Siron, R., Zahari, I., Mahmoud, K., (2016). Impact of Information Technology Infrastructure on Innovation Performance: An Empirical Study on private Universities in Iraq. Science Direct, 39(2016): 861- 869.

3- Sanders, Nada R., (2007). The Benefits of Using E-Business Technology: The Supplier Perspective. Journal of Business Logistics, 28(2): 177- 208.

4-Turban, E F., McKan, and James W., (2002). "Information Technology for Management Improving Quality and Productivity". New Yourk :John Wiley.

5-Wright, P.M., and Snell, S.A., (1998). Toward a unifying framework for exploring fit and flexibility in strstegic human resource management. The Academy of management Review, Vol. 23, No. 4. Pp 756- 772.

أثر الإفصاح الطارئ في العائد السوقي وأسعار الأسهم "دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"

غدير حمود

(الإيداع:4 آب 2019 ، القبول: 12 آذار 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الافصاح الطارئ في العائد السوقي وأسعار الأسهم في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2014 – 2017، وقد تمَ استخدام العديد من الأدوات والأساليب الاحصائية وفق برنامج SPSS، وذلك بغية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصل البحث إلى أن الإفصاح الطارئ لا يؤثر في أسعار الأسهم أو في العائد السوقي للسهم، وقد أوصى البحث بضرورة زيادة الوعي حول أهمية الإفصاح الطارئ وضرورة إعلام المساهمين بالأحداث الجوهرية الحاصلة في الشركة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الطارئ، عائد السهم، سعر السهم

The Impact of the Emergency Disclosure on the Market Return and Stock Prices in the Damascus Stock Exchange Empirical Study in Damascus Stock Exchange

Ghadeer hammod

(Received: 4 August 2019, Accepted: 12 May 2020)

Abstract:

The research aims to identify the impact of the emergency disclosure on the market return and stock prices in the companies listed on the Damascus Securities Exchange. The research was conducted on companies listed on the Damascus Securities Market during the period 2014 - 2017. Many statistical tools and methods were used according to the SPSS program, in order to analyze the data and test the hypotheses. The results showed that the emergency disclosure does not affect the stock prices or the market return of the share. The most important recommendations were the need to raise awareness about the importance of emergency disclosure and the need to inform shareholders of the Substantial events occurring in the company.

Key Words: emergency disclosure, market return, stock prices,

1 المقدمة:

يعتبر الإفصاح من أكثر المواضيع التي تلقى اهتماماً متزايداً، حيث يتعاظم دور الإفصاح في تنمية الثقة بين المستثمرين والشركات المساهمة وهذا يساهم في تطور الاستثمارات وازدهارها.

يعد المساهمون والمستثمرون الحاليون والمستقبليون من أهم الجهات التي لها مصلحة مباشرة في إدراك ما يجري في الشركات من أحداث كونهم يقدمون أموالهم لتعود عليهم بفائض مادي مناسب، لذلك فإن توجيه استثماراتهم بشكل صحيح يعتمد على ما يتوفر لديهم من معطيات ومعلومات حول هذه الشركات.

وأصبح موضوع الإفصاح الطارئ أحد القضايا المهمة التي حظيت باهتمام كبير لدى أسواق الأوراق المالية العالمية والشركات المساهمة المدرجة فيها ولدى المستثمرين بشكل خاص، يأتي هذا الاهتمام من أهمية الإفصاح الطارئ في توفير فكرة كافية عن الإجراءات الجديدة والمستجدات التي قامت فيها الشركة، والمتغيرات المهمة والمؤثرة على مساراتها، مما قد يؤدي إلى توجه المستثمرين إلى الاستثمار في بعض الشركات أكثر من شركات أخرى.

2 مشكلة البحث:

تعد سوق دمشق للأوراق المالية من الأسواق المالية الناشئة والتي تحتاج بشكل كبير لجذب المدخرات وإقناع المدخرين بشراء أسهم الشركات المدرجة فيها، مما يتطلب من هذه السوق والشركات المدرجة فيها القيام بدور أكبر بمحاولة إعطاء معلومات أكثر ومطالبة الشركات المدرجة بتقديم الافصاحات الطارئة لديهم.

إن تأثير الافصاحات الطارئة في أسعار الأسهم والعائد السوقي تكتسب أهمية كبيرة لدى المستثمرين، حيث يؤدي التغير في أسعار الأسهم الى نتائج اقتصادية على المستثمرين.

وانطلاقا من هذا فإنه يمكن التعبير عن مشكلة هذه الدراسة من خلال التساؤلين التاليين:

1. هل يؤثر الإفصاح الطارئ في العائد السوقي للسهم؟
2. هل يؤثر الإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم؟

3 أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية تأثير معلومات الافصاحات الطارئة التي تقدمها الشركات المساهمة في أسعار الأسهم والعائد السوقي لها.

كما إن الاهتمام بالإفصاح الطارئ له أهمية خاصة عند المستثمرين كونه يوفر لهم معلومات هامة عن الأحداث الطارئة لدى الشركات، بالإضافة إلى أن الاهتمام المتزايد لدى المستثمرين عالمياً بالإفصاح الطارئ الذي تقدمه الشركات هو ما دفع الباحث إلى الاهتمام بدراسة هذا النوع من الإفصاح وتأثيره على أسعار الأسهم والعائد السوقي للأسهم في الشركات المدرجة في بورصة دمشق.

4 أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة ما إذا كان للإفصاح الطارئ أثر في العائد السوقي للسهم؟
2. معرفة ما إذا كان للإفصاح الطارئ أثر في أسعار الأسهم؟

5 منهج البحث:

يقوم البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تمَّ جمع المعلومات اللازمة للبحث من المصادر الأولية والثانوية من خلال دراسة بعض المراجع والدراسات السابقة والقيام بتحليل العلاقة بين الافصاحات الطارئة والتغير في أسعار الأسهم، وتم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

6 فرضيات البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه يمكن للباحث صياغة الفرضين الآتيين:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في العائد السوقي للسهم.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم.

7 الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة (جحجوح، 2017) "أثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة الى قياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الافصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الافصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وبيان أثر مستوى الافصاح غير المالي في القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والبحوث والمجلات العلمية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير السنوية لعينة الدراسة المكونة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى الافصاح غير المالي للشركات المدرجة مرتفع نسبياً، إضافة إلى عدم وجود أثر لمدى التزام الشركات بالإفصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية على القيمة السوقية لها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية المستثمرين بزيادة الاهتمام بالمعلومات غير المالية المفصح عنها عند اتخاذ أي قرار استثماري.

2- دراسة (فاضل، 2017) "أثر حجم التداول على أسعار الأسهم للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة 2015-2016".

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة (قيمة الأسهم المتداولة، عدد أيام التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد الصفقات ومعدل دوران السهم) في المتغير التابع (أسعار الأسهم).

وقد شملت عينة الدراسة مجموعة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي موزعة على 30 مؤسسة، واعتمد الباحث على المعلومات التي يقدمها سوق عمان.

توصلت الدراسة عند استخدام النموذج المتعدد الى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين أسعار أسهم مؤسسات العينة، أما من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (قيمة الأسهم المتداولة، عدد أيام التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد الصفقات) كل على حدى مع أسعار الأسهم، في حين لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل معدل دوران السهم والمتغير التابع سعر السهم.

أوصت الدراسة بضرورة التأكد من أن سوق عمان المالي يتمتع بنوع من الكفاءة، والتأكد من انتظام حركة السوق المدروس، والتأكد من استمرارية تداول الأسهم في البيئة المختارة خلال كامل فترة الدراسة.

3- **دراسة (دحدوح، حمادة 2014) "دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".**

هدف البحث الى دراسة دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات التي وزعت على عينتي الدراسة وهما المدققون الخارجيون المعتمدون في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمدققون الداخليون في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واعتمد على برنامج spss في تحليل البيانات واختبار الفروض.

توصل البحث إلى ان الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات في سوق دمشق للأوراق المالية من وجهة نظر عينتي الدراسة، كما أنه لا توجد فروق احصائية بين آراء عينتي الدراسة.

4- **دراسة (الصعيدي، 2011): "العوامل المؤثرة على معدل العائد السوقي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في معدل العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري والبيانات السنوية لعائدات الأسهم والقوائم المالية، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية بالإضافة لأسلوب بناء المحافظ الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النجاح ومعدل العائد السوقي للسهم، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التوزيعات/السعر وبين معدل العائد السوقي للسهم، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح ومعدل العائد السوقي للسهم.

أهم توصيات الدراسة بضرورة قيام الشركات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح بتبني سياسة توزيع الأرباح، والعمل على زيادة نسبة التوزيع.

5- دراسة (العوض، 2010) "أثر الافصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها"

هدفت الدراسة الى اختبار ثلاث فرضيات تمثلت الأولى في أن هناك علاقة طردية بين الافصاح واسعار الأسهم بالسوق المالي، والثانية تمثلت في أن توقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، بينما الأخيرة تمثلت في أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التداول ودرجة الافصاح عن المعلومات المحاسبية.

ولإثبات هذه الفرضيات تم تحليل التقارير المالية للشركات المدرجة أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن اسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية تعكس المعلومات المتاحة عن هذه الأسهم، ولكي يتمكن المستثمر من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة يجب تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم.

وكانت أهم توصيات الباحث: العمل على حث الشركات على مزيد من الايضاح والشفافية في التقارير المالية.

6- دراسة (يوسف، 2008):"تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في عائد السهم، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2000-2006).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين معدل التضخم وعوائد السهم، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين عدد العاملين وعوائد الأسهم، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين حجم رأس الشركات وعوائد الأسهم.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1- دراسة: (Moghaddam، 2014) بعنوان:

"Effect of voluntary disclosure on stock prices of listed firms in Tehran Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل على تأثير الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية حول أسعار أسهم الشركات في بورصة طهران.

وقد تكونت عينة الدراسة من شركات مدرجة في بورصة طهران، وعددها 55 شركة خلال فترة زمنية امتدت من 1965 إلى 1971 حيث تم اختيارها من المجتمع المستهدف، كان المتغير التابع هو سعر السهم والمتغير المستقل هو الافصاح عن المعلومات المالية وتشمل متغيرات التحكم: معدل العائد على الأصول، ربحية السهم، حجم الشركة، سعر الذهب وأسعار الصرف.

استخدمت الدراسة نماذج الانحدار متعدد المتغيرات لاختبار الفرضيات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين الافصاح الاختياري وسعر السهم.

2- دراسة (Mousa، 2015) بعنوان:

"THE EFFECT OF FINANCIAL STATEMENT DISCLOSURE ON STOCK PRICES ON INDUSTRIAL SHAREHOLDING COMPANIES"

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير افصاحات التقارير المالية عن أسعار الأسهم على الشركات المساهمة الصناعية، والتحقق من ارتباط معلومات التقارير المالية بأسعار الأسهم وحجم التداول، وبالتالي التحقق من قدرة المستثمرين على تحقيق عائد مادي من خلال هذه المعلومات.

هذه الدراسة هي نتيجة لتقييم سلوك أسعار الأسهم على أساس التحركات اليومية. حيث جرت محاولة لتحليل أسعار الأسهم لجميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السوق لتقدير العائد الطبيعي والنسبة المئوية لتغير أسعار الأسهم اليومية لتقدير العائد الفعلي.

وجدت الدراسة أنه لم يكن لمحتوى معلومات التقارير المالية تأثير على أسعار الأسهم وبالتالي لم يستطع المستثمرون استخدام هذه المعلومات لتحقيق كسب عائد غير طبيعي.

8- الإطار النظري وعرض البحث:

الإفصاح الطارئ

ينال الإفصاح الطارئ أهمية كبيرة في الأسواق المالية، نظراً لدوره في إيصال معلومات جوهرية تؤثر في قرارات المستثمرين، لاسيما أداء الشركة وعملياتها، وقد حظي هذا النوع من الإفصاح باهتمام الهيئات المشرفة على عمل الأسواق المالية،

فأصدرت التعليمات الخاصة به في أنظمة الإفصاح الصادرة عنها، بغرض تنظيمه ومتابعته حتى لا يؤدي إلى إشاعة معلومات غير صحيحة أو نشر معلومات مضللة.

مفهوم الإفصاح الطارئ وأهميته

يعتبر الإفصاح الطارئ واحداً من الإفصاحات التي يجب متابعتها والاهتمام بها، نظراً لتأثيره في قرارات المستثمرين، فأي معلومة صحيحة تصل في الوقت المناسب من شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي على قرارات المستثمرين، مما يدفعنا للقول بأن هناك علاقة إيجابية ما بين الإفصاح الطارئ وقرارات المستثمرين، وتتمثل تلك القرارات في عملية تسعير الأوراق المالية أو حجم تداول هذه الأوراق في السوق.

وقد تعددت التعريفات التي صدرت عن مؤسسات وباحثين تناولوا هذا النوع من الإفصاح، فقد عرف الإفصاح الفوري (الطارئ) بأنه: "الإفصاح الفوري واللحظي عن كافة الأحداث الجوهرية التي قد تؤثر على سعر الورقة المالية إيجاباً أو سلباً، ويتم ذلك فور حدوث الحدث حتى لا تتاح الفرصة لاستغلال تلك المعلومات استغلالاً سيئاً لكونها معلومات داخلية يجب الإعلان عنها فوراً للسوق بأكمله" (الجليلاتي، 2008).

وقد أطلق نظام الإفصاح السوري على هذا الإفصاح بالإفصاح الطارئ، إذ يجب على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وبأية وسيلة يتحقق من خلالها السرعة المطلوبة، ويتطلب هذا الأمر إصدار بيان علني عند توافر أي معلومة جوهرية (نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية 2006).

ويعرف الباحث الإفصاح الطارئ بأنه: الإفصاح الفوري واللحظي عن الأحداث الجوهرية والمهمة التي قد تحدث في المنشأة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في سعر الورقة المالية، وبالتالي في نتائج تحليلات وتقديرات أصحاب المصالح، والتي في النهاية سوف تؤثر في القرار الاستثماري في السوق المالية.

الإفصاح الطارئ وفق تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:

تناول نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية موضوع الإفصاح الطارئ في المادة الثالثة عشر منه، حيث أوجب على الشركات الإفصاح عما يلي:

أولاً: التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

1. موجودات الشركة.
2. الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.
3. هيكل رأس المال.
4. التقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه.
5. التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها.
6. منتجات الشركة.

ثانياً: الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة أو إلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع عنها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

ثالثاً: العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة ومركزها المالي.

رابعاً: الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع في المركز المالي للشركة.

خامساً: أي خسائر مادية مفاجئة أثرت في المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

سادساً: قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر في أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

1. إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
2. التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أوفي غايات الشركة وأسواقها.
3. الشروع في الاندماج.
4. توزيع الأرباح.
5. شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
6. التصفية الاختيارية.

سابعاً: قرارات الهيئة العامة للشركة.

ثامناً: الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

تاسعاً: تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أو استقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

عاشراً: توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

إحدى عشر: الدعاوي التي أقامتها أو أقيمت عليها بشأن نزاعات قضائية أو عمالية قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم:

تحظى تغيرات أسعار الأوراق المالية في جميع البورصات باهتمام كبير لدى فئات عديدة في المجتمع وتحديدا فئة المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم، ويمكن اعتبار عامل تغير سعر الورقة المالية مؤشراً هاما في عالم الاستثمار.

حاول العديد من الباحثين وصف العوامل المؤثرة في أسعار الأوراق المالية، حيث توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر السهم في السوق وأهمها:

1- القيمة الدفترية: حيث يهتم معظم المستثمرين بالسعر الذي يتداول به السهم خاصة إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، وهذا يفسر على أنه اشارة للشراء (حنفي، 2003،ص238). ويعتمد بعض المحللين استراتيجية القيمة كمفتاح للنجاح في شراء الأسهم وتقول هذه الفرضية أن الأسهم التي تكون قيمتها السوقية/ قيمتها الدفترية) متدنية تحقق معدلات أعلى من تلك الأسهم التي تكون (قيمتها السوقية/ قيمتها الدفترية) مرتفعة (الذهبي 1997،ص 64).
2- الأرباح المحققة: يعتبر ربح الشركة من المحددات الأساسية لسعر السهم، لذلك ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة أرباحها كما ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع اتجاه أرباحها الى الانخفاض (حنفي 2003،ص234).
3- توزيعات الأرباح: إن تحقيق الأرباح في الشركات المساهمة يكون بزيادة مجموع الايرادات خلال السنة المالية عن مجموع المصاريف والاستهلاكات خلال نفس السنة(نمر،1997،ص7).
4- توقعات المستثمرين والمحللين الماليين حول مستقبل الشركة: إن تحديد القيمة الحقيقية للسهم هي الهدف الذي يرمي اليه التحليل الأساسي، وهي أيضا حجر الزاوية في اتخاذ القرار الاستثماري، ولتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم، يجب على المستثمرين والمحللين الماليين تقدير الربحية المستقبلية للسهم (هندي،1997).
5- الأوضاع الاقتصادية: تتأثر الحالة الاقتصادية للدولة بمتغيرات أهمها درجة النمو الاقتصاد في الدولة، مستوى التضخم، سعر الفائدة، نسبة البطالة (هندي،1997،ص215).

أنواع الأسعار التي تعلن عنها بورصة دمشق:

يتم الاعلان في بورصة دمشق عن الأسعار الآتية[1]:

1- السعر المرجعي: السعر الذي تحدد على أساسه الحدود العليا والدنيا للتداول على الورقة المالية، والذي يمثل سعر إغلاق الورقة المالية في اليوم السابق.

2- سعر الافتتاح: أول سعر يتم التداول عليه خلال جلسة التداول.

3- سعر الإغلاق: هو السعر الوسطي المحتسب في نهاية جلسة التداول.

كما يحق للسوق وفق المادة 41 من تعليمات التداول تعديل سعر تداول الورقة المالية على أن تقوم بإعلام الهيئة فور القيام بذلك.

في كل من الحالات التالية:

1. في حالات توزيع الأرباح.
2. في حالات الأحداث الهامة للشركات وفقاً للإجراءات المتبعة والصادرة عن السوق.
3. أية حالات أخرى ترى السوق فيها ضرورة تعديل سعر الورقة المالية، شريطة الحصول على موافقة الهيئة.

9-الدراسة التطبيقية:

1- **عينة البحث:** تم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في سورية والبالغ عددها وفقاً لموقع سوق دمشق للأوراق المالية 24 شركة، وشملت عينة البحث كافة الشركات في مجتمع البحث خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2017، باستثناء الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات- نماء (NAMA)، بسبب إيقاف أسهمها عن التداول منذ تاريخ 2013/10/22 وحتى الآن، وقد تم الحصول على البيانات من الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية.

2- قياس المتغيرات:

- **المتغير المستقل (الإفصاحات الطارئة):** تم قياس الإفصاح الطارئ من خلال جمع الإفصاحات الطارئة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية لكل شركة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 حتى 2017 م، ولكل ربع سنة، بحيث تم إعطاء رقم واحد لنشر الإفصاح الطارئ ورقم صفر لعدم نشر الإفصاح الطارئ، للوقوف على التغيرات في سعر السهم الناتجة عن الإفصاح الطارئ.

[1] موقع سوق دمشق للأوراق المالية، نظام تعليمات التداول، رقم325.

الجدول رقم (1): أنواع الافصاحات الطارئة

نوع الافصاح الطارئ
حوادث حرائق وكوارث
تغييرات في مجلس الإدارة
تغييرات في ملكية اسهم الشركة التي تحدث تأثيرا في السيطرة عليها
خسائر مادية مفاجئة
صفقات كبيرة تعقدها الشركة
دعاوى أقامتها او أقيمت على الشركة
قرارات مجلس الادارة الهامة
توقف الشركة أو أحد فروعها عن العمل
هيكل رأس المال
التغييرات في الاستثمارات الرأسمالية

المصدر: التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة

ويبين الجدول التالي الافصاحات الطارئة للشركات خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 حتى 2017 حيث تم إعطاء رقم /1/ لنشر الإفصاح الطارئ ورقم /0/ لعدم نشر الإفصاح الطارئ

الجدول رقم (2): الافصاحات الطارئة للشركات من 2014 حتى 2017

	2015					2014	
الشركة	1/1/2014-30/3/2014	1/4/2014-31/6/2014	1/7/2014-30/9/2014	1/10/2014-31/12/2014	1/1/2015-30/3/2015	1/4/2015-31/6/2015	1/7/2015-30/9/2015	1/10/2015-31/12/2015
بنك سوريا الدولي الإسلامي	1	2	2	0	2	0	0	0
البنك العربي-سورية	1	2	1	1	0	0	0	1
بنك سورية والخليج	1	0	0	0	1	0	0	0
بنك الشرق	1	1	1	1	1	0	1	0
بنك قطر الوطني-سورية	0	2	0	1	1	2	1	0
بنك عودة	0	1	0	1	0	0	0	1
بنك بيبلوس	0	1	1	0	0	0	0	0
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0	1	0	0	1	0	0	0
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0	0	1	0	1	0	1	2
فرنسبنك	0	0	1	0	0	0	1	0
بنك الشام	0	0	0	0	1	0	1	0
بنك البركة	0	0	0	0	0	1	0	0
بنك الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك سورية والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0
سولدارتي للتأمين	1	0	0	0	0	1	0	0
العقيلة للتأمين التكافلي	0	1	0	0	1	0	0	1
المتحدة للتأمين	0	0	1	2	0	0	0	2
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0	0	0	1	1	1	0	0
آروب سورية	0	0	0	0	1	0	0	0
السورية الكويتية للتأمين	0	0	0	0	0	0	1	0
الأهلية للنقل	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموعة المتحدة للنشر	0	0	0	0	0	0	0	0
الشركة الأهلية لصناعة الزيوت	0	0	1	0	1	1	0	0

تتمة جدول (2):

	2017				2016			
الشركة	1/1/2016-30/3/2016	1/4/2016-31/6/2016	1/7/2016-30/9/2016	1/10/2016-31/12/2016	1/1/2017-30/3/2017	1/4/2017-31/6/2017	1/7/2017-30/9/2017	1/10/2017-31/12/2017
بنك سوريا الدولي الإسلامي	0	0	0	0	1	0	1	0
البنك العربي-سورية	1	0	0	0	1	1	0	2
بنك سورية والخليج	0	0	0	0	0	1	1	1
بنك الشرق	0	0	0	0	0	1	0	0
بنك قطر الوطني-سورية	0	1	0	1	0	0	0	1
بنك عودة	0	0	0	1	0	0	0	0
بنك بيبلوس	0	1	0	0	0	0	1	2
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0	0	0	0	1	0	0	0
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0	1	2	0	0	0	0	0
فرنسبنك	0	0	0	0	3	0	0	3
بنك الشام	0	0	0	0	1	0	1	0
بنك البركة	1	0	0	0	1	0	0	0
بنك الأردن	0	0	0	1	0	0	0	0
بنك سورية والمهجر	0	0	0	0	0	1	1	1
سولدارتي للتأمين	1	0	0	0	0	0	0	0
العقيلة للتأمين التكافلي	0	0	1	0	0	0	0	0
المتحدة للتأمين	0	1	1	0	0	0	0	1
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0	0	0	0	0	0	0	0
أروب سورية	0	0	0	1	1	1	0	0
السورية الكويتية للتأمين	0	0	0	0	0	0	0	0
الأهلية للنقل	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموعة المتحدة للنشر	0	0	0	0	0	0	0	0
الشركة الأهلية لصناعة الزيوت	0	0	0	1	0	1	0	1

المصدر: الافصاحات الطارئة لعينة الدراسة

- **المتغير التابع:**

1- **السعر السوقي للسهم:** تم جمع أسعار الأسهم لكل ربع سنة للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 حتى 2017، وذلك من الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية، ويبين الجدول التالي أسعار الأسهم هذه:

الجدول رقم (3): أسعار أسهم الشركات من 2014 حتى 2017

2015				2014				
ربع4	ربع3	ربع2	ربع1	ربع4	ربع3	ربع2	ربع1	
98.07	90.02	94.20	102.50	109.70	123.68	136.28	112.48	Sib
184.18	184.18	184.18	184.18	182.00	182.00	180.36	169.00	ARBS
102.55	108.50	108.50	115.00	117.16	117.16	115.25	122.00	SGB
135.00	135.00	135.00	130.25	130.25	130.25	130.25	132.75	SHRQ
101.66	93.75	91.25	106.50	119.72	124.00	127.23	125.44	QNB
226.47	231.25	231.25	231.25	231.25	240.43	140.43	222.14	BASY
122.50	125.00	125.00	125.00	124.50	124.50	124.50	108.00	BBS
142.00	153.50	156.50	162.75	166.00	166.00	172.75	170.25	IBTF
332.25	339.00	339.00	352.75	352.75	359.75	330.76	297.64	BBSF
95.75	91.5	93.75	93.56	96	96.49	99.52	95.37	FSBS
92.74	87.75	87.1	95	104.25	102.50	112.00	100	CHB
140.77	114.03	111.98	123	125.87	100	100	100	BBSY
98.00	85.25	86.00	87.50	89.75	92.75	96.50	98.00	BOJS
235.00	235.00	235.00	235.00	229.00	228.00	225.00	219.77	BSO
112	112	112	112	112	112	112	112	SAIC
81.50	86.75	86.75	87.50	87.50	92.00	94.50	93.96	ATI
160.00	160.00	146.00	152.00	155.10	155.10	155.10	163.10	UIC
118.25	118.25	118.25	143.25	143.25	130.49	118.50	133.50	NIC
159.75	159.75	159.75	172.90	172.90	178.90	178.90	178.90	AROP
120.66	120.66	120.66	120.66	120.66	120.66	120.66	120.66	SKIC
162.00	162.00	162.00	177.00	177.00	177.00	180.50	190.50	AHT
254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	UG
287.50	261.75	261.75	233.18	220.00	202.48	206.25	207.27	AVOC

2017				2016				
ربع4	ربع3	ربع2	ربع1	ربع4	ربع3	ربع2	ربع1	
1,414.32	416.20	346.5	441.49	200.76	181.98	177.00	168.56	Sib
455.83	364.82	393.25	224.5	177.00	184.18	184.18	184.18	ARBS
307.99	220.8	258	263.36	99.75	105.36	105.36	98.25	SGB
441.75	247	235.25	185	160.00	148.33	145.50	143.00	SHRQ
609.68	393.34	353	438.11	189.31	158.63	146.08	160.13	QNB
562.5	381.25	314.25	259	213.50	226.00	226.33	226.33	BASY
345.25	181.25	181.25	142.75	136.00	135.00	131.75	131.75	BBS
807.28	395.1	365.5	425.27	160.00	136.56	137.50	134.75	IBTF
609	477.25	374.75	357	340.00	332.25	332.25	332.25	BBSF
515.93	385.8	333.75	451.5	111	101.75	100	103	FSBS
809.38	434.21	418.86	445.12	189.79	158.18	140.2	146.87	CHB
1,612.49	712.05	611.5	603.58	288.5	229.95	252.25	205.07	BBSY
422.44	343.25	394.5	394.5	108.00	109.00	109.00	105.64	BOJS
772	411.25	338.75	307.5	266.00	255.00	255.00	255.00	BSO
129.25	112	112	112	112	112	112	112	SAIC
376.73	282.75	338.75	379.83	105.50	103.62	99.50	106.01	ATI
417.5	222.5	174.9	175.25	175.25	175.25	167.19	180.00	UIC
312.5	159	119.25	118.75	118.75	118.75	118.75	118.25	NIC
269	182.75	166	150.43	150.43	150.43	150.43	157.43	AROP
338.25	338.25	181.5	166.25	133.04	128.75	131.36	128.13	SKIC
476	279.29	282.25	160.25	165.25	165.25	150.00	162.00	AHT
256	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	UG
694.5	469.38	388	477.22	486.79	516.50	403.50	316.75	AVOC

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

2- **العائد السوقي للسهم:** تم حساب العائد السوقي للسهم لكل ربع سنوي للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 حتى 2017، وذلك من خلال الفرق بين سعر السهم السوقي آخر الفترة وسعر السهم السوقي في بداية الفترة.

اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرض الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم.

تم اختبار الفرض الأول من خلال اختبار العلاقة بين الإفصاح الطارئ والعائد السوقي للسهم، وذلك باستخدام دالة الانحدار التالية:

$$MR_{i,t} = \alpha_{i,t} + \beta_1 Dis_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$Dis_{i,t}$: الإفصاح الطارئ للشركة i عن الفترة الزمنية t.

$MR_{i,t}$: العائد السوقي للسهم للشركة i عن الفترة الزمنية t .

ويبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإفصاح الطارئ والعائد السوقي للسهم:

الجدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإفصاح الطارئ والعائد السوقي للسهم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.076[a]	.006	.003	95.37205
a. Predictors: (Constant), Dis				

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.614	5.657		3.820	.000
	Dis	13.087	8.951	.076	1.462	.145
a. Dependent Variable: MR						

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن معامل الميل للإفصاح الطارئ بلغ 13.087، بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.145 وهي أكبر من 0.05، كما أن معامل فيشر بلغ 2.138 بمستوى معنوية قدرها 0.145 وهي أكبر من 5%، أما معامل التحديد فقد بلغ 0.6% وهو منخفض جداً، أي أن الإفصاح الطارئ ليس له علاقة بعائد السهم السوقي، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن: "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في العائد السوقي للسهم**"، ونرفض الفرضية البديلة.

2- اختبار الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم.

تم اختبار الفرض الثاني من خلال اختبار العلاقة بين الإفصاح الطارئ وأسعار الأسهم، وذلك باستخدام دالة الانحدار التالية:

$$PR_{i,t} = \alpha_{i,t} + \beta_1 Dis_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$Dis_{i,t}$: الإفصاح الطارئ للشركة i عن الفترة الزمنية t.

$PR_{i,t}$: السعر السوقي للسهم للشركة i عن الفترة الزمنية t .

ويبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإفصاح الطارئ والسعر السوقي للسهم:

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإفصاح الطارئ والسعر السوقي للسهم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.063[a]	.004	.001	160.58769
a. Predictors: (Constant), Dis				

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	211.536	9.594		22.049	.000
	Dis	18.209	15.097	.063	1.206	.229
a. Dependent Variable: Pr						

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن معامل الميل للإفصاح الطارئ بلغ 18.209، بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.229 وهي أكبر من 0.05، كما أن معامل فيشر بلغ 1.455 بمستوى معنوية قدرها 0.229 وهي أكبر من 5%، أما معامل التحديد فقد بلغ 0.4% وهو منخفض جداً، أي أن الإفصاح الطارئ ليس له علاقة بسعر السهم السوقي، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم**"، ونرفض الفرضية البديلة.

10-النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- عدم وجود علاقة بين الإفصاح الطارئ والعائد السوقي للسهم للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في العائد السوقي.

2- عدم وجود علاقة بين الإفصاح الطارئ والسعر السوقي للسهم للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح الطارئ في أسعار الأسهم.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن البحث يوصي بما يلي:

1- ضرورة التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح الطارئ القانونية.

2- تفعيل دور الجهات الرقابية للرقابة على الشركات المساهمة العامة والتأكد من التزامها بمتطلبات الإفصاح القانونية، وزيادة الوعي حول أهمية الإفصاح الطارئ وضرورة إعلام المساهمين بالأحداث الجوهرية الحاصلة في الشركة.

11-قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الجليلاتي، محمد (2008) "مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها"، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سورية.

2- جحجوح، محمد ماجد، (2017) أثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين"(دراسة تطبيقية)، غزة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة.

3- حنفي، عبد الغفار، (2003)، بورصة الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

4- دحدوح، حسين، حمادة، رشا، (2014) "دور الافصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية)"، جامعة دمشق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد 2.

5- الذهبي، خالد، (1997)، استراتيجيات التعامل بالأسهم وتطبيقاتها على الأسهم المتداولة في سوق عمان المالي، مجلة المساهم، العدد (3)، عمان.

6- العوض، سماح الشيخ عبد الله، (2010)" أثر الافصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

7- فاضل، سفيان، (2017) "أثر حجم التداول على أسعار الأسهم للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة 2015-2016"، جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8- الصعيدي، اسماعيل جميل، (2011) "العوامل المؤثرة على معدل العائد السوقي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، جامعة الأزهر، غزة.

9- نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، (2006)، تعاريف وأحكام تمهيدية، القرار رقم /3943/ الصادر عن مجلس الوزراء.

10- نمر، محسن، (1997)، توزيع الأرباح وسياسة التوزيعات، مجلة المساهم، العدد (3)، عمان، ص 2: ص 7.

11- هندي، منير، (1997)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية.

12- يوسف، دانة بسام محمد، (2008)، " تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي" جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الادارية والمالية.

المراجع باللغة الانكليزية:

1- Mousa, Shukairi Nori,(2015)"THE EFFECT OF FINANCIAL STATEMENT DISCLOSURE ON STOCK PRICES ON INDUSTRIAL SHAREHOLDING COMPANIES, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 07, October."

2- Moghaddam Abolfazl Ghadir"(2014) Effect of voluntary disclosure on stock prices of listed firms in Tehran Stock Exchange, Applied mathematics in Engineering, Management and Technology 2 (6),449-454, www.amiemt-journal.com.

استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VaR لدراسة أثر مخاطر محفظة سوق دمشق للأوراق المالية في عائد ومخاطر أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل

د. أسمهان خلف* د.عثمان نقار** احلام دقاق***

(الإيداع: 28 كانون الثاني 2020 ، القبول: 1 حزيران 2020)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى استقرارية المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010–2019)، إلى جانب قياس مخاطرة المؤشر باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر، ودراسة أثر هذه المخاطرة في كل من عائد ومخاطرة أسهم المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية للفترة 2010–2019.

أظهرت نتائج الدراسة أنّ الحركة العامة لسوق دمشق خلال الفترة المدروسة كانت غير مستقرة، بل وكانت تصاعدية خاصة في الأعوام 2017 حتى 2019، كما بينت الدراسة الاحصائية عدم وجود أثر لمخاطر المؤشر في كل من عائد ومخاطرة أسهم المصارف التجارية، إلى جانب وضوح وجود علاقة عكسية بين مخاطر المؤشر باستخدام القيمة المعرضة للخطر وعائد أسهم المصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، مؤشر السوق، عائد الأسهم، مخاطرة الأسهم، نموذج القيمة المعرضة للخطر.

*أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

** أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

*** طالبة دراسة عليا (دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

Use the Var Model to Study the Effect of the Risks of the Damascus Stock Exchange Portfolio on the Returns and Risks of Shares of the International Bank for Trade and Finance

Dr. Asmhan Khalaf * Dr. Othman Naqar Ahlam dakak*****

(Received: 28 January 2020, Accepted: 1 June 2020)

Abstract:

This study aimes to study the stability of the general index of Damascus Stock Exchange during the period 2010-2019, in addition to measuring the index risk using the value-at-risk model, and studying the impact of this risk on both the returns and risk of shares of the private commercial banks operating in Syria for the 2010 period 2019. The most important finding of the study is that the general activity of Damascus market during the period in question was unstable. Rather, it was increasing especially between 2017 and 2019. The statistical study also showes that there was no impact of the index risks on the returns and risk of the shares of these banks; nor, it was clear, was there any reversed relationship between the risk of the index using the value at risk and the returns of these banks on shares.

Key words: Financial Risk, Market Index, Stock Return, Stock Risk, Value-at-Risk Model.

*Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama-University.

** Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama-University.

*** PhD student, Faculty of Economics, Hama-University

1- المقدمة:

يتعرض الاستثمار في الأوراق المالية لمخاطر عديدة، تتفاوت هذه المخاطر باختلاف نوع الأوراق المالية، وما قد تتعرض له من تقلبات في أسعارها، ومنها ما قد ينتج عن تقلبات أسعار الصرف وغيرها من المخاطر، والتي بدورها تمثل مرتكزاً أساسياً في عمليات الاستثمار في القطاع المالي والاقتصادي، كما أنّها تتسم بقدر من عدم التأكد بشأن المستقبل، ومن ثم يصعب على المستثمر أن يحدد بدقة حجم العائد الذي يتوقعه، إلا أنّه يسعى دائماً لربط معدل العائد على الاستثمار بدرجة المخاطرة، ويعد اختيار الاستثمار الذي تلائم عوائده مخاطره من القرارات المهمة بالنسبة له، لذا فهو يسعى دائماً لقياس هذه المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.

وقد نال موضوع المخاطرة اهتمام الباحثين الاقتصاديين لما له من تأثير على كافة الاستثمارات ومتغيرات الاقتصاد، من جهة أخرى تعد متابعة حركة أسواق المال معياراً يقوم على دراسة حالة السوق ومعرفة تأثيره في عائد ومخاطرة الأسهم المدرجة في السوق، إلى جانب تحديد مدى استجابة أسعار الأسهم للحركة العامة لمؤشر السوق، ومن ثم يدرك المستثمرون أهمية تأثير الأحداث الاقتصادية في صعود أو هبوط هذا المؤشر والتي بدورها تؤثر في تقلبات أسعار الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وبما أنّ المؤشرات كانت قد صُممت لقياس حالة السوق ككل، وفي حال صممت بخبرة ودراية، فإنّه يمكن لها أن تعكس حالة النشاط الاقتصادي بكفاءة، لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية قياس مخاطر محفظة السوق ممثلةً بقياس قيمة الخسارة القصوى التي يمكن أن يتعرض لها مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VaR، بوصفة نموذجاً حديثاً لقياس مخاطر المحفظة، وبما ينسجم مع ما ورد ضمن اقتراحات لجنة بازل الثالثة والتي دعت إلى القيام برقابة مشددة للمخاطر المرتبطة بالنظام المالي، والتي أوصت باستخدام هذا النموذج لقياس المخاطر السوقية وفق أسس سليمة وعقلانية، ومن ثم توجه البحث لمعرفة مدى تأثير هذه المخاطرة في عائد ومخاطرة أسهم المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في دراسة مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر، وانعكاسها على عائد ومخاطر أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، إلى جانب دراسة الحركة العامة لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، ويمكن تلخيص هذه المشكلة بالتساؤلات التالية:

1. هل هناك استقرار في مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة؟
2. إلى أي مدى تؤثر مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمخاطر المؤشر في عائد أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل؟
3. إلى أي مدى تؤثر مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمخاطر المؤشر في مخاطر أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل؟

3- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مدى الاستقرار في مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة.
- قياس أثر مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمخاطر المؤشر في عائد أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- قياس أثر مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمخاطر المؤشر في مخاطر أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

4- أهمية البحث:

الأهمية النظرية للبحث: تتجلى أهمية البحث النظرية من أهمية عنصر المخاطرة بشكل عام وأثره على متغيرات الاقتصاد بمختلف أنواعها، أما على المستوى الخاص فتظهر أهمية البحث من أهمية قياس مخاطر محفظة السوق المالي متمثلة بمؤشر السوق، وتحديد أثرها في عائد ومخاطرة أسهم المصرف المدروس، وذلك من خلال استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر كأحد المقاييس الاحصائية الدقيقة لقياس مخاطر المحفظة الاستثمارية.

الأهمية العملية للبحث: تتجلى أهمية البحث العملية من خلال استخدام النتائج، والتعمق بها وقياس مخاطر المحفظة باستمرار من قبل المهتمين والمحللين الماليين بشكل عام، وإدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بشكل خاص لاتخاذ القرار المناسب ومعرفة وضع السوق من جهة، وانعكاسه في عائد ومخاطر أسهم المصرف من جهة أخرى، خاصة في ظل استخدام أحد أهم المقاييس دقة وهو القيمة المعرضة للخطر.

5- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضيات الآتية:

- عدم استقرار مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في عائد أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في مخاطرة أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

6- منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بحيث تم الاعتماد في الجانب النظري على استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث من خلال التعريف بعنصر المخاطرة، والمخاطر المالية بأنواعها، ومؤشرات قياس عائد ومخاطرة الأسهم، وكذلك التعريف بنموذج القيمة المعرضة للخطر ومنهجيات حسابه، وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية من خلال قياس الخسارة القصوى لمؤشر السوق بوصفه متغيراً مستقلاً باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر، وتحديد أثره في عائد ومخاطر الأسهم بوصفها متغيراً تابعاً، وتحليل نتائج الاختبارات الاحصائية وتفسيرها.

7- حدود البحث:

تم تقسيم حدود البحث إلى:

- حدود مكانية: تمثلت بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل كدراسة حالة (عينة قصدية) كأحد المصارف التجارية المدرجة في السوق النظامي والأقدم من حيث تأسيسه، وذلك من خلال البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيانات مؤشر سوق دمشق عن نفس الفترة.
- حدود زمانية: حيث تمت الدراسة التطبيقية ضمن الفترة 2010 وحتى 2019م.

8- متغيرات البحث:

تتكون متغيرات الدراسة من:

- المتغير المستقل متمثلاً بمخاطرة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VaR.
- المتغير التابع متمثلا بعائد ومخاطرة أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

9- الدراسات السابقة:

دراسة (كاظم، حيدر، 2018)

بعنوان: أثر المخاطرة المالية القِطرية في عائد ومخاطرة الأسهم العادية- دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المصارف المدرجة في السوق المالي في العراق ومدى تناغم حركة هذا القطاع مع الحركة العامة للسوق في جانب العائد والمخاطرة، وقياس أثر المخاطرة المالية للعراق بحسب تصنيف الدليل الدولي للمخاطر القطرية على العوائد الفعلية لأسهم المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار القطاع المصرفي العراقي كعينة من القطاعات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الحركة العامة في السوق خلال مدة الدراسة كانت تنازلية وهذا ما يوضح تذبذب السوق المالي وتدهوره، كما أشارت إلى ضعف تأثير المتغير المستقل والمتمثل بالمخاطرة المالية الخاصة بالعراق في العوائد الفعلية لأسهم المصارف.

دراسة (مقدم، ليلى، 2017)

بعنوان" دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقاربة القيمة المعرضة للمخاطر":

هدفت الدراسة إلى توضيح حجم المخاطر على عوائد الأسهم في كل من السوق السوداني والسوق الأردني كدراسة مقارنة بين السوقين على اعتبار أنّ الأول سوق إسلامي والثاني يغلب عليه الطابع الربوي، وعليه يمكن ملاحظة حجم مخاطر السوق المعروفة على عوائد أسهم كلا السوقين على اعتبار أنّ السوق الإسلامي خالي من المعاملات الربوية وبالتالي غياب عنصر المخاطرة المرتبط بتقلبات أسعار الفائدة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر، وكان من أهم نتائجها أنّ مقياس القيمة المعرضة للخطر من أهم المقاييس الكمية للمخاطر المالية، وهذا لما توفره من مزايا تتمثل في سهولة وسرعة حساب هذا المقياس، والدقة في إعطاء رقم وحيد يعبر عن حجم المخاطر التي يمكن أن تتحملها الأداة المالية أو المحفظة المالية ككل، كما أنّ هذا المقياس أوضح حجم الخسائر الفعلية في الأسهم المدرجة في بورصة السودان وبورصة الأردن أفضل مما هو عليه في حال اتباع أساليب أخرى.

دراسة (Kelvin, N., 2016)

بعنوان: The Effect of Market Risk on The Financial Performance of Commercial Banks in Kenya:

تأثير مخاطر السوق في الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السوق المالي في أداء المصارف التجارية في كينيا خلال الفترة بين عام 2010 و 2015، حيث تمت دراسة مخاطر السوق المالي حسب درجة الرافعة المالية وسعر الفائدة، بينما تم قياس الاداء المالي بعائد أسهم المصارف عينة الدراسة باستخدام النسب المالية والميزانية العمومية ل 42 مصرفاً في كينيا، وكان من أهم ما توصلت له هذه الدراسة، أنّ مخاطر السوق واحدة من العوامل التي لها تأثير في الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، كما أنّ مخاطر السوق تعد واحدة من العوامل التي لها تأثير سلبي في الأداء المالي للمصارف التجارية، والتعرض لمثل هذه المخاطر يقلل من أرباح المصرف.

وأخيرا تمثلت مساهمة هذه الدراسة بدراسة مخاطر محفظة السوق المالي ممثلة بمؤشر السوق وهو مالم تتعرض له الدراسات السابقة، في محاولة لمعرفة مخاطر المؤشر باستخدام أكثر النماذج الاحصائية دقة، إلى جانب معرفة حركة السوق المالي، ودراسة أثر هذه المخاطر في عائد ومخاطر أسهم المصرف المدروس.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1 مدخل مفاهيمي حول مفهوم المخاطرة والمخاطرة المالية وعائد ومخاطرة السهم العادي:

10-1-1 مفهوم المخاطرة:

تواجه المصارف والمؤسسات المالية عند ممارستها لأنشطتها العديد من المخاطر، وهذه المخاطر قد تهدد استمراريتها، وربما ينتهي بها الأمر إلى الإفلاس والخروج من عالم الأعمال، ولذلك يتوجب على المصرف التحوط ضد هذه المخاطر ومعرفتها قبل البدء بأي عمل استثماري.

وقد جاء في تعريف المخاطرة بأنّها حالة من عدم التأكد، التقلب أو احتمال الخسارة المرتبطة بالاستثمار في أصل ما، أو أنّ العائد الفعلي الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر يكون أقل من العائد المتوقع (مفلح وكنجو، 2019)

كما تم تعريف المخاطرة على أنّها عدم التأكد من النتائج، والاجراءات والأحداث، سواء كانت إيجابية أم سلبية، كما أنّها تعبر عن احتمال حدوث الشيء والأثر الذي ينشأ إذا حدث ذلك الشيء بالفعل(Keegman, 2004).

وجاء في تعريفها أنّها ظاهرة عامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يقوم به المستثمر من مختلف الأنشطة، وتتجلى المخاطر من حالة عدم التأكد والتي تعود بدورها إلى عدم القدرة على التنبؤ وعدم دقة المعلومات التي تحيط بالفرد (أبو بكر و السيفو، 2009).

في حين عرفّها (شاكر،2006) على أنّها تمثل علاقة كمية بين فعل ورد فعل، حيث يمثل الفعل المتغير المستقل في حين يمثل رد الفعل المتغير التابع.

والجدير بالذكر أن هناك اختلاف بين مفهوم المخاطرة ومفهوم عدم التأكد، يتمثل بمدى توفر المعلومات التاريخية لمتخذ القرار والتي يعتمد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، فالمخاطرة تعبر عن حالة يتم فيها وضع هذه التقديرات على أساس البيانات التاريخية، أما في حالة عدم التأكد يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار (هندي،2004).

10-1-2 مفهوم وأنواع المخاطرة المالية:

تنشأ المخاطر المالية من خلال القيام بعمليات ذات طبيعة مالية كالاستثمارات والقروض وغيرها، وتعرف على أنّها المخاطر المرتبطة بالأصول أو الالتزامات أو الالتزامات العرضية، والتي تؤثر في ربحية المنشأة وفي مركزها المالي (محمد منسي،2006)

وجاء في تعريف المخاطر المالية أيضاً بأنّها " التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة، أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم العادية)، بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في القروض والأسهم الممتازة" (هندي،1999).

ومن أهم تصنيفات المخاطر المالية:

- مخاطر الائتمان: جاء في تعريف مخاطر الائتمان على أنّها: "فشل العميل في سداد أصل القرض وفوائده في الوقت المحدد"(Konovalova, 2016) كما عرفت المخاطر الائتمانية على أنّها: المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المناسب (الكراسنة، 2010)، وبالتالي يمكن تعريف هذه المخاطر على أنّها: الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على السداد في الوقت المحدد (عبد الله، 2002)، لهذا فإنّ المصارف تعمل دائماً على تحليل الائتمان لكل طلب قرض لتقييم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته (عثمان، 2008).
- مخاطر السيولة: تتعلق مخاطر السيولة باحتمال عدم وجود أصل سائل يشير إلى وجود مخاطر في السيولة، وكلما زاد هذا الاحتمال، زاد خطر السيولة، وعندما يصبح هذا الاحتمال مساوياً للواحد فإنّ مخاطر السيولة تصل إلى حدها

الأقصى ويتحقق عدم السيولة، وبالتالي يمكن القول أنّ هناك علاقة عكسية بين السيولة ومخاطر السيولة (Nikolaou, 2009). وتنشأ مثل هذه المخاطر نتيجة عدم مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة سواء من خلال بيع الاصول أو الحصول على ودائع جديدة بكلفة أعلى، ويعود ذلك لعدم المواءمة مابين تواريخ استحقاق الأصول والمطلوبات وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد. ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر عادة من خلال تنويع مصادر أموال المصرف، والاحتفاظ برصيد سيولة معقول من خلال الالتزام بالسياسات النقدية وسياسات المصرف المركزي (عثمان، 2008).

- مخاطر التشغيل: قد تكون مخاطر التشغيل داخلية أو خارجية للمؤسسة وهي عادة تنتج عن الأفراد والعمليات والتكنولوجيا، إنّ تحديد هوية هذه المخاطر هو أحد أهم مجالات إدارتها، كما أنّ هناك العديد من التقنيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحديد هوية هذه المخاطر منها استخدام ورش العمل على مستويات مختلفة من المؤسسة، وتعتمد المخاطر التشغيلية إلى حد كبير على الاجراءات والعمليات لذلك فهي بحاجة دائماً لأغراض التدقيق والمراجعة لتحديد هذا النوع من المخاطر (Matthews,2008).
- مخاطر السوق: ترتبط مخاطر السوق بثبات التقلبات بأسعار تداول الأسهم والسندات، والتي تتأثر بدورها بالظروف السياسية والاقتصادية العامة، كما تتأثر بالظروف النفسية في السوق، والتي تكون بدورها سبباً للولاء لأسهم شركة معينة أو الاستماع لمعلومات غير مؤكدة، تسبب حالة من الخوف بين المستثمرين في السوق (مفلح وكنجو،2019).
- مخاطر معدلات الفائدة: وهي المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة وعدلات العائد الفعلية، بسبب حدوث تغير في معدلات الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية.
- مخاطر القوة الشرائية: وتعني احتمال تغير العوائد المتوقعة، الناجم عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب ارتفاع معدلات التضخم، لذا غالباً ما يتم الإشارة إلى مخاطر القوة الشرائية بمخاطر التضخم (مفلح وكنجو،2019).

10-1-3 عائد ومخاطرة السهم العادي:

يمثل العائد لفترة الاحتفاظ أحد مقاييس الأداء الشائعة الاستخدام في تقييم الاستثمار ومقارنته بالاستثمارات الاخرى ويقاس بالعلاقة الآتية:

$$Ri=\frac{(P1-P0)+D}{P0}$$

حيث Ri: العائد لفترة الاحتفاظ.

(P1-P0): التغير في سعر السهم في السوق.

D: توزيعات الأرباح.

أما مخاطرة السهم فتعرف على أنّها اختلاف العائد المتوقع عن العائد الفعلي، وتمثل حالة من عدم التأكد التي يتعرض لها المستثمر (كاظم ،2018).

وتتحدد المخاطرة عادة بتقلب أو تشتت العوائد عن القيمة المتوقعة، وكلما كان التقلب أكبر كلما ضعفت الثقة بإمكان تحقق العوائد من الاستثمار في الأصل، وتستخدم في قياس تقلب أو تشتت العوائد مقاييس التشتت ومن أهمها: **التباين:** وهو أحد مقاييس التشتت وصيغته كالتالي:$\sigma^2 = \sum (r_i-\bar{r})^2$ ، **معامل الاختلاف:** وهو عبارة عن مقياس نسبي للتشتت ملائم لمقارنة أصول ذات عوائد متوقعة مختلفة ويعبر عنه بالصيغة الآتية: $CV=\frac{\sigma_k}{\bar{k}}$، **الانحراف المعياري** والذي يعد المقياس الأكثر شهرة لقياس مخاطر الأصل، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\sigma=\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\mathrm{ki}-\bar{k})^{2}*Pri}$$

والصيغة المستخدمة عادة عندما تكون العوائد معروفة واحتمالات تحققها متساوية هي (مفلح وكنجو،2019):

$$\sigma=\sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n}(\mathrm{ki}-\bar{k})^{2}}{n-1}}$$

10–2 نموذج القيمة المعرضة للخطر:

10–2–1 مفهوم القيمة المعرضة للخطر:

تعد القيمة المعرضة للخطر VaR من أهم المقاييس المستخدمة لقياس وتحديد حجم المخاطرة المالية للمحفظة الاستثمارية في إطار زمني محدد، ويعد هذا المقياس الأكثر استخداماً من قبل المصارف التجارية لتحديد نسبة وقوع أو حدوث خسائر محتملة لمحافظهم الاستثمارية.

فقد عرفت القيمة المعرضة للخطر على أنّها " الخسارة القصوى المتوقع حدوثها خلال الفترة الاستثمارية عند مستوى ثقة معين" (Alexander, 2003).

كما عرفت القيمة المعرضة للخطر على أنّها " الخسارة القصوى المحتملة في قيمة المحفظة الاستثمارية والناجمة عن تحركات السوق المعاكسة عند مستوى ثقة محدد". (Manganell, Robert, 2001).

10–2–2– القرارات الواجب اتخاذها قبل تطبيق نموذج القيمة المعرضة للخطر:

هناك العديد من القرارات التي يجب اتخاذها قبل حساب القيمة المعرضة للخطر، ومن بين هذه القرارات ما يلي(بوحامد، 2017):

- يتعين على مدير المحفظة أن يحدد الأفق الزمني للمخاطر أو الفترة الزمنية والتي هو قلق بشأن إمكانية حدوث خسارة خلالها.
- يتعين على مدير المخاطر أن يحدد مجال الثقة، ذلك أنّ مستوى الثقة هو ثقة المدير بأنّ القيمة المعرضة للخطر تمثل الخسارة القصوى للفترة المقبلة، فإذا ماكانت درجة الثقة 5%، فهذا يعني أن الخسارة المحسوبة هي التي يعتقد مدير المخاطر بأنها ستحدث في الفترة المقبلة باحتمال 5%.
- يتعين على مدير المحفظة أن يحدد تكرار الحساب، أو الانتظام الذي يتم وفقاً له حساب القيمة المعرضة للخطر، يتوقف هذا الأمر على أهداف المؤسسة.

10–2–3 الطرق الأساسية لحساب القيمة المعرضة للخطر:

- **الطريقة التاريخية:**

إنّ الطريقة التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر تقوم على افتراض أنّ التوزيع الذي يتم من خلاله رسم عوائد الأصول المستقبلية في ظل أفق المخاطر مطابق لتوزيع عوائد الأصول التاريخية الخاصة بفترة زمنية محددة، وفي ظل هذا الافتراض فإنّ القيمة المعرضة للخطر يمكن حسابها باستخدام عينة من الإحصاءات الخاصة بسلسلة زمنية للعوائد السابقة للأوراق المالية، ومن ثم فإنّ القيمة المعرضة للخطر يمكن أن تحسب في التاريخ الحالي t كالآتي:

$$=\mathbf{V_{t,k}}(\mathbf{1}+\boldsymbol{R_k^a})\boldsymbol{VaR(a)_k}$$

حيث $V_{t,k}$: السعر الجاري للأصل k و R^a_k العائد الميئين a للأصل k من ($R_{t,k}$ ..... $R_{t-N,k}$) (عبد الحي، 2014).

- طريقة التباين–التباين المشترك: وهي طريقة ترتكز على مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر، حيث تسمح بمعالجة مئات الأدوات المالية في آن واحد، وذلك من خلال تكوين كل من مصفوفة الانحراف المعياري، ومصفوفة معاملات الارتباط، ومصفوفة الأوزان. (مقدم، 2017).
- طريقة محاكاة مونتي كارلو:

يعد استخدام طريقة محاكاة مونتي كارلو النموذج الأقوى للمحاكاة، ولكن بدلاً من تحديد توزيع العينة على طول مسارات استخدام البيانات التاريخية فقط، فإن هذه الطريقة تحدد توزيعاً مرشحاً باستخدام عملية عشوائية مفترضة (عبد الحي،2014)، إن حساب القيمة المعرضة للخطر باستخدام محاكاة مونتي كارلو يشبه إلى حد كبير الطريقة التاريخية، إذ يكمن الاختلاف الرئيس في الخطوة الأولى من عملية الحساب، فبدلاً من استخدام البيانات التاريخية لعوائد الأصل وافتراض أنّ هذا العائد يمكن أن يحدث في الفترة الزمنية القادمة، فإننا نقوم بتوليد رقم عشوائي سيتم استخدامه لتقدير العائد في نهاية الأفق الزمني المدروس. (financetrain.com).

11- الدراسة التطبيقية:

11-1- لمحة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

- **لمحة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

يعد المصرف الدولي للتجارة والتمويل شركة مساهمة مغفلة عامة، تم تأسيسه في 4 كانون الأول عام 2003 بموجب القرار رقم 231/ح بتاريخ 23 أيار 2004 وتحت السجل التجاري رقم 13885 وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 وفي سجل المصارف تحت الرقم 10 بوصفه مصرفاً خاصاً.

تأسس المصرف برأس مال قدره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على 3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال ليصل إلى 3,000,000,000 ليرة سورية بنهاية عام 2007، كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى 5000,000,000 ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام 2010 موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2 نيسان عام 2009.

ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية له من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الثلاثين المرخصة في مختلف المحافظات السورية (dse.gov.sy).

- **مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:**

يمثل المؤشر نشاط المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق، ويدخل في تركيب المؤشر الجزء الأوسع من النشاط الاقتصادي، وعلى اعتبار أنّها تقيس حالة السوق، فإنّ مؤشرات أسعار الأسهم يمكن أن تساهم في فهم الاتجاه، وبدرجة معينة ما سيكون عليه حال النشاط الاقتصادي في الفترة القادمة (مفلح وخلف، 2020).

إنّ ما يميز مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية أنه يعتمد أسلوب التثقيل بالقيمة السوقية للشركات الداخلة في احتساب معادلته، حيث تعطى كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل، وتتكون عينة المؤشر من جميع الشركات المدرجة في السوق الموازي والنظامي. ولاحتساب المؤشر المرجح بالقيمة السوقية نستخدم المعادلة التالية :

$$\text{المؤشر المثقل بالقيمة السوقية للشركات} = \sum \frac{(\text{متوسط سعر السهم}) * (\text{عدد الأسهم للشركة})}{(\text{سعرالأساس للسهم}) * (\text{عدد الأسهم للشركة})} * \text{المعامل}$$

وسيتم التطرق في الدراسة التطبيقية لقياس الخسارة القصوى لمؤشر السوق بوصفه متغيراً مستقلاً باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر وفق طريقة محاكاة مونتي كارلو بوصفها الطريقة الأدق والمتناسبة مع حجم العينة، وتحديد أثر هذا المتغير في عائد ومخاطر أسهم المصرف المدروس بوصفها متغيراً تابعاً، وتحليل نتائج الاختبارات الاحصائية وتفسيرها.

11-2- اختبار فرضيات البحث:

- **اختبار الفرضية الأولى:** عدم استقرار مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب قيمة المؤشر الشهرية عن الفترة المدروسة (Dse.gov.sy) واستخدام اختبار (Augmented Dickey Fuller) لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية بهدف الكشف عن وجود جذر الوحدة من خلال برنامج EViews(10) خلال الفترة المدروسة وصياغة الفرضيات على النحو الآتي:

H0: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة.

H1: السلسلة الزمنية لا تحتوي جذر وحدة.

(عندما تكون القيمة المحسوبة لإحصائية ADF أصغر من القيمة الجدولية المقابلة لحجم العينة ترفض فرضية العدم، وتكون السلسلة مستقرة في هذه الحالة، بالمقابل تكون السلسلة غير مستقرة في حال كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية ADF). وبعد لدخال البيانات واجراء الاختبار كانت النتيجة على النحو الآتي:

الجدول رقم (1): اختبار Augmented Dickey Fullerاختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: INDEX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.780767	0.3758
Test critical values:	1% level	-2.585962	
	5% level	-1.943741	
	10% level	-1.614818	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EViews(10).

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أنّ القيمة المحسوبة لإحصائية ADF كانت -0.78> من القيمة الجدولية لإحصائية ADF، وبالتالي تقبل فرضية العدم وتكون السلسلة غير مستقرة.

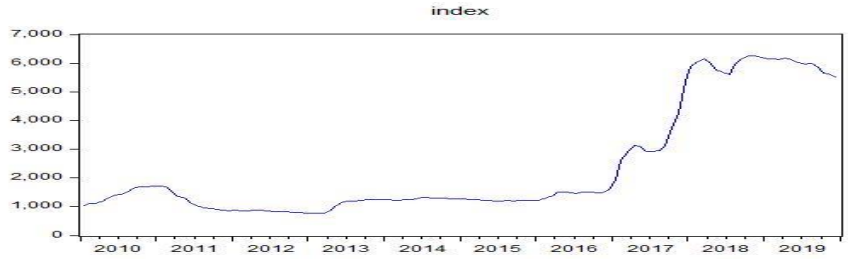

الشكل رقم (1): تطور القيمة السوقية لمؤشر سوق دمشق خلال الفترة المدروسة

المصدر: مخرجات برنامج EViews(10).

يوضح الشكل السابق تطور قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة والتي تتسم نوعاً ما بالاستقرار من عام 2011م وحتى عام 2016م، لتبدأ بالارتفاع وبشكل كبير خلال عام 2017م وحتى عام 2019م، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير للأسعار وتفاقم حالة التضخم التي شهدها الاقتصاد في الآونة الأخيرة، والتي انعكست على القيمة السوقية لمعظم الأسهم المدرجة في السوق، وهو بالتالي يشكل انعكاس في قيمة المؤشر بشكل عام.

- **اختبار الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في عائد أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب قيمة الخسارة القصوى لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام القيمة المعرضة للخطر VaR من خلال منهجية محاكاة مونتي كارلو واحتساب معدل العائد السنوي للمصرف المدروس من خلال برنامج Excel، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): القيمة المعرضة للخطر للمؤشر ومعدل العائد السنوي للمصرف المدروس

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
VaR	3160.25	336.49	597.04	2161.3	1185.27	1089.95	1877.91	13295.6	5092.48	4660.43
Re	−0.0016	−0.0012	0.0073	0.0006	−0.0007	−0.0005	0.0035	−0.001	−0.0035	0.0007

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج Spss(22) كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (3): العلاقة بين القيمة المعرضة للخطر لمؤشر السوق وبين عائد المصرف المدروس

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.329[a]	.108	-.003	.003060225	2.326

a. Predictors: (Constant), VaR
b. Dependent Variable: Re

المصدر: مخرجات برنامج Spss(22) .

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 32% وهي تشير إلى وجود علاقة عكسية مقبولة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R^2 نجد أنّ قيمته 10% أي أنّ قيمة VaRالخاصة بمؤشر السوق قادرة على تفسير 10% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو عائد أسهم المصرف.

كما يمكن القول أن وجود علاقة عكسية بين المتغيرين هي نتيجة منطقية بين المتغير المستقل والذي يمثل عنصر المخاطرة لمؤشر السوق، وبين المتغير التابع والذي يمثل العائد للمصرف المدروس.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نجد مايلي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (T)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.001	.001		.939	.375
	VaR	-2.608E-7	.000	-.329	-.986	.353

a. Dependent Variable: Re

المصدر: مخرجات برنامج Spss(22)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.35) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل فرضية العدم، أي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في عائد أسهم المصارف عينة الدراسة".

- **اختبار الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في مخاطرة أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب قيمة مخاطرة أسهم المصرف المدروس من خلال احتساب قيم الانحراف المعياري للعائد وباستخدام برنامج Excel وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (5): الانحراف المعياري للمصرف المدروس

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Ri	0.008	0.0101	0.020	0.0099	0.003	0.004	0.018	0.0125	0.019	0.024

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج Spss(22) كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (6): العلاقة بين القيمة المعرضة للخطر لمؤشر السوق ومخاطرة المصرف

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.186[a]	.035	-.086	.007483411	1.537

a. Predictors: (Constant), VaR
b. Dependent Variable: Ri

المصدر: مخرجات برنامج Spss(22) .

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 18% وهي تشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R^2 نجد أنّ قيمته 3% أي أنّ قيمة VaRالخاصة بمؤشر السوق قادرة على تفسير 3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو مخاطرة أسهم المصرف.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نجد مايلي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (T)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.012	.003		3.746	.006
	VaR	3.472E-7	.000	.186	.537	.606

a. Dependent Variable: Ri

المصدر: مخرجات برنامج Spss(22)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.60) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل فرضية العدم، أي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في مخاطرة أسهم المصارف عينة الدراسة".

12- النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

- إنّ حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية كانت غير مستقرة خلال الفترة المدروسة، وقد كانت حركة تصاعدية سيما في الفترة ما بين عام 2017م-2019م، وهي تعكس حالة التضخم التي يشهدها السوق المالي في هذه الفترة.
- وجود علاقة عكسية بين مخاطرة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وعائد المصرف الدولي للتجارة والتمويل وهي نتيجة منطقية لعنصري العائد والمخاطرة.
- عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطرة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وبين عائد أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R 32% بينما كانت قيمة معامل التحديد 10% فقط.
- عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطرة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وبين مخاطرة أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R 18%، بينما كانت قيمة معامل التحديد 3% فقط.

- **التوصيات:**

- دراسة حالة السوق المالي باستمرار، واتباع الأساليب التنبؤية لمعرفة مدى استقرارية السوق ومحاولة تجنب المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر ونمذجته وتطويره باستمرار وبما يتناسب مع الأنشطة المصرفية المختلفة.
- البحث المستمر حول مواضيع العائد والمخاطرة لما في ذلك من أهمية بالنسبة للاستثمار، خاصة في قطاع المصارف.

13- المراجع:

1- أبو بكر، عبد أحمد؛ السيفو، وليد اسماعيل، (2009)، إدارة المخاطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، عمان، ص62.

2- بوحامد، علي، (2017)، أثر مخاطر السوق المالي على عوائد الأسهم باستخدام القيمة المعرضة للخطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، الجزائر، ص 9-10.

3- شاكر، نبيل، (2006)، موضوعات خاصة في الإدارة المالية، كتب عربية، مصر، القاهرة، ص 109.

4- عبد الحي، محمد، (2014)، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 109-110.

5- عبد الله، خالد، (2002)، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 1.
6- عثمان، محمد داود، (2008)، أثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، ص 16-19.
7- كاظم، حيدر، (2018)، أثر المخاطر المالية القطرية في عائد ومخاطرة الأسهم العادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية والأربعون، العدد مئة وستة عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 209.
8- الكراسنة، ابراهيم، (2010)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 40.
9- محمد منسي، عبد العاطي، (2006)، إدارة المنشآت المالية-الجزء الأول، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الطبعة الثالثة، ص93.
10- مفلح، هزاع؛ خلف، أسمهان، (2020)، الأسواق المالية، مطبعة جامعة حماة، سورية، ص 371.
11- مفلح، هزاع: كنجو، كنجو، (2019)، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، مطبعة جامعة حماة، سورية، ص340-395
12- مقدم، ليلى، (2017)، دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقاربة القيمة المعرضة للخطر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد7، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 4.
13- هندي، منير، (1999)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، مصر، الاسكندرية، ص 622.
14- هندي، منير، (2004)، الفكر الحديث في الاستثمار، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر، الاسكندرية، ص43.

1. Alexander, G., Alexandre, B.,(2003), CVaR as a Measure of Risk: Implications for Potfolio Selection, UCLA and University of Minnesota and Arizona, p.3.
2. Keegman, M.,(2004), The Orange Book Management of Risk – Principles and Concepts, H M Treasury, October, p9.
3. Kelvin, N., (2016), : The Effect of Market Risk on The Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, School of Business, University of Nairobi, Kenya, p1.
4. Konovalova &et al,(2016), Credit Risk Management in Commercial Banks, Polish Journal of Management studies, vol.13, no.2 , Pp. 90-100.
5. Manganell, S., Robert, E.,(2001), Value at Risk Models in Finance, European Central Bank, Working Paper No. 75, p.5.
6. Matthews, H.,(2008), Operational Risk, Topic Gateway series No51, Cima, September, p5.
7. Nikolaou, K., (2009), Liquidity Risk concepts Definitions and interctions, working Paper Series, European Central Bank, No 1008, p. 15.
8. https://financetrain.com/calculating-var-using-monte-carlo-simulation/
9. www.dse.gov.sy موقع بورصة دمشق للأوراق المالية

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** لانا زاهر ***

(الإيداع: 19 شباط 2020 ، القبول: 3 حزيران 2020)

الملخّص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة مخاطر الاكتتاب والسيولة ورأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات السنوية لعينة مكونة من خمس شركات تأمين تجارية خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2018. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية لشركات التأمين المدروسة. حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بتحسن الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة الرفع المالي. في حين تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال باستخدام النسب الآتية (صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، الخصوم إلى الأصول السائلة، رأس المال المتوفر إلى رأس المال المطلوب) على التوالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج بانل (Data Panel) وهو نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 10) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة وتحسين الأداء المالي عند قياسها بنسبة الرفع المالي، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر رأس المال وتحسين الأداء المالي عند قياسها أيضاً بنسبة الرفع المالي، بالمقابل لم يكن هناك أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الاكتتاب وتحسين الأداء المالي للشركات المدروسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، الأداء المالي، شركات التأمين.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

*** طالبة دكتوراه في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

The Role of Financial Risk Management in Improving the Financial Performance of Private Insurance Companies Listed on the Damascus Stock Exchange

Dr. Asmahan Khalaf * Dr. Osman Nakkar ** Lana Zaher ***

(Received: 19 February 2020, Accepted: 3 June 2020)

Abstract:

This study aimed to identify the role of underwriting, liquidity and capital risk management in improving the financial performance of private insurance companies listed on the Damascus Stock Exchange. To achieve this purpose, the annual data have collected from five private commercial insurance companies listed on the Damascus Stock Exchange during the period between 2008 and 2018. The data were collected from the financial statements of the insurance companies. Improving financial performance represented dependent variable and measured using the rate of return on assets, rate of return on equity, and the percentage of leverage. While the independent variables represented by underwriting risk, liquidity risk and capital risk were measured using the following ratios (net written premiums to shareholders' equity, liabilities to liquid assets, available capital to required capital) respectively. To achieve the purpose of the study, one of the Panel Data models, this is the Random Effects Model, used to test the relationship between the independent variables and the dependent variable. Data analyzed based on E-Views 10 statistical program.

Results of the study showed a positive significant correlation between liquidity risk management and improving financial performance when it measured by the percentage of financial leverage, the study also showed an negative correlation significant between capital risk management and improving financial performance when it measured by the rate of financial leverage, while the study resulted that, There is no significant relationship between managing underwriting risks and improving the financial performance of the companies studied.

Key words: Risk Management, Underwriting Risk, Liquidity Risk, Capital Risk, Financial Performance, Insurance Companies.

*** Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.**

**** Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.**

***** Postgraduate Student (phd), Faculty of Economics, Hama University, Syria.**

1- المقدمة:

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تسعى إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعدها على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل هناك العديد من المخاطر التي تعترضها عند ممارسة نشاطاتها، وتعد المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات من أصعب المخاطر لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالتوقعات المستقبلية لمعرفة كفاية ما يتم تحصيله من أقساط لتغطية تلك التعويضات التي يمكن أن تواجهها والتي تعرف بمخاطر الاكتتاب، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجهها تلك الشركات ضمن الإطار العام لنشاطها كمخاطر السيولة ومخاطر رأس المال.

وحتى تتمكن شركات التأمين من تحقيق أهدافها يتوجب عليها توفير مختلف الوسائل والأساليب لإدارة مخاطرها المالية، وكل هذا بهدف تعزيز قوة مركزها المالي والحفاظ على مستوى جيد أو مقبول من الملاءة المالية، وقد تمثلت خطوات إدارة المخاطر المالية بتوفير البيانات التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف، وترشيد القرارات المالية التي تنعكس بشكل مباشر على الأداء المالي للشركة، حيث أن الأداء المالي الناجح هو عامل مهم وركيزة أساسية في نجاح شركة التأمين لأنه يساعدها على التطور والتميز، كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز نجاح الشركة، وتحقيق أهداف أصحاب المصالح. واعتمد البحث على دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي بدراسة ثلاثة أنواع من هذه المخاطر وهي (مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال).

2 – مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما هو أثر إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر إدارة مخاطر الاكتتاب في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. ما هو أثر إدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3. ما هو أثر إدارة مخاطر رأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3 – أهداف البحث وأهميته:

3 – 1- أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو تحليل وفحص الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد أثر إدارة مخاطر الاكتتاب في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. تحديد أثر إدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. تحديد أثر إدارة مخاطر رأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3 – 2- الأهمية العلمية للبحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث من خلال تقديم خلفية عن أهم المخاطر المالية وهي مخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال بشكل عام والتطرق لأساليب تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تعتبر إدارة المخاطر المالية المذكورة موضوع متجدد ومتطور باستمرار يحتاج إلى متابعة مستمرة.

3 – 3- الأهمية العملية للبحث:

تتجلى الأهمية العملية للبحث في دراسة تأثير كل من إدارة مخاطر الاكتتاب، والسيولة، ورأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، للوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد شركات التأمين في تعزيز العوامل التي من شأنها تحسين أدائها المالي، وتحقيق الأهداف المالية للشركة، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لعملها.

4 – فروض البحث:

انطلاقاً من السؤال الرئيس للبحث تفترض الباحثة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر الاكتتاب في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر رأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5 – منهجية البحث:

قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي واستخدمت أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة (مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال) في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، بالاعتماد على نماذج بيانات بانل (Panel Data) لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل، كما تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل) بالاعتماد على التقارير الدورية والقوائم المالية لشركات التأمين المدروسة على مدى سنوات الدراسة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، وتم الحصول على التقارير والقوائم المالية بالاعتماد على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية والموقع الرسمي لكل شركة من شركات التأمين المدروسة.

6 – متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة: تعبر المتغيرات المستقلة عن إدارة المخاطر المالية التي تشمل مخاطر الاكتتاب، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، وقد تم قياس هذه المخاطر باستخدام النسب المالية التالية:
  - مخاطر الاكتتاب(UR) = صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين.
  - مخاطر السيولة(LR) = الخصوم / الأصول السائلة.

- مخاطر رأس المال(CAP.R) = رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب.

➢ المتغير التابع: تمثل بتحسين الأداء المالي، وتم قياسه من خلال:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين.
- معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.
- نسبة الرفع المالي (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

7 – حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام (2008) وحتى نهاية عام (2018).
- **الحدود المكانية:** تمثلت بكافة شركات التأمين التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

8 – مجتمع البحث والعينة:

إن **مجتمع البحث** في هذه الدراسة هو كافة شركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل **عينة البحث** بشركات التأمين التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2008 وحتى 2018، وبناء على ذلك تم أخذ خمس شركات تأمين تجارية وهي (الاتحاد التعاوني للتأمين، السورية الدولية للتأمين ــ أروب، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الوطنية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين).

9 – الدراسات السابقة:

➢ **دراسة (فتني، 2015): وهي بعنوان: " أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة – دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية–للفترة 2009–2013"**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي في شركات التامين الجزائرية من خلال ربطها بالنسب المالية لمعرفة مدى قدرتها على التنبؤ بوجود المخاطر. وكانت عينة الدراسة مكونة من خمس شركات تأمين ثلاثة منها قطاع عام وشركتين للقطاع الخاص للفترة بين عامي (2009–2013). ولتحقيق غرض الدراسة تم اختبار فرضياتها باستخدام نموذج (Panel Data) على الشركات المدروسة، وطبقت ثلاثة نماذج خاصة بتحليل بيانات (Panel)، وهي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية. وتمثل المتغير التابع بنسبة العائد على حقوق الملكية في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بنسبة حجم الأخطار ومخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة. وتم تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة أو العشوائية. كما تم تطبيق اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة حيث يبين أن هناك تأثير جوهري طردي للمتغيرات المستقلة على الأداء المالي لشركات التأمين المدروسة وأكدت الدراسة على دور إدارة المخاطر المالية في تقليل حجم المخاطر المواجهة لشركات التأمين وتعظيم أرباحها.

➢ **دراسة (الطراونة،2015): وهي بعنوان: " العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية– دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية "**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مجموعتين من المتغيرات المستقلة هي العوامل الخارجية (البيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية)، والعوامل الداخلية (المخاطر المالية، والرقابة الداخلية، والكفاءة الإدارية) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية). لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبانة، حيث وزعت على عينة من 75 موظف من كافة شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأردن البالغ عددها 24 شركة تأمين، حيث طبقت الدراسة اختبارات التحليل العاملي والإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من العوامل الداخلية في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان،

حيث كانت العلاقة عكسية بين البيئتين الاقتصادية والتنافسية والعائد على الأصول من جهة والعائد على حقوق الملكية من جهة أخرى، بينما كانت العوامل الداخلية ذات تأثير إيجابي على الأداء المالي بشقيه العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكانت الأكثر تأثيراً الرقابة الداخلية، مما أوصت الدراسة بضرورة وجود إدارة مخاطر تعمل على تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة والكشف عن مواطن القصور في الأداء المالي.

- **دراسة (طبايبية، 2010): وهي بعنوان: " تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية – دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين ".**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر، حيث اعتمدت على دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2009. تم استخدام النسب المالية في التحليل المالي لنشاط التأمين في تقييم الأداء المالي، حيث تمثل بالمؤشرات التالية (الملاءة المالية، السيولة، والربحية، والمردودية). وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية الأفضل في تقييم الأداء المالي، بينما كانت نسبة السيولة والملاءة المالية تساعد الشركة في درء المخاطر التي يمكن أن تواجهها. وأوصت الدراسة أن على شركات التأمين السعي إلى تحقيق الربحية التي تعد من أهم المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المستقبلية، مما يتوجب على شركات التأمين اتباع سياسة أكثر دنياميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الأخطار.

- **دراسة (Omasete, 2012): وهي بعنوان: "The Effect of Risk Management on Financial Performance of Insurance Companies in Kenya"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي لشركات التأمين في كينيا. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الكمية والنوعية وذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على 44 شركة تأمين في كينيا، في حين كانت البيانات الكمية من التقارير المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2012. ولتحقيق الهدف الرئيسي للدارسة تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة عمليات إدارة المخاطر: تحديد المخاطر، تخفيف المخاطر، تقييم وقياس المخاطر، والمتغير التابع (الأداء المالي) الذي تم قياسه باستخدام نسبة العائد على الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المخاطر والأداء المالي، وكانت تحديد المخاطر الأكثر تأثيراً على الأداء المالي تليها تقييم وقياس المخاطر. وأكدت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخاطر لها تأثير كبير على الأداء المالي.

- **دراسة (Adams and Buckle,2003): وهي بعنوان: " The Determinants of Corporate Financial Performance In Bermuda Insurance Market "**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد محددات الأداء المالي لشركات التأمين في جزر برمودا، حيث شملت عينة الدراسة 17% من شركات التأمين الموجودة في تلك السوق للفترة الواقعة مابين 1993-1997. وتمثل المتغير التابع بالأداء المالي، وتم قياسه من خلال قسمة مجموع المصاريف الإدارية على صافي الأقساط المتحققة، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة حجم المنشأة ونسبة الرفع المالي، والسيولة، ونوع الشركة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن شركات التأمين ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة، والسيولة القليلة يكون أداؤها أفضل من شركة التأمين ذات نسبة الرفع المالي القليلة، والسيولة المرتفعة.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يسعى إلى جمع أهم المخاطر المالية (المتغيرات المستقلة) التي تناولتها الدراسات السابقة وهي مخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، ويكمن الاختلاف من خلال الهدف الرئيسي للدراسة وهو بيان دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية الذي تم قياسه بثلاث نسب وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، نسبة الرفع المالي)

في حين ذهبت بعض الدراسات السابقة إلى قياس المتغير التابع بنسبة واحدة فقط، إضافة لذلك يتميز هذا البحث بطول السلسلة الزمنية مقارنة بالدراسات السابقة.

10 – الإطار النظري للبحث:

10 – 1- تعريف التأمين:

يعرف التأمين بأنه اتفاق بين طرفين هما المؤمن(شركة التأمين) والمؤمن له (الشخص الذي يرغب بالتأمين)، الغرض منه درء المخاطر عن الطرف الثاني في حال وقوعها وحصوله على تعويضات تتناسب مع الأضرار التي قد تلحق به من هذا الخطر، وعلى ذلك فإن هذا الاتفاق ينشئ حقاً للمؤمن له بحصوله على التعويض، كما ينشأ التزام على المؤمن بدفع هذا التعويض (الجباعي،2003، ص66).

وعرف القانون المدني السوري التأمين في المادة 713على أنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

أما المرسوم رقم 43 المتعلق بتنظيم سوق التأمين السورية الصادر في2005/7/16 فقد عرف التأمين في المادة(1) بأنه: تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن مقابل قسط التأمين، والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له.

فقطاع التأمين من القطاعات الهامة والمكونة لبنية الاقتصاد السوري، لما له من دور كبير في العملية التنموية ومجابهة الأخطار ومنع وتخفيف الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني وتنعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث تلعب شركات التأمين دوراً هاماً في مواجهة وتغطية وإدارة الأخطار الفنية والمؤسسية التي تواجه المؤسسات لما تحققه من تحسن نتائجها واستمرار أعمالها بالإضافة إلى تقليل من حجم التعويضات والخسائر الواقعة على عاتق شركة التأمين من خلال تقديرها للمخاطر المتوقعة وإدارتها(رحمون،2007).

10-2- مفهوم إدارة المخاطر المالية:

تعد إدارة المخاطر المالية تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر المالية بأفضل الوسائل وأقل التكاليف من خلال اكتشاف وتحليل وقياس هذه المخاطر وتحديد وسائل مواجهتها، وذلك عبر اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (حماد،2007، ص50). ويشير (Finard,J.B.1996,p73) إلى أن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضرورياً لاستمرار الشركة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة ، وأن إدارة المخاطر المالية بالشركة تسعى إلى تخفيض الخسائر المحتملة من وقوع المخاطر مع المحافظة على استقرار الأرباح والعمل على تعظيمها.

ويرى(Williams, Smith, & Young,1995) أن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وإن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين الشركة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

كما يشير (Penny,C.,1999) إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية. ويعرف Penny إدارة المخاطر المالية على أنها " استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتخفيض آثارها الغير مرغوبة على الشركة.

أما (Borgsdorf & Pliszka,1999) فقد تناولا مفهوم إدارة المخاطر من خلال مناقشة جوانب الشبه وجوانب الاختلاف بين إدارة الخطر والمفهوم العام للإدارة، ومن خلال المناقشة قررا أن إدارة الشركة وإدارة المخاطر المالية بالشركة متلازمتان،

وأنه يصعب تحقق الفعالية في أحدهما دون أن تمارس الأخرى بشكل فعال؛ لأنهما يجب أن يعملا معاً بشكل متوازي ومتكامل لإنجاز أهداف الشركة. وفي هذا الإطار قدم (Borgsdorf & Pliszka) تعريفاً لإدارة المخاطر المالية على أنها " مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد الشركة من أجل تخفيض الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد".

ويؤكد (Stewart,T.A.,2000) أن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منها بل تعني استخدام الأدوات المناسبة لخفض الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المرافقة لهذه العوائد المتوقعة.

10 – 3- أهم المخاطر المالية التي تواجهها شركات التأمين:

تتعدد المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين وتختلف من بيئة إلى أخرى، ومع زيادة الأعمال المالية وتوسعها واجهت شركات التأمين العديد من المخاطر المالية الأمر الذي دفعها للبحث عن خطوات استباقية تمكنها من قياس وتقييم هذه المخاطر للحد منها وتجنب آثارها وإدارتها بكفاءة وفعالية عالية، وأهم هذه المخاطر:

- **مخاطر الاكتتاب:** هي المخاطر المرتبطة مباشرة بوثائق التأمين، وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية مختلفاً عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتنتج هذه المخاطر عن عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبة أو وضع شروط الاكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار، أو التقدير الخاطئ لقيمة التعويضات المتوقعة (الطائي،2011). ولإدارة هذا النوع من المخاطر تعمل شركات التأمين على بيع عدد كبير من وثائق التأمين، وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية في مناطق جغرافية مختلفة، والتقييم على طرق حساب الاحتياطي ومصروفات تسوية الخسائر وطرق تقدير التعويضات ومدى كفاية برنامج إعادة التامين ضد الكوارث(عبد الكريم، 2009)، وقد تم قياس مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين المدروسة من خلال قسمة صافي الأقساط المكتتب بها على حقوق المساهمين، وكلما زادت هذه النسبة كلما زاد تعرض الشركة للخطر (عبودي، 2006).
- **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تتعلق بالأحداث غير المتوقعة والخارجة عن إدارة شركة التأمين مثل المطالبات الكبيرة في حالة وقوع كوارث، أو بسبب انسحاب حملة الوثائق أو القيام بتصفية وثائقهم، كل هذا يجعل شركات التأمين بحاجة إلى توفير سيولة سريعة لمقابلة هذه الالتزامات المفاجئة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الأقساط، مما يضطرها إلى تحويل بعض استثماراتها إلى سيولة، الأمر الذي قد يعرضها إلى خسائر مالية كبيرة وبالتالي إمكانية وقوعها في عسر مالي ما لم تكن محتفظة بالسيولة الكافية لمواجهة الطلب المفاجئ للنقدية (ابراهيم،2002). وبناءً على ما سبق تم قياس مخاطر السيولة في شركات التأمين المدروسة من خلال قسمة الخصوم على الأصول السائلة، حيث تعطي هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة شركات التأمين لأية مطالبات مالية (طبايبية،2009).
- **مخاطر رأس المال:** تعني عدم القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات والمخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين سواء كانت مخاطر الأصول، الائتمان، السوق، التشغيل، وغيرها (أورسينا،2008). وقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن شركة التأمين تكون ذات ملاءة مالية عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للعقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف). وقد تم قياس نسبة مخاطر رأس المال بناء على التعليمات الخاصة بنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين السورية، كما حددها القرار رقم/210/ المادة/2/ وذلك بتقسيم رأس المال المتوفر على رأس المال المطلوب، كما تعد هذه النسبة أحد أهم النسب المالية الرئيسة لقياس القدرة المالية للوفاء بالالتزامات المالية والتعاقدية في شركات التأمين.

10 – 4- مفهوم تحسين الأداء المالي:

يعتمد تحسين الأداء المالي على نتائج قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي التي تعد أساساً للتعرف على مواطن القوة والضعف في أداء المؤسسات المالية، وبغية وضع خطط لتحسين الأداء المالي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء من خلال رصد فجوات الأداء، وتحديد مصدرها وأسبابها تمهيداً للعمل على إزالتها، كما يجب أن تحقق عملية تحسين الأداء المالي أهدافها بمراعاة الموارد المتاحة لتنفيذها، لهذا يعتبر تحسين الأداء المالي هدف من الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية وعملية إدارية متكاملة يطبق عليها مفهوم النظام المكون من قياس الأداء لمعرفة مستوياته، وتقييم الأداء لتحديد الانحرافات وتحسين الأداء باتخاذ الإجراءات التصحيحية، لذلك يمكن القول أن تحسين الأداء المالي يكون نتيجة لعملية تقييم وقياس الأداء (الخزامي،2000).

كما أن تحسن الأداء المالي يأتي نتيجة البيئة الخارجية كالمنافسيين والتقنيات الحديثة والعملاء، وأحياناً يأتي نتيجة البيئة الداخلية كتغير اتجاهات الإدارة العليا للشركة، لذلك يحمل تحسين الأداء المالي في مفهومه معنى التغيير والانتقال من وضع إلى وضع آخر بالاعتماد على نمط جديد ومناسب للأهداف المخطط لها من قبل الشركة (السلمي،2002).

هذا ويعتمد تحسين الأداء المالي على التطوير التنظيمي بإحداث تغيرات إيجابية في الشركة مما يجعلها أكثر قدرة على حل المشاكل التي تواجهها وتقييم الخدمات والمنتجات بكفاءة عالية(حمود،2007)، حيث أن التطوير التنظيمي للأداء المالي يعتبر عملية مخططة ومستمرة تهدف إلى تطوير الخدمات التي تقدمها الشركة، فهو سلسلة من الجهود المستمرة البعيدة المدى والهادفة إلى تحسين قدرات الشركة على إدخال التجديد ومواكبة التطور وتمكينها من حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها، بذلك يكون تحسين الأداء بالبحث عن تقنيات جديدة، أو تصميمات مبتكرة لتقديم خدماتها (حسن،2015).

11 – الدراسة التطبيقية:

11-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية لشركات التأمين المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، تم تفريغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج E-views 10 وقد تم التحليل بعد إصلاح البيانات وتنقيتها من القيم المفقودة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة للسلاسل الزمنية التي أمكن التطبيق عليها، حيث بلغ عدد المشاهدات/55/ مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

	UR	LR	CAP.R	ROE	ROA	EM
Mean المتوسط الحسابي	0.460824	0.602436	3.616710	0.096436	0.042565	2.323162
Median الوسيط	0.424400	0.320983	3.315000	0.093200	0.034400	2.345500
Maximum أكبر قيمة	1.717300	0.794318	6.610000	0.364000	0.216000	3.664200
Minimum أصغر قيمة	0.118400	0.103240	0.000000	-0.370300	-0.108400	1.106400
Std. Dev الانحراف المعياري	0.269594	0.134852	0.129599	0.127940	0.054290	0.593376
Skewness الالتواء	2.079910	-0.430560	0.138600	-0.493733	0.511064	0.189935
Kurtosis التفرطح	9.892177	5.346832	3.605016	5.425280	5.282054	2.975829
Observations عدد المشاهدات	55	55	55	55	55	55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **معدل مخاطر الاكتتاب (UR):**

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لمعدل مخاطر الاكتتاب قيمة 26.95%، كما تبين أن شركات التأمين الخاصة في سورية لديها معدل مخاطر الاكتتاب ما متوسطه 46% مما يوضح أن جميع شركات التأمين المدروسة قادرة على تحمل الخسائر الفجائية وذلك لأن معدلاتها ضمن الحد المعياري الذي يجب أن يكون أقل من 200%، إلا أن أعلى معدل لمخاطر الاكتتاب وصل إلى 171% كان من نصيب الشركة السورية الوطنية للتأمين مما يشير على أنها تتحمل أخطار أكثر من باقي الشركات المدروسة، بالمقابل بلغت أقل قيمة لمخاطر الاكتتاب 11% التي كانت من نصيب الشركة السورية الكويتية للتأمين. ويشير الجدول أيضاً إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) 9.8921 وهي أكبر من 3 مما يدل أن منحنى التوزيع مدبب ويحوي على عدد من القيم الشاذة، كما ظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) أكبر من الصفر حيث بلغت قيمته 2.0799 وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين قليلاً.

- **معدل مخاطر السيولة (LR):**

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لمعدل مخاطر السيولة قيمة 13%، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق أن شركات التأمين الخاصة في سورية لديها معدل مخاطر السيولة ما متوسطه 60% مما يدل على أن الشركات التأمين المدروسة تتوفر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم (حملة الوثائق) وهي أقل من الحد المعياري للنسبة (105%) إضافة إلى امتلاكها النقدية الكافية لتغطية احتياجاتها الدورية، كما أن أعلى معدل لمخاطر السيولة وصل إلى 79% كان من نصيب الشركة المتحدة للتأمين، وأقل معدل كان 10% من نصيب شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.وتجدر الإشارة أيضاً أن معامل التفرطح يتجاوز 5.3 مما يدل على أن المنحنى مدبب وملتوي قليلاً نحو اليسار لأن قيمة الالتواء 0.43-.

- **معدل مخاطر رأس المال (CAP.R):**

تبين أن متوسط مخاطر رأس المال في شركات التأمين يبلغ 361% وهذا يشير على أن شركات التأمين المدروسة تحتفظ بحد أدنى من أموالها الذاتية لمواجهة أي خسائر متوقعة أو غير متوقعة التي قد تصاحب نشاطها التأميني والاستثماري إذ أن الحد الأدنى المسموح به لهذه النسبة هو (150%). وقد بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط ما يعادل 13%، كما أن أعلى معدل لمخاطر رأس المال وصل إلى 661% كانت من نصيب شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، ونلاحظ أن التوزيع يقارب من التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة الالتواء قريبة من الصفر بقيمة 0.138 وبالتالي يوجد التواء بسيط نحو اليمين، وقيمة التفرطح 3.60 قريبة من 3 وهذا يعني أن هذه السلسة تقترب من التوزع الطبيعي.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):**

يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين حدي 36% كحد أعلى و37%- كحد أدنى كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن شركات التأمين تكسب في المتوسط 9.6% من الاستثمار في حقوق المساهمين. كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت 12.7% مما يعني وجود تفاوت بين قيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تكسبها شركات التأمين المدروسة على مدى سنوات الدراسة.

- **معدل العائد على الأصول (ROA):**

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قيمة 5.4% وهي أقل قيمة للانحراف المعياري بالنسبة لبقية المتغيرات، ويشير ذلك إلى وجود تقارب في قيم معدل العائد على الأصول التي تكسبها شركات التأمين المدروسة على مدى سنوات الدراسة. كما يتبين من الجدول أنهم يكسبون ما متوسطه 4.2% من استثماراتهم في الأصول.

- **نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية EM):**

يشير المتوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي إلى ارتفاع هذه النسبة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 232% وبلغت أعلى قيمة 366% وأقل قيمة 110%. ويتبين أن هناك تذبذت حيث أن قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ 59.33%، ومن خلال قيمة الالتواء التي تقارب الصفر وقيمة التفرطح التي تقارب 3 يتبين لنا أن بيانات نسبة الرفع المالي يتوزع أو يقترب من التوزيع الطبيعي.

11-2- تحليل الارتباط:

يفيد تحليل الارتباط في اكتشاف ما إذا كان هناك مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يتم من خلاله اكتشاف مقدار وطبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة دون أن يبين سببية العلاقة الترابطية بين تلك المتغيرات، ويعرض الجدول رقم(2) مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	UR	LR	CAP.R	ROE	ROA	EM
UR	1.000000	0.085332	-0.218658	0.136858	0.150383	0.195827
LR	0.085332	1.000000	-0.609614	0.328019	0.282751	0.871212
CAP.R	-0.218658	-0.609614	1.000000	-0.316381	-0.263231	-0.600778
ROE	0.136858	0.328019	-0.316381	1.000000	0.976614	0.344442
ROA	0.150383	0.282751	-0.263231	0.976614	1.000000	0.271610
EM	0.195827	0.871212	-0.600778	0.344442	0.271610	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- يرتبط معدل مخاطر السيولة ارتباط ضعيف طردي مع كل من معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وارتباط قوي طردي مع نسبة الرفع المالي بمقدار 87%، وهذه الارتباطات ذو دلالة إحصائية.
- ترتبط مخاطر رأس المال بعلاقة عكسية ضعيفة مع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 31% وعلاقة عكسية متوسطة مع نسبة الرفع المالي بنسبة 60%.
- يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بشكل طردي مع معدل العائد على الأصول ارتباطاً قوي جداً تبلغ نسبته 97.6%، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع نسبة الرفع المالي بنسبة 34% وهو ارتباط ذو دلالة معنوية.
- تنفي مصفوفة الارتباط وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغت أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ما نسبته 85.4% غير معنوية، وهي تمثل ارتباط معدل مخاطر السيولة مع معدل مخاطر الاكتتاب. وبالتالي، ظهرت كافة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أقل من 90% وهو ما يحقق شرط غياب وجود مشكلة التعدد الخطي.

11-3- دراسة الاستقرارية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يوجد العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية، ويعد اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشاراً، ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها عن طريق استخدام عدة اختبارات تقوم على تعميم اختبار Dicky Fuller المطبق في إطار السلاسل الزمنية، من أشهر هذه الاختبارات اختبار Augmented Dickey Fuller المقترح عام 1979م واختبار Phillps – Perron المقترح عام 1988م ويعد اختبار

Phillps – Perron أكثر موثوقية من ناحية طبيعة البيانات حيث يراعي عدم وجود تجانس بين بواقي معادلة Dicky Fuller، وهو يأخذ بالاعتبار قيود أقل على حد الخطأ العشوائي. (حسن وشومان، 2013)

وتقوم فرضيات Phillps – Perron على النحو التالي:

H0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (تحتوي على جذر وحدة)

H1: السلسلة الزمنية مستقرة (لا تحتوي على جذر وحدة)

ويعرض الجدول التالي نتائج تطبيق اختبار Augmented Dickey Fuller و اختبار Phillps – Perron.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار Augmented Dickey Fuller و اختبار Phillps – Perron

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey Fuller		اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron		مرتبة تكامل السلسلة الزمنية
	Statistics	Probability	Statistics	Probability	
UR	28.7237	0.0014	33.0378	0.0003	I (2)
LR	25.2163	0.0050	48.4101	0.0000	I (2)
CAP	29.6747	0.0002	87.2825	0.0000	I (2)
ROE	30.9367	0.0006	31.3662	0.0005	I (1)
ROA	25.7110	0.0041	9.18882	0.0033	I (0)
EM	24.4519	0.0065	53.5594	0.0000	I (2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

أشارت نتائج جداول دراسة استقرار السلاسل الزمنية السابقة للمتغيرات المدروسة إلى مايلي:

- كانت سلسلة معدل العائد على الأصول ROA مستقرة.
- استقرت سلسلة معدل العائد على حقوق الملكية ROE عند الفروق الأولى.
- أما باقي سلاسل المتغيرات استقرت عند الفروق الثانية (مخاطر الاكتتاب – مخاطر السيولة – مخاطر رأس المال – نسبة الرفع المالي).

11-4- اختيار نموذج الدراسة الملائم:

وتم تطبيق نماذج بانل (Panel) الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وسيتم استعراض معادلة الدراسة الخاصة بكل نموذج من خلال مايلي:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):

$$P_{i.t} = a_0 + a_1 UR_{i.t} + a_2 LR_{i.t} + a_3 CAP.R_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM):

$$P_{i.t} = \beta_0 + \sum_{d=1}^{N} \beta_d D_d + a_1 UR_{i.t} + a_2 LR_{i.t} + a_3 CAP.R_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REF):

$$P_{i.t} = \mu + a_1 UR_{i.t} + a_2 LR_{i.t} + a_3 CAP.R_{i.t} + v_i + \varepsilon_{i.t}$$

11-4-1- تقدير معلمات النموذج:

يظهر من خلال الجداول التالية تقديرات معاملات كل من نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث يمثل الجدول رقم(4) تقدير المعاملات الخاصة بمتغيرات الدراسة في حال كون المتغير التابع يمثل معدل العائد على حقوق

الملكية، في حين يمثل الجدول رقم(5) تقديرات المعاملات الخاصة بمتغيرات الدراسة في حال كون المتغير التابع يمثل معدل العائد على الأصول، والجدول رقم(6) يمثل في حال كون المتغير التابع يمثل نسبة الرفع المالي.

الجدول رقم (4): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة في حال المتغير التابع ROE

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التاثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constant	0.035501	0.211672	0.034822
UR	0.024872	0.329812	0.028156
LR	0.132407	-0.194928	0.115768
CAP.R	-0.005323	0.000870	-0.005920
الاتحاد التعاوني للتأمين D1	-	0.066152	-
السورية الدولية للتأمين D2	-	-0.102586	-
الشركة السورية الكويتية للتأمين D3	-	0.089277	-
الشركة السورية الوطنية للتأمين D4	-	0.056782	-
الشركة المتحدة للتأمين D5	-	-0.001396	-
R-Square	0.029602	0.230436	0.032852

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

يتضح من الجدول السابق معاملات المتغيرات الوهمية D_i التي تعبر عن كل شركة من شركات العينة، والتي تعبر عن الخصوصية التي تتمتع بها شركة التأمين(عمر الشركة، عدد الفروع، رأس المال، الموقع الجغرافي...) مما يمكن أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من شركة لآخرى، فقد بلغت قيمة معامل المتغير الوهمي في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين مقدار 0.066152 مما يشير إلى وجود تأثير موجب ثابت لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.066152، بينما ظهر تأثير سلبي في الشركة المتحدة للتأمين وذلك بمقدار 0.001396- الذي يؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، كما كان لشركة السورية الدولية للتأمين تأثير سلبي بمقدار 0.102586-.

الجدول رقم (5): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة في حال المتغير التابع ROA

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التاثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constant	0.020135	0.108006	0.019318
UR	0.053932	0.391783	0.007693
LR	0.036923	-0.107719	0.032783
CAP.R	0.012058	0.209572	-5.830405
الاتحاد التعاوني للتأمين D1	-	-0.095635	-
السورية الدولية للتأمين D2	-	0.083662	-
الشركة السورية الكويتية للتأمين D3	-	0.076515	-
الشركة السورية الوطنية للتأمين D4	-	0.039244	-
الشركة المتحدة للتأمين D5	-	-0.051245	-
الاتحاد التعاوني للتأمين D1	-	0.011362	-
R-Square	0.008632	0.201713	0.009986

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (6): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة في حال المتغير التابع EM			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التاثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constant	0.360172	0.386685	0.384574
UR	0.350471	0.028734	-0.025269
LR	3.551421	3.563544	3.565890
CAP.R	-0.053101	-0.062348	-0.058982
الاتحاد التعاوني للتأمين D1	-	0.049368	-
السورية الدولية للتأمين D2	-	-0.038437	-
الشركة السورية الكويتية للتأمين D3	-	0.052363	-
الشركة السورية الوطنية للتأمين D4	-	-0.094788	-
الشركة المتحدة للتأمين D5	-	0.099513	-
الاتحاد التعاوني للتأمين D1	-	0.021481	-
R-Square	0.741709	0.798814	0.700652

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

11-4-2- المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعيPRM والتأثيرات الثابتة FEM:

للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار ***F*** المقيد بالصيغة التالية:

$$F= \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM}) / (N - 1)}{(1 - R^2_{FEM}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

R^2_{FEM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PRM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

N: تمثل عدد المصارف المدروسة، ***K*** : تمثل عدد المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، ***T*** :تمثل عدد الفترات الزمنية.

بعد حساب قيمة ***F*** المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة ***F*** الجدولية والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F\ (a, N-1, NT-N-K)$$

فإذا كانت قيمة ***F*** المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة ***F*** الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب (الجمّال،2012).

- **نموذج معدل العائد على حقوق الملكية ROE:**

F الجدولية: $F\ (0.05, 5-1, 55-5-3) = (0.05, 4, 47) = 2.6060$

F المحسوبة:

$$F= \frac{(0.230436 - 0.029602) / (5 - 1)}{(1 - 0.230436) / (55 - 5 - 3)} = 3.0664$$

يتضح مما أن قيمة ***F*** المحسوبة

أكبر من قيمة ***F*** الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

- **نموذج معدل العائد على الأصول ROA:**

F الجدولية: $F\ (0.05,\ 5 - 1,\ 55 - 5 - 3) = (0.05,\ 4,\ 47) = 2.6060$

F المحسوبة:

$$F = \frac{(0.201713 - 0.008632) / (5 - 1)}{(1 - 0.201713\ ) / (55 - 5 - 3)} = 2.8419$$

يتضح مما أن قيمة ***F*** المحسوبة أكبر من قيمة ***F*** الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على الأصول ROA.

- **نموذج نسبة الرفع المالي EM:**

F الجدولية: $F\ (0.05,\ 5 - 1,\ 55 - 5 - 3) = (0.05,\ 4,\ 47) = 2.6060$

F المحسوبة:

$$F = \frac{(0.798814 - 0.741709) / (5 - 1)}{(1 - 0.798814\ ) / (55 - 5 - 3)} = 3.3351$$

يتضح مما أن قيمة ***F***

المحسوبة أكبر من قيمة ***F*** الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

11-4-3- المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة FEM و التأثيرات العشوائية REM:

تتم عملية المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك من خلال تطبيق اختبار Hausman وفرضياته (الجمّال،2012):

الفرضية العدم H0: إن النموذج random effects هو المقبول

الفرضية البديلة H1: إن النموذج Fixed Effects هو المقبول

نموذج معدل العائد على الحقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (7): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثير لنموذج ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.870866	2	0.0622

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة Chi-Square 6.870866 عند مستوى الدلالة 0.0622 أكبر من $\alpha = 0.05$، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم (8): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثير لنموذج ROA

Correlated Random Effects – Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.554097	1	0.0834

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة Chi-Square 8.554097 عند مستوى الدلالة 0.0834 أكبر من 0.05 = α، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

نموذج نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية EM):

الجدول رقم (9): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثير لنموذج EM

Correlated Random Effects – Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.684017	2	0.2613

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

أظهرت قيمة Chi-Square تساوي 2.684017 عند مستوى دلالة 0.2613 أي أكبر من 0.05=α، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب.

إذاً، في ضوء نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملائمة لدراسة أثر إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد الخاص في حالة نسبة الرفع المالي 0.700652 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 70% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع نسبة الرفع المالي (EM) وهو ذو دلالة معنوية، بينما بلغت قيمة معامل التحديد في كل من حالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول على الترتيب (0.032852 ، 0.009986) مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 3.28% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROE) و تفسير ما نسبته 0.99% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROA) وهما غير دالان معنوياً.

بناءً على ما سبق، يمكن كتابة معادلة الانحدار الخاصة بالدراسة كما يلي:

$$EM_{i.t} = 0.377456 + 3.548099LR_{i.t} - 0.057268CAP.R_{i.t} + v_i + \varepsilon_{i.t}$$

11-5- اختبار الفرضيات:

11-5-1- نموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من إدارة مخاطر الاكتتاب والسيولة ورأس المال على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (10): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.034822	0.105217	0.330950	0.7420
UR	0.028156	0.062331	0.451710	0.6534
LR	0.115768	0.132946	0.870792	0.3879
CAP	-0.005920	0.012562	-0.471288	0.6394

Weighted Statistics

R-squared	0.032852	Mean dependent var	0.096436
Adjusted R-squared	-0.024039	S.D. dependent var	0.127940
S.E. of regression	0.129469	Sum squared resid	0.854875
F-statistic	0.577449	Durbin-Watson stat	1.270097
Prob (F-statistic)	0.632476		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (10) أن النموذج الخاص بدراسة أثر المتغيرات المستقلة المدروسة على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية ليس ذو دلالة معنوية لأن $\alpha = 0.05 < P = 0.632$. وهذا ينعكس على كافة المتغيرات المستقلة كمخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، علماً أنه حسب دراسة الارتباط وجدنا أنه يوجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة مع مخاطر السيولة وعلاقة ارتباط عكسية ضعيفة مع مخاطر رأس المال.

11-5-2- نموذج معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من إدارة مخاطر الاكتتاب والسيولة ورأس المال على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (11): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على الأصول كمتغير تابع

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019318	0.045402	0.425486	0.6723
UR	0.007693	0.026896	0.286038	0.7760
LR	0.032783	0.057367	0.571461	0.5702
CAP	-5.830405	0.005421	-0.010756	0.9915
Weighted Statistics				
R-squared	0.009986	Mean dependent var		0.042565
Adjusted R-squared	-0.048250	S.D. dependent var		0.054290
S.E. of regression	0.055585	Sum squared resid		0.157572
F-statistic	0.171468	Durbin-Watson stat		1.221312
Prob (F-statistic)	0.915185			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (11) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول ليس ذو دلالة معنوية لأن $\alpha = 0.05 < P = 0.915$. وهذا ينعكس على كافة المتغيرات المستقلة كمخاطر الاكتتاب ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، علماً أنه حسب دراسة الارتباط وجدنا أنه يوجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة مع مخاطر السيولة تبلغ قيمتها 0.28.

11-5-3- نموذج نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكيةEM) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من إدارة مخاطر الاكتتاب والسيولة ورأس المال على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (12): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنسبة الرفع المالي كمتغير تابع

Dependent Variable EM
Method: Panel EGLS
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.384574	0.281864	1.364398	0.1784
UR	-0.025269	0.189409	-0.133408	0.8944
LR	3.565890	0.380001	9.383896	0.0000
CAP	-0.058982	0.030869	-1.910753	0.0017

Weighted Statistics

R-squared	0.700652	Mean dependent var	1.205603
Adjusted R-squared	0.683043	S.D. dependent var	0.498409
S.E. of regression	0.280599	Sum squared resid	4.015523
F-statistic	39.79006	Durbin-Watson stat	1.741980
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (12) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي أنه ذو دلالة معنوية لأن $\alpha = 0.05 > P = 0.00$. وهذا ينعكس على بعض المتغيرات المستقلة وهي مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال.

11-5-3-1- اختبار صلاحية النموذج المقدر:

- **اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:**

بالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (12) فإن القيمة تبلغ 1.741980، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات n=55 وعدد المتغيرات المستقلة k=3 وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذا الاختبار تكون dl= 1.452 و du= 1.681، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار الدلالة الإحصائية Statistical Significance:**

يظهر من الجدول السابق رقم (12) أن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistics تساوي 0.000 وبالتالي فهي أصغر من 0.05 مما يشير إلى أن معادلة الدراسة ذات دلالة إحصائية.

11-5-3-2- نتائج اختبار الفرضيات نموذج نسبة الرفع المالي (EM) كمتغير تابع:

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى القائلة:** لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر الاكتتاب في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل مخاطر الاكتتاب قد بلغت 0.025269- وذلك عند مستوى 0.8944 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه لا يوجد لإدارة مخاطر الاكتتاب كمتغير مستقل أثر جوهري على نسبة الرفع المالي، وهذا يعني قبول الفرضية الأولى للدراسة.

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية القائلة:** لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل مخاطر السيولة قد بلغت 3.56589 وذلك عند مستوى 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أن لإدارة مخاطر السيولة كمتغير مستقل أثر جوهري وطردي على نسبة الرفع المالي، وبصورة أوضح، يمكن القول بأن أي زيادة في مخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في نسبة الرفع المالي بمقدار 3.565890. كما أن أي انخفاض في مخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في نسبة الرفع المالي بمقدار 3.565890 وهذا يعني رفض الفرضية الثانية للدراسة.

- **نتائج اختبار الفرضية الثالثة القائلة:** لا يوجد تأثير لإدارة مخاطر رأس المال في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل مخاطر رأس المال قد بلغت 0.058982- وذلك عند مستوى 0.0017 وهي أصغر من مستوى الدلالة عن 0.05 = α، مما يعني أن لإدارة مخاطر رأس المال كمتغير مستقل أثر جوهري وعكسي على نسبة الرفع المالي.

بصورة أوضح، يمكن القول بأن أي زيادة في مخاطر رأس المال بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نقص في نسبة الرفع المالي بمقدار 0.058982. كما أن أي انخفاض في مخاطر رأس المال بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في نسبة الرفع المالي بمقدار 0.058982 وهذا يعني رفض الفرضية الثالثة للدراسة.

12 – النتائج:

- لا يوجد أي تأثير لإدارة مخاطر الاكتتاب في تحسين الأداء المالي، وذلك لعدم اتباع شركات التأمين المدروسة لسياسة التسويق الجيد لمنتجاتها التأمينية.
- وجود تأثير إيجابي لإدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القول أن نسبة مخاطر السيولة المعبر عنها بـ (الخصوم/ الأصول السائلة) هي مؤشر لتغطية المخاطر عن طريق السيولة حيث بلغت النسبة لشركات التأمين المدروسة (60%) وهي في الحد المعياري المقبول (أقل من 105%) مما يعكس مدى امتلاك شركات التأمين المدروسة للسيولة المتاحة لتغطية حجم التعويضات للمكتتبين وهو ما يبين عدم وجود خطر في المحفظة التأمينية لشركات التأمين المدروسة.
- وجود تأثير سلبي لإدارة مخاطر رأس المال في تحسين الأداء المالي، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القول بأنه نسبة مخاطر رأس المال المعبر عنها بـ (رأس المال المتوفر/ رأس المال المطلوب) هي مؤشر لتغطية جميع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها شركات التأمين حيث بلغت نسبتها في شركات التأمين المدروسة (361%) وهي في الحد المعياري المقبول (أكبر من 150%) من رأس المال المتوفر مما يعني أن درجة الخطورة المعرض لها رأس مال هذه

الشركات ضمن الحد المقبول، حيث اقتصر حجم أعمال هذه الشركات التأمين على أرقام صغيرة سنوياً وذلك لاعتمادها على التأمينات المضمونة التي لا تتطلب أيّ جهد في التسويق، مثل التأمين الإلزامي للسيارات.

13 – التوصيات:

- ضرورة تنويع الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين الخاصة في سورية بما يتناسب مع متطلبات السوق السورية لما لها من أثر إيجابي في تحسين أدائها المالي.
- زيادة الحدّ الأدنى لرأس مال شركات التأمين، حيث يمنح رأس المال المرتفع لشركة التأمين إمكانية كبيرة لقبول تأمين أخطار بحجم كبير كالأخطار التي تخلفها الأزمات.
- العمل على زيادة الوعي والثقافة التأمينية في السوق السورية من خلال كافة وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات، وتوسيع التفاعل مع الجمهور ضمن خطة سنوية محددة الأهداف والمراحل والوسائل، تقوم بإعدادها ومراقبة تنفيذها هيئة الإشراف على التأمين
- اتباع استراتيجية تسويقية للمنتجات التأمينية لزيادة عدد المكتتبين لتفادي انكماش النشاط التأميني.

14 – قائمة المراجع:

14 – 1- المراجع العربية:

1. ابراهيم، رأفت،(2002)، **رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة مصر، العدد الأول، المجلد 26. ص 536.
2. أورسينا، ميريم & ستون، جين،(2008)، **عمليات شركات التأمي**ن، الطبعة الثانية، جمعية دار مكتبة التأمين على الحياة (LOMA) للتعليم والتدريب، أتلانتا، جورجيا. ص 67.
3. الجباعي، محمد معروف، (2003)، **مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 66.
4. الجمّال، زكريا، (2012)، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، ص 266- 285.
5. حسن، علي؛ شومان، عبد اللطيف، (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 9، العدد34، ص 174-210.
6. حسن، محمد، (2015)، **إدارة الأداء المتميز: قياس الأداء، تقييم الأداء، تحسين الأداء مؤسسياً وفردياً**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص 56.
7. حماد، طارق ،(2007)، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، مصر. ص 50.
8. حمود، خضير،(2007)، **إدارة الجودة الشاملة**، دار الميسرة للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، ص34.
9. الخزامي، عبدالحكيم أحمد، (2000)، **تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين: تحسين الأداء**، سلسلة الإدارة المعاصرة، الجزء 3، مكتبة ابن سيناء للنشر، القاهرة، مصر، ص 6.
10. رحمون، ممدوح، (2007)، **أضواء على التأمين في سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص5-7.
11. السلمي، علي، (2002)، **تطوير الأداء وتجديد المنظمات**، دار قباء للنشر، مصر، ص 40.

12. الطائي، يوسف حجيم؛ الموسوي، سنان كاظم، (2011)، **إدارة التامين والمخاطر**، دار اليازوري للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص29.

13. طبايبية، سليمة،(2011)، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية – دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 16، عدد 6، ص ص 68 – 79.

14. الطروانة، أنس،(2015) ، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية- دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.

15. عبد الكريم، لبنى محمد فريد، (2009)، **استخدام نظرية المنفعة في ترشيد قرارات الاكتتاب بشركات التأمين**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة ، مصر، العدد72، ص 166.

16. عبودي، زيد منير، (2006)، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص68.

17. فتني، فريال، (2015)، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة– دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية–للفترة 2009-2013**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.

14 – 2- المراجع الأجنبية:

1. Adams.M; Buckle,M, (2003),The Determinants of Corporate Financial Performance In Bermuda Insurance Market, Applied Financial Economic,Vol 4, No 13.
2. Borgsdorf, D., & Pliszka, D., (1999), Manager Your Risk or Risk Your Management, Public Management (US), Vol. 81, No.11, PP. 6 – 10.
3. Finard, J.B.,(1996), A framework for Corporate Financial Risk Management, N.Y. : The Dryden Press, P.73.
4. Omasete, Asemeit, (2012), The Effect of Risk Management on Financial Performance of Insurance Companies in Kenya, degree of master of science in finance, the university of NAIROBI.
5. Penny, C., (1999) ,Financial risk management sources, Encontent , Vol. 22 , No. 6 , PP. 16 – 17
6. Stewart, T.A., (2000), Management risk in the 21st century, Fortune, Vol. 144, No.3, P. 202.
7. William, C.A.; Smith, M.L., & Young, P.C.,(1995), Risk management and insurance, N.Y.: McGraw – Hill, inc., P 26.
8. الموقع الالكتروني لوزارة المالية السورية ، المرسوم التشريعي رقم 43 لعام،2004. www.syrian finance. Org

أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض
دراسة تطبيقية على مؤسسات التمويل الصغير في سورية

د. غذوان علي علي* د. أحمد حسن العلي** سالم كاسر ناصر***

(الإيداع: 4 شباط 2020 ، القبول: 4 حزيران 2020)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض، من خلال التطبيق على مؤسسات التمويل الصغير في سورية، وبالاعتماد على عينة مكونة من ثلاث مؤسسات تمويل صغير خلال الفترة (2012:Q3 – 2019:Q3).

ولتحقيق هدف البحث تم استخدام تحليل التباين، إضافةً إلى تصميم نموذج رياضي مكون من عائد محفظة القروض كمتغير تابع، وكلٍ من (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، والمخاطرة الائتمانية) كمتغيرات مستقلة.

أظهرت نتائج البحث بالاستناد إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعية– الزمنية (Panel Data) لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث وباستخدام تحليل التباين ونموذج التأثيرات الثابتة في برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لكل من (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية) بين مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث، وأظهر البحث وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الودائع للربع السابق في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث، كما أظهر البحث عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة في عائد محفظة القروض للمؤسسات عينة البحث، إضافةً إلى وجود أثر معنوي سلبي لنسبة المخاطرة الائتمانية للربع الرابع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التمويل الصغير، معدل توظيف الودائع، السيولة، المخاطرة الائتمانية، العائد على محفظة القروض.

* أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

** أستاذ في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

The Effect of Internal Factors of Microfinance Institutions on the Return of Loan Portfoliom an Empirical Study on Microfinance institutions in Syria

Dr. Ghazwan Ali Ali* **Dr. Ahmad Hassan al-Ali**** **Salem Kasser Nasser*****

(Received: 4 February 2020, Accepted: 4 June 2020)

Abstract:

This research aims to determine the effect of internal factors of microfinance institutions on the return of loan portfolio, through the microfinance institutions in Syria, drawing on a sample of three microfinance institutions during the period (2012:Q3 – 2019:Q3).

To achieve the objective of the research the variance analysis was used, in addition to designing a mathematical model composed the return of loan portfolio as a dependent variable, and each of the following as independent variables (Loan to deposit ratio (LTD), the Liquidity ratio, and credit risk)

The results of this research showed based on the analysis of the cross-sectional data matrix (Panel -data) of microfinance institutions a sample of the research, using the variance analysis model and fixed effects in the statistical analysis program (Eviews10). Differences of statistical significance of the following (Loan to deposit ratio, the Liquidity ratio, the ratio of credit risk) between microfinance institutions of the research sample.

The research also showed a positive moral impact in the Loan to deposit ratio LTD and LTD(-1) on the return of loan portfolio of microfinance institutions in the research sample, research has also shown that there is no moral impact in the Liquidity ratio on the return of loan portfolio in the research sample institutions, in addition to a negative moral impact ratio of credit risk CR(-4) on the return of loan portfolio of the research sample's microfinance institutions.

Key words: microfinance institutions, Loan to deposit ratio, liquidity, credit risk, the return of loan portfolio.

* Ass Prof. Business Administration Department, Faculty of Economics, Damascus University.

** Prof. Banking & Insurance Department, Faculty of Economics, Damascus University.

*** PHD student: Business Administration Department, Faculty of Economics, Damascus University.

1-المقدمة:

تشكل مؤسسات التمويل الصغير رديفاً أساسياً للقطاع المالي والمصرفي، وتعد سورية بيئة خصبة لهذا النوع من المؤسسات كون أن هذه المؤسسات تتجه لملء الفراغ الذي تركته المؤسسات المصرفية التقليدية التجارية، الأمر الذي شجع على تطوير قطاع التمويل الصغير وتعزيزه، حيث صدر المرسوم رقم 15 لعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص لإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر. وقد حدد المرسوم المذكور الحد الأدنى لرأسمال هذه المؤسسات بمبلغ قدره 250 مليون ليرة سورية يودع نقداً في صندوق مصرف سورية المركزي.

تعد هذه المؤسسات عنصراً مهماً لتوسيع النفاذ المالي، وقد برزت أهميتها في مرحلة الأوضاع التي شهدتها سورية، وذلك من خلال دورها في خلق فرص عمل، وتقديم التمويل المناسب للأسر الفقيرة ومساعدتها على الانطلاق بمشاريع محلية وبفوائد بسيطة مقارنةً مع فوائد المصارف التقليدية. إلا أن الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية وما نجم عنها من تخريب وتدمير كبيرين لمختلف القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية، كل ذلك أدى إلى ظهور تحديات عدة أمام مؤسسات التمويل الصغير في سورية وأسهمت في خلق صعوبات كبيرة في ممارسات هذه المؤسسات لأنشطتها؛ كانخفاض عمليات الإقراض، وتوقف أو تخلف بعض العملاء عن سداد التزاماتهم تجاه هذه المؤسسات وتكبدها لخسائر كبيرة، الأمر الذي يدفعنا للبحث عن العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير، وبما يمكنها من تدعيم مراكزها المالية وبناء محافظ القروض بصورة سليمة، بحيث تكون جاهزة وقادرة على تقديم التمويل المناسب وبصورة تنافسية مع المصارف التقليدية العادية، وتحديداً في ظل إعادة الإعمار المزمع انطلاقها في المرحلة المقبلة.

2-مشكلة البحث:

تتعدد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، ويختلف أثرها من مؤسسة إلى أخرى، الأمر الذي يتطلب البحث عن تلك العوامل بطرائق علمية، ومعرفة مدى أثرها في عائد محفظة القروض. وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير السورية في عائد محفظة القروض؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد فروقات لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية؟
- هل يوجد فروقات لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية؟
- هل يوجد فروقات لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية؟
- ما أثر معدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية؟
- ما أثر نسبة السيولة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية؟
- ما أثر نسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية؟

3-أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الفائدة العلمية والعملية التي يمكن أن يقدمها:

فمن **الناحية العلمية:** تنبع أهمية البحث من دراسة أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير السورية في عائد محفظة القروض، من خلال الاطلاع على نتائج الأبحاث والدراسات السابقة المنجزة في هذا المجال، وتسليط الضوء على أهم المؤشرات المالية (معدل توظيف الودائع، نسبة السيولة، نسبة المخاطرة الائتمانية) ودرجة اختلافها بين مؤسسات التمويل

الصغير السورية، مما يجعل هذا البحث مرشحاً ليكون مرجعاً إضافياً للدراسات العربية التي تناولت الموضوع نفسه، ومنطلقاً لأبحاث مستقبلية تتعلق بموضوع البحث أو أحد جوانبه.

أما من **الناحية العملية:** يمكن أن تتمثل أهمية هذا البحث في اتباع أسلوب علمي مناسب لتحديد أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات وتقديمها لإدارات مؤسسات التمويل الصغير في سورية والجهات ذات العلاقة.

4-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن تساؤلاته وذلك وفق الآتي:

- تحديد الفروقات في معدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- تحديد الفروقات في نسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- تحديد الفروقات في نسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- تحديد أثر معدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- تحديد أثر نسبة السيولة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- تحديد أثر نسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

5- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الأساس الآتية:

لا يوجد أثر للعوامل الداخلية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- الفرضية الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- الفرضية الرابعة: لا يؤثر معدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- الفرضية الخامسة: لا تؤثر نسبة السيولة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.
- الفرضية السادسة: لا تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

6-الدراسات السابقة:

6-1- الدراسات باللغة العربية:

❖ دراسة عقل، غسان روحي (2010) بعنوان: **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (69) موظف ائتمان يعملون في (10) مؤسسات تعمل في مجال التمويل الصغير في قطاع غزة، من خلال تصميم استبيان كأداة للدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن: (السمعة المالية لطالبي الائتمان، وعامل القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة، والظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة) على الترتيب هي من أكثر العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

- دراسة الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008) بعنوان: **تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية**، مقالة بحثية المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2000- 2008) والإحاطة بالجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بطبيعة عمل هذه المصارف، وقد شملت عينة الدراسة ثمانية مصارف عراقية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات (السيولة النقدية، عمر المصرف، حجم المصرف، عدد الفروع، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع ومعدل كفاية رأس المال) كمتغيرات مستقلة لتفسير المتغير التابع (عائد محفظة القروض) وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: يؤثر كل من حجم المصرف، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع، عمر المصرف، السيولة النقدية، معدل كفاية رأس المال في عائد محفظة القروض، كما خلصت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعدد الفروع في عائد محفظة القروض.

2-6- الدراسات باللغة الأجنبية:

- Study of Sufi Faizan Ahmed & Qaisar Ali Malik (2015): "**Credit Risk Management and Loan Performance- Empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan**", Working Paper, International Journal of Economics and Financial Issues.

"**إدارة مخاطر الائتمان وأداء القروض، دراسة تطبيقية على مصارف التمويل الصغير في باكستان**"، مقالة بحثية، المجلة الدولية للقضايا الاقتصادية والمالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير إجراءات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في أداء القروض، حيث عمدت إلى تحديد مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان (سياسة وشروط الائتمان، ضمان العميل، سياسة التحصيل، الرقابة على مخاطر الائتمان)، وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الإحصائية من خلال تصميم استبيان لهذا الغرض وتوزيعه على 157 من مديري دوائر الائتمان ضمن مستويات الإدارة المختلفة في مصارف التمويل الصغير الموزعة ضمن إسلام آباد وروالبندي في باكستان، وقد خلصت الدراسة إلى أن شروط الائتمان وضمانات العميل لها تأثير معنوي وإيجابي في أداء القروض، بينما سياسات التحصيل والرقابة على مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي ولكن غير معنوي في أداء القروض.

- Study of Adugna, Sara, (2014): **Determinants of Microfinance Institutions Loan Quality Empirical Evidence from Ethiopia,** Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University.

"**محددات جودة محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير، دراسة تطبيقية في إثيوبيا**"، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل، جامعة أديس أبابا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات جودة محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في أثيوبيا خلال الفترة (2003-2012)، وتمثلت محددات جودة محفظة القروض بالعوامل (حجم المؤسسة، النفقات التشغيلية، عمر المؤسسة، جنس المقترض، معدل توظيف الودائع، معدل الادخار، العائد على حقوق الملكية)، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية والمجمعة في تحليل البيانات الإحصائية، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يوجد تأثير معنوي سلبي للمحددات (حجم المؤسسة، والنفقات التشغيلية، معدل توظيف الودائع، ومعدل الادخار) في جودة محفظة القروض.

- يوجد تأثير معنوي إيجابي للمحددات (عمر المؤسسة، ونسبة المقترضين (النساء)، ومعدل العائد على حقوق الملكية) في جودة محفظة القروض.

❖ Study of Essendi Lillian Kisivuli (2013): "**The effects of credit risk management on the loans portfolio among Saccos in Kenya**", a research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Business Administration (MBA), Nairobi University.

"**آثار إدارة مخاطر الائتمان في محفظة القروض، دراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية للادخار والائتمان في كينيا**"، مشروع بحث مقدم للوفاء الجزئي بمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة نيروبي.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار إدارة مخاطر الائتمان في محفظة القروض في الجمعيات التعاونية للادخار والائتمان في كينيا، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من الجمعيات التعاونية للادخار والائتمان بلغ حجمها 36 جمعية من أصل 106 جمعية في مقاطعة نيروبي، واستخدمت الدراسة نمط CAMEL في تقييم السلامة المالية للجمعيات التعاونية، وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد أسلوب CAMEL يلعب دوراً مهماً في تقييم سلامة الوضع المالي في الجمعيات المذكورة وفي الحد من مخاطر الائتمان، حيث أن الملاءة المالية والإيرادات والسيولة لها أثر معنوي كبير في تفسير جودة محفظة قروض الجمعيات التعاونية، في حين أن ممارسات إدارة الجمعيات التعاونية وجودة الأصول ليس لها نفس الأثر الهام للعوامل الثلاثة السابقة في تفسير جودة محفظة قروض.

بناءً على ما تقدم من الدراسات السابقة يمكن القول أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة في الناحيتين الآتيتين:

- **الناحية الأولى:** اعتمدت بعض الدراسات السابقة على دراسة العوامل المؤثرة في أداء المصارف وعائد محفظة القروض للمصارف التجارية، وعمد بعضها الآخر إلى دراسة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، ودراسة أثر مخاطر الائتمان في محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير، في حين يقوم هذا البحث على دراسة أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض.
- **الناحية الثانية:** يختلف هذا البحث أيضاً عن الأبحاث السابقة بميدان تطبيقه وزمانه، حيث سيتم تطبيقه على عينة من مؤسسات التمويل الصغير في سورية خلال فترة زمنية مغايرة للفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة.

7-منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف الحالة المدروسة وصفاً دقيقاً، وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والمراجع المختلفة ذات الصلة بمتغيرات البحث لتغطية الجانب النظري للبحث، إضافةً إلى الاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، من أجل اختبار فرضيات البحث المحددة باستخدام تحليل التباين وتحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) في برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة.

8-مجتمع وعينة البحث:

يتمثل **مجتمع البحث** بمؤسسات التمويل الصغير في سورية، والبالغ عددها 4 مؤسسات تمويل صغير، ويعود سبب اختيار مؤسسات التمويل الصغير كمجتمع للبحث إلى عدم دراسة هذه المؤسسات سابقاً من خلال بحث علمي مشابه.

أما بالنسبة **لعينة البحث** فقد تم الاعتماد على عينة قصدية مكونة من ثلاث مؤسسات فقط (مؤسسة التمويل الصغير الأولى، والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، ومصرف الإبداع للتمويل الصغير) نظراً لتوافر البيانات المالية المطلوبة بصورة

ربعية عن هذه المؤسسات والتي تحقق هدف البحث، أما بالنسبة للمؤسسة الرابعة (مؤسسة نور للتمويل الصغر) فهي مؤسسة حديثة العهد وباشرت عملها بعد منتصف عام 2019، وبالتالي لا تتوافر عنها البيانات المطلوبة للبحث.

9-حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** اقتصر البحث على الفترة ما بين 2012:Q3 إلى 2019:Q3، ولم يتم إدخال الربع الأخير من عام 2019 لأن أغلب مؤسسات التمويل الصغير لم تقم بعد بنشر تقاريرها المالية عن هذا الربع.
- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على مؤسسات التمويل الصغير في سورية.

10-النموذج الإحصائي ومتغيرات البحث:

يستند البحث إلى نموذج إحصائي يبين أثر العوامل الداخلية لمؤسسات التمويل الصغير في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، وتم التعبير عن الشكل العام للنموذج وفق الآتي:

$$\gamma_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث أن: **(γ)**: المتغير التابع، **(i)**: رقم المؤسسات عينة البحث، **(t)**: الزمن، **(α)** قيمة المعامل الثابت، **(β)** قيمة معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة في البحث، **(X)** تشير إلى المتغيرات المستقلة في البحث، **(ε)** تشير إلى الخطأ العشوائي.

وصنفت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين على النحو الآتي:

- **المجموعة الأولى (المتغير التابع):** وهو يعبر عن عائد محفظة القروض **(ROL)**، ويشير عائد المحفظة إلى مدى قدرة المؤسسات في توليد الأرباح من خلال تقديم القروض، ويعبر عنه بالصيغة الآتية:

معدل عائد محفظة القروض = الفوائد والعمولات من القروض/ إجمالي القروض.

- **المجموعة الثانية (المتغيرات المستقلة):** وهي تعبر عن المتغيرات الآتية:

- معدل توظيف الودائع **(LTD)**: ويعبر عنه بالصيغة الآتية:

معدل توظيف الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

- نسبة السيولة**(LQ)**: ويعبر عنها بالصيغة الآتية:

نسبة السيولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

- نسبة المخاطرة الائتمانية **(CR)**: ويعبر عنها بالصيغة الآتية:

نسبة المخاطرة الائتمانية = القروض غير المنتجة / إجمالي القروض

وبناءً على ما تقدم وبالتعويض في المعادلة رقم (1) يمكن صياغة نموذج البحث وفق المعادلة رقم (2).

$$ROL = \alpha_i + \beta_1 LTD + \beta_2 LQ + \beta_3 CR + \varepsilon \qquad (2)$$

11-الجانب النظري للبحث:

11-1- مؤسسات التمويل الصغير:

أ) مفهوم التمويل الصغير:ظهرت أول فكرة التمويل الصغير في دولة بنغلادش في عام 1976 على يد الاقتصادي محمد يونس، بعد المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها البلاد في ذلك العام، حيث تم إنشاء مصرف أغرامين الخاص بتمويل الفقراء

وتحديداً النساء باعتبارهن من الفئات المهملة في المجتمع، وقد انتشر التمويل الصغير في مرحلة لاحقة في دول أمريكا اللاتينية وبقية دول العالم(Armendariz & Morduch, 2017, p. 26).

ويعرف التمويل الصغير بأنه: توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض والتحويلات المالية والتأمين للأسر ذات الدخل المحدود (Basal committee on Banking supervision, 2010, p. 3).

وتسعى مؤسسات التمويل الصغير إلى تقديم التمويل للأسر ذات الدخل المحدود في المناطق الحضرية والريفية على وجه التحديد، بهدف التخفيف من آثار الفقر وتحسين مستويات المعيشة لهذه الأسر، وتختلف أنشطة مؤسسات التمويل الصغير عن الأنشطة المصرفية التقليدية وتوصف بأنها أداةً للتنمية (Gurusmy, 2009, 298).

وتشير الإحصاءات إلى أن التمويل الصغير على المستوى الدولي ينمو بمعدل يتراوح بين (15% إلى 30%) سنوياً، وعلى الرغم من ذلك فإن صناعة التمويل الصغير ما تزال محدودة في الدول العربية (مهدي، 2018، 14).

ينطوي عمل مؤسسات التمويل الصغير على مجالات عدة، يمكن ذكر أهمها وفق الآتي (الزبيدي، 2014، 122):

- مساعدة الفقراء في أنشطتهم الاقتصادية وتلبية احتياجات صغار العملاء.
- سد الفجوة التمويلية التي لا تقوم المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى بتمويلها.
- تقديم القروض والخدمات المالية المساندة لصغار المقترضين.
- الترويج للأفكار البناءة وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

ب) مبادئ عمل مؤسسات التمويل الصغير:

تقوم مؤسسات التمويل الصغير بأنشطتها وفقاً لمبادئ عدة يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي (الزيود، 2010، 46):

- جذب المدخرات بصورة مستمرة كونها تشكل القاعدة الأساسية للتمويل والاستثمار، كما يمكن استخدامها لأغراض اجتماعية واقتصادية.
- عدم الاعتماد على الهبات والتبرعات بصورة كلية في عملية التمويل، تجنباً للهزات والأزمات السياسية والاقتصادية.
- أن يتم منح القروض لأجل يقل عن عام واحد، وأن تكون الموافقات على منح القروض سريعة وغير مركزية.
- يجب أن يكون موقع الإقراض قريباً من العملاء قدر الإمكان.
- تكرار القروض للعملاء المستفيدين سابقاً، مما يشكل حافزاً عند المقترضين للتسديد بصورة مستمرة.

11-2- معدل توظيف الودائع في مؤسسات التمويل الصغير:

تمثل الودائع شريان الحياة بالنسبة للمصارف، كما تعتبر المصدر الأساس لأموال المصرف وأكثرها خصوبة وأقلها تكلفةً، ويعتمد نجاح المصارف في أدائها لأعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائها بدرجة كبيرة على حجم الودائع.

وتعرف **الودائع** بأنها: مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر المصارف أو المؤسسات التي تقبل الودائع، تستحق للمودعين بالعملات المحلية أو العملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقاً للاتفاق المنظم للعلاقة بين صاحب الوديعة والمصرف أو المؤسسة التي تقبل الودائع (القزويني، 2003، 77).

ويشير **معدل توظيف الودائع** إلى حجم الودائع التي قام المصرف أو مؤسسة التمويل بتوظيفها في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية أكثر ربحية إذا ما تمت مقارنتها بمجالات استخدامات الأموال الأخرى (Cornett, 2006, 31).

11-3- مفهوم السيولة في مؤسسات التمويل الصغير:

تشير السيولة بمعناها المطلق إلى "النقدية"، أما بالمعنى الفني فتشير إلى مدى قابلية الأصل للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر (توفيق، 2011، 369).

وفي المجال المصرفي يقصد بالسيولة:" قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تلبية طلبات عملائها المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها العملاء" (الكروي، 2009، 248).

وتشير الأدبيات المالية إلى أن للسيولة ثلاثة أبعاد، وهي وفق الآتي (حمد وناجي، 2017، 406):

- **الوقت:** ويعبر عن السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.
- **المخاطرة:** وهي احتمالية هبوط قيمة الأصل المراد تحويله،
- **التكلفة:** هي التضحيات المالية التي لابد من وجودها في عملية تحويل الأصل.

كما أن المحافظة على مستويات كافية من السيولة يتوقف على المقدرة المالية لمؤسسات التمويل وشركات الأعمال في مواجهة عملياتها النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، وتقدير تدفقاتها النقدية دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً في العمليات اليومية للشركات أو الوضع المالي للمصارف (OCC, 2012, 3).

11-4- المخاطرة الائتمانية في مؤسسات التمويل الصغير:

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها: فشل العميل في سداد أقساطه بتاريخ الاستحقاق (Konovalova, 2016, 92). ويمكن أن تؤدي المخاطر الائتمانية إلى خسائر كبيرة نتيجة خسارة مبالغ القروض الممنوحة التي قد تصل إلى حد الفشل المالي لمؤسسات التمويل الصغير (Ahmed, 2015, 575).

تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة **عوامل خارجية:** تغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وتغيرات في أوضاع السوق. **وعوامل داخلية:** ضعف إدارة الائتمان، عدم توافر سياسة ائتمانية واضحة، وتسعير القروض بطريقة خاطئة، وضعف الإجراءات المتعلقة بمتابعة القروض (الخطيب، 2008، 144).

11-5- محفظة القروض:

أ) **مفهوم وأهمية محفظة القروض:**تعتبر محفظة القروض من أهم الأنشطة الاستثمارية لمؤسسات التمويل الصغير، ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تعد مؤشراً جيداً على كفاءة هذه المؤسسات في توظيف أصولها.

وتعرف **القروض** بأنها: عبارة عن مبالغ نقدية تضعها المصارف أو مؤسسات التمويل تحت تصرف عملائها لتمويل أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها، على أن يتعهد المقترض بسداد المبلغ وفوائده دفعة واحدة أو على دفعات أو بناءً على الاتفاق المبرم بين الطرفين (حسين، 2017، 44).

وتعرف **محفظة القروض** بأنها: تشكيلة متنوعة من القروض، وتواريخ استحقاق مختلفة، يحتفظ بها المصرف أو مؤسسة التمويل ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار (رزق، 2006، 152).

ويشكل التنويع الميزة الأساسية لتكوين محافظ القروض، بحيث يتمكن المصرف أو مؤسسة التمويل من اختيار توليفة متنوعة من القروض أو الأصول المالية الأخرى بهدف تخفيض المخاطر (Markowitz, 1952, 79).

ب) **العائد على محفظة القروض:** يعرف العائد بأنه: "المردود الذي يحققه الاستثمار، ولكي يكون لهذا المردود معنى، فإنه يجب نسبه إلى الأموال التي ولدته" (محصول ومحرز، 2018، 52).

ويسهم معدل العائد لمحفظة القروض في تحديد مواطن الخلل والتحكم بها طيلة عملية الائتمان، والتركيز على القضايا الائتمانية الحساسة (القروض غير المنتجة) وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس (Jerop, 2017, 441).

12-الدراسة العملية للبحث: شمل البحث وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً مؤسسات التمويل الصغير والبالغ عددها ثلاث مؤسسات، حيث تم جمع البيانات المالية والضرورية لأغراض التحليل من قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل خلال الفترة (2019:Q3 -2012:Q3)، وبغرض اختبار الفرضيات وتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews **لتحليل البيانات، وذلك باستخدام أسلوب مصفوفة البيانات المقطعية الزمنية (**Panel Data Analysis**). حيث تمتاز هذه الطريقة بأنها تأخذ بعين الاعتبار: الاختلافات الفردية، والارتباط بين المتغيرات، وعدد درجات الحرية، ومشكلة الارتباط الذاتي التي تواجه السلاسل الزمنية (**Baltagi, 2000**).**

وقد تم استخدام تحليل التباين (Anova F-test) لتحديد مدى وجود اختلافات جوهرية في قيم المتغيرات المختارة لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث، كما تم استخدام نماذج الانحدار والمفاضلة فيما بينها من خلال اختبار Wald.

❖ تم إجراء تحليل التباين لمتغيرات الدراسة وظهرت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): نتائج اختبار تحليل التباين

Variable	Test	Df	Value	Probability
LTD	Anova F-test	(3, 83)	108.4623	0.00
LQ		(4, 82)	458.652	0.00
CR		(3, 83)	187.6968	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم (1) تم اختبار الفرضيات الأولى والثانية والثالثة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

يشير الجدول رقم (1) إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F البالغة 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبناء عليه نرفض الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.

ويعزى ذلك إلى اختلاف هيكل مصادر الأموال بين مؤسسات التمويل الصغير من جهة، واختلاف حجم القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات من جهة أخرى.

- **الفرضية الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

يلاحظ من الجدول رقم (1) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F البالغة 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبناء عليه نرفض الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.

ويعزى ذلك إلى اختلاف مكونات السيولة ضمن أصول قائمة المركز المالي لكل مؤسسة من المؤسسات عينة البحث، إضافةً إلى اختلاف إدارة السيولة والتدفقات النقدية لدى مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث.

- **الفرضية الثالثة: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

من خلال الجدول رقم (1) يتبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F البالغة 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبناء عليه نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية.

ويعود ذلك إلى اختلاف السياسات والإجراءات التي تتبعها إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث، إضافةً إلى حجم المخاطر الائتمانية التي تواجهها كل مؤسسة نتيجة القروض الممنوحة للعملاء.

❖ تم تقدير نماذج الانحدار لنموذج البحث وفق مصفوفة البيانات المقطعية– الزمنية[1]، والمفاضلة فيما بينها من خلال اختبار Wald كما هو موضح بالجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): نتائج اختبار Wald لنموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

نموذج الانحدار التجميعي				نموذج التأثيرات الثابتة			
Test Statistic	Value	Df	Prob	Test Statistic	Value	Df	Prob
F-statistic	280.0036	(10, 41)	0.000	F-statistic	325.0673	(10, 39)	0.000
Chi-square	2800.036	10	0.000	Chi-square	3250.673	10	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن القيمة الاحتمالية في نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة هي (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، في حين أن قيمة F-statistic في نموذج التأثيرات الثابتة بلغت (325.07) وهي أكبر من قيمة F-statistic في نموذج الانحدار التجميعي البالغة (280.004)، وبناءً عليه يعتبر نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب. كما تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج التأثيرات الثابتة وتبين أنها تخضع للتوزيع الطبيعي. والجدول رقم (3) يبن نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث.

[1] لم يتم تقدير نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، حيث إن تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية يتطلب أن يكون عدد الوحدات المقطعية أكبر تماماً من عدد المعلمات للمتغيرات التفسيرية وهي غير متوافرة في حالة النموذج المطبق للبحث، واقتصرت المفاضلة على نموذجي (الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة) من خلال اختبار Wald.

الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: ROL				
Method: Panel Least Squares				
Sample (adjusted): 2013Q3 2019Q3				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 75				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROL(-1)	0.238595	0.135965	1.75483	0.0871
LTD	0.090309	0.029118	-3.101508	0.0036
LTD(-1)	0.166513	0.041436	4.018602	0.0003
LQ	-0.031951	0.031983	-0.998993	0.324
CR	0.339599	0.337423	1.006449	0.3204
CR(-1)	0.100422	0.356709	0.281522	0.7798
CR(-2)	0.18648	0.347481	0.536662	0.5945
CR(-3)	-0.030118	0.206568	-0.145802	0.8848
CR(-4)	-0.402382	0.16271	-2.473001	0.0179
C	0.0871	0.024239	3.593375	0.0009
Effects Specification Cross-section fixed (dummy variables) Period fixed (dummy variables)				
R-squared	0.935295	Mean dependent var		0.152916
Adjusted R-squared	0.877226	S.D. dependent var		0.066809
S.E. of regression	0.023409	Akaike info criterion		-4.365292
Sum squared resid	0.021372	Schwarz criterion		-3.252898
Log likelihood	199.6984	Hannan-Quinn criter.		-3.921125
F-statistic	16.10673	Durbin-Watson stat		2.181929
Prob(F-statistic)	0.00			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

❖ تم إجراء اختبار تأثير الوحدات المقطعية بهدف معرفة قيم التأثيرات الثابتة لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث، وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4)، ويتبين من الجدول المذكور أن مصرف الإبداع للتمويل الصغير هو

المؤسسة الأكثر تأثيراً بين المؤسسات عينة البحث في نموذج التأثيرات الثابتة، حيث بلغت القيمة المطلقة للأثر الثابت في هذه المؤسسة بحدود (0.022) وهي أكبر من القيم المطلقة للمؤسسات الأخرى عينة البحث.

الجدول رقم (4): نتائج قيم التأثيرات الثابتة لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث

اسم المؤسسة	CROSSID	Effect
مؤسسة التمويل الصغير الأولى	1	-0.00217
المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	2	-0.01954
مصرف الإبداع للتمويل الصغير	3	0.021715

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

❖ بناءً على نتائج الجدول رقم (3) تم اختبار الفرضيات الآتية:

– **الفرضية الرابعة: لا يؤثر معدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

يظهر الجدول رقم (3) وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل توظيف الودائع (LTD) ومعدل توظيف الودائع للربع السابق {LTD(-1)} في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لمعدل توظيف الودائع (0.090309) ومعدل توظيف الودائع للربع السابق (0.166513) عند مستوى معنوية (0.0036؛ 0.0003 < 0.05). وبناء عليه نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود أثر لمعدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمالية، حيث تسعى مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث إلى استثمار الودائع المتوافرة لديها بصورة جيدة في القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة بناءً على دراسات ائتمانية واضحة لملفات للعملاء طالبي القروض وتحقيق عوائد جيدة لمحفظة القروض.

– **الفرضية الخامسة: لا تؤثر نسبة السيولة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

يلاحظ من الجدول رقم (3) عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة (LQ) في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، حيث يتضح أن قيمة معامل الانحدار β لنسبة السيولة (-0.031951) عند مستوى معنوية (0.324 > 0.05)، وبناء عليه نقبل الفرضية الخامسة التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة السيولة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمالية، حيث إن مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث لا تعتمد على السيولة المتوافرة لديها في عمليات الإقراض، وإنما تستخدمها لتلبية عملياتها الجارية وبصورة خاصة في تلبية سحوبات المودعين، كما يشير ذلك إلى وجود أموال غير موظفة لدى هذه المؤسسات وحرمانها من تحقيق عوائد جيدة للمحفظة.

– **الفرضية السادسة: لا تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.**

يظهر الجدول رقم (3) وجود أثر معنوي سلبي لنسبة المخاطرة الائتمانية للربع الرابع {CR(-4)} في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لنسبة المخاطرة الائتمانية للربع الرابع (-0.402382) عند مستوى معنوية (0.0179 < 0.05)، وبناء عليه نرفض الفرضية السادسة التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية.

ويعزى ذلك إلى تعثر بعض العملاء أو توقفهم عن سداد أقساط القروض المستحقة مع فوائدها لمدة عام واحد تجاه مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث المانحة للقروض، ونشوء العديد من القروض غير المنتجة (القروض المتعثرة)، ما أسهم في انخفاض عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير عينة البحث.

كما يلاحظ من الجدول رقم (3) النتائج الآتية:

- وجود أثر معنوي لمعدل العائد على محفظة القروض خلال الربع السابق في معدل العائد على محفظة القروض، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لمعدل العائد في الفترة السابقة (0.238595) عند مستوى معنوية (0.0871 < 0.10) وانتفاء هذا الأثر عند مستوى معنوية 0.05، ويشير ذلك إلى تأثر عائد محفظة القروض لدى المؤسسات عينة البحث بالعوائد المستحقة التي يتم تحصيلها من العملاء بعد مرور ربع واحد.
- بلغ معامل التحديد المعدل ما نسبته 88% وهي نسبة جيدة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (معدل توظيف الودائع، نسبة السيولة، نسبة المخاطرة الائتمانية) تفسر ما نسبته 88% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على محفظة القروض) بالاعتماد على معامل الانحدار، كما أن 12% من التغيرات تعزى لعوامل أخرى لم يتم تضمينها في نموذج البحث.
- تشير نتيجة الاختبار الكلي في اختبار F (اختبار معنوية الانحدار بالكامل) إلى أن النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة F المحسوبة بلغت بحدود (16.11) وقيمتها الاحتمالية بلغت (0.00).
- بلغ معامل (Durbin – Watson stat) ما قيمته (2.18) وهي نتيجة ضمن المجال المقبول الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المدروسة.

13–النتائج والمناقشة:

خلص البحث إلى نتائج عدة، يمكن ذكرها وفق الآتي:

1) أظهرت نتائج البحث وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل توظيف الودائع بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية. ويعزى ذلك إلى اختلاف هيكل المصادر المالية بين مؤسسات التمويل الصغير واختلاف حجم القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات.
2) أظهرت نتائج البحث وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية. ويعود ذلك لاختلاف مكونات السيولة ضمن أصول قائمة المركز المالي لكل مؤسسة من المؤسسات عينة البحث، إضافةً إلى اختلاف إدارة السيولة والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لدى مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث.
3) أظهرت نتائج البحث وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة المخاطرة الائتمانية بين مؤسسات التمويل الصغير في سورية. ويعزى ذلك إلى اختلاف حجم المخاطر الائتمانية التي تواجهها كل مؤسسة من المؤسسات عينة البحث نتيجة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.
4) أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الودائع للربع السابق في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية. فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في معدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الودائع للربع السابق يؤدي إلى زيادة عائد محفظة القروض بمقدار (0.090 و0.167) وحدة على الترتيب. وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي وإيجابي لمعدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية.
5) أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة (LQ) في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية. ويعزى ذلك إلى أن استخدام السيولة لدى مؤسسات التمويل الصغير في سورية لمواجهة التزاماتها قصيرة

الأجل وعدم استخدامها في عمليات الإقراض. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي وإيجابي لنسبة السيولة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف الأهلية العراقية، كما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Essendi, 2013) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي كبير لنسبة السيولة في جودة محفظة القروض للجمعيات التعاونية للادخار والائتمان في كينيا.

6) أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي سلبي لنسبة المخاطرة الائتمانية للربع الرابع (4–) CR في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير في سورية، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة المخاطرة الائتمانية يؤدي إلى انخفاض عائد محفظة القروض بمقدار 0.402 وحدة. ويعزى ذلك إلى تخلف أو عدم سداد بعض العملاء لالتزاماتهم تجاه مؤسسات التمويل الصغير عينة البحث في الموعد المحدد وانتظارهم لمدة عام لسداد التزاماتهم، وبالتالي انخفاض حجم الأقساط مع الفوائد المستحقة وتأخر توظيفها في استثمارات جديدة لمدة عام وانعكاس ذلك على عائد محفظة القروض.

14–التوصيات والمقترحات:

1) ضرورة أن تقوم مؤسسات التمويل الصغير بزيادة استقطاب الودائع، والبحث عن قنوات تسليفية تتصف بالنوعية الجيدة، والعمل على خلق قروض أو تسهيلات ائتمانية تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية.
2) ضرورة أن تقوم مؤسسات التمويل الصغير بالحفاظ على مستويات مقبولة من السيولة وإدارتها بصورة فعالة بما لا يؤثر سلباً على الربحية.
3) ضرورة أن تقوم مؤسسات التمويل الصغير بدراسة الملفات الائتمانية للعملاء بصورة جيدة، ومراعاة حجم الضمانات المقدمة، ومتابعة أنشطة العملاء المستفيدين من القروض الممنوحة بصورة دورية.
4) ضرورة أن تقوم مؤسسات التمويل الصغير في سورية بزيادة عدد فروعها لتشمل مناطق جديدة، بحيث تتمكن من زيادة النفاذ المالي، وانعكاس ذلك على حجم توظيفاتها وزيادة عائد محفظة القروض.
5) ضرورة أن تقوم الجهات الحكومية والسلطة النقدية في سورية في ظل مرحلة إعادة الاعمار بخلق البيئة الملائمة لتشجيع مؤسسات التمويل الصغير على عمليات الإقراض وتوظيف السيولة الفائضة لديها.

تفعيل عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض المصرفية التي تم إحداثها مؤخراً في سورية، بما يسمح بتوفير الضمانات الكافية والضرورية لقيام مؤسسات التمويل الصغير بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الفعاليات الاقتصادية.

قائمة المراجع والمصادر

15-1- المراجع العربية:

1. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6:(24)، 147– 168.
2. الخطيب، سمير (2008)، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، ط 2، الإسكندرية، مصر.
3. الزبيدي، رؤوف حسين (2014)، مبادئ العلاقات العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
4. الزيود، إسماعيل محمد (2010)، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
5. القزويني، شاكر (2003)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: 4، الجزائر.

6. الكروي، بلال نوري سعيد (2009)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6:(24)، 242- 264.
7. توفيق، محب خلة (2011)، الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، مصر.
8. حسين، وفاء جثير مزعل (2017)، البيئة الخارجية وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين والراشدين، مجلة جامعة ذي قار، العراق، 12:(3)، 40-58.
9. حمد، خلف محمد؛ ناجي، أحمد فريد (2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 0:(52)، 401-416.
10. رزق، عادل (2006)، دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار، منشورات اتحاد المصارف العربية، المجلد 1، ط 1، بيروت، لبنان.
11. عقل، غسان روحي (2008)، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. محصول، نعمان؛ محرز، نور الدين (2018)، تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، جامعة الأغواط، مجلة دراسات- العدد الاقتصادي، 15:(2)، 49-77.
13. مهدي، رسول عيسى (2018)، التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي العراقي: التأثيرات ومحددات النمو، مجلة الإدارة والاقتصاد، 0:(116)، 11- 28.

1. Adugna, Sara, (2014). Determinants of Microfinance Institutions Loan Quality Empirical Evidence from Ethiopia, Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University, digital library.
2. Ahmed, S. F; Malik, Q.A (2015). Credit Risk Management and Loan Performance: Empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5 :(2), pp. 574-579.
3. Armendariz, Beatriz & Morduch, Jonathan (2007). The Economics of Microfinance, second edition, The MIT Press, Cambridge, London, England.
4. Baltagi, B.H.,(2000). Econometric Analysis of Panel Data. 2nd Edition, John Wiley & Sons, New York, USA.
5. Basal committee on Banking supervision (2010). Microfinance activities and the core Principles for Effective Banking supervision, BIS, Basel – Switzerland.
6. Cornett, Marcia Millon & Jamie John McNutt, (2006). Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements Versus cost Reductions, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 38:(4), pp. 1013-1050.

7. Essendi, L. K., (2013). The effects of credit risk management on the loans portfolio among SACCOs in Kenya, a research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Business Administration (MBA), Nairobi University.
8. Gurusmy, S., (2009). Indian Financial System, 2nd Edition, Tata McGraw-Hill, Education private limited, New Delhi, India.
9. Jerop,Toroitich, (2017). Credit Risk Management and Performance of Loan Portfolios among SACCOs in Kisumu County, Kenya, The International Journal Of Business & Management, , Vol. 5:(11), pp. 441-448.
10. Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M., (2016). Credit Risk Management in commercial banks, Polish Journal of Management Studies, Vol. 13:(2), pp. 90-100.
11. Markowitz, H. M., (1952), "Portfolio Selection", The Journal of Finance Vol. 7:(1), pp. 77–91.
12. Office of the Comptroller of the Currency OCC (2012). Liquidity: Safety and Soundness. Comptroller's Handbook, Version 1, Washington, USA.
13. Sufi Faizan Ahmed, Qaisar Ali Malik (2015). Credit Risk Management and Loan Performance: empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5:(2), pp. 574-579.

دور جودة الخدمة المصرفية في تبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات _دراسة عينة لبعض فروع المصارف الخاصة العاملة في اللاذقية_

ربيع البودي * أ.د رضوان العمار **

(الإيداع: 1 كانون الأول 2019 ، القبول: 7 حزيران 2020)

ملخص:

تمثل المصارف عصب الحياة النقدي والمالي في أي بلد في العالم باعتبارها تؤدي الدور الأساسي في عمليات التجارة الداخلية والخارجية، حيث شهد القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة خطوات متسارعة نحو تطوير الأداء والارتقاء بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى التحديات الكبيرة للمنافسة التي تتعرض لها المصارف في أعمالها، حيث إن أهم ما يميز العمل المصرفي هو التطور المتزايد للتكنولوجيا المصرفية من أجل تحديث نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تقنيات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة، وهذا ما يؤدي إلى كسب المزيد من العملاء وزيادة ثقتهم.

يسعى هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي تؤديه جودة الخدمة المصرفية المقدمة في تبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تقنية الموبايل المصرفي)، وفي زيادة ولاء العملاء للمصرف، حيث استخدمت الاستبانة لجمع البيانات لآراء عينة من الموظفين في المصارف الخاصة العاملة في اللاذقية للوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاستفادة منها لبناء الاستنتاجات والتوصيات.

أهم نتائج البحث أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المنفعة المدركة وسهولة الاستخدام المدركة وتبني العملاء لخدمة الموبايل المصرفي، كما أن المنفعة التي يحصل عليها العملاء من الخدمة المصرفية وسهولة استخدامها لها تأثير في استخدام العملاء لتقنية الموبايل المصرفي في تعاملاتهم المصرفية.

الكلمات المفتاحية: تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جودة الخدمة، الموبايل المصرفي، المنفعة المدركة، سهولة الاستخدام المدركة.

*طالب ماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية

**أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية

The Role of Banking Service Quality in Adoption Information and Communication Technologies -Sample study for some branches of private banks operating in Lattakia-

*Rabie Albode **Dr. Radwan Alammar

(Received: 1 December 2019, Accepted: 7 June 2020)

Abstract:

Banks represent the lifeblood of monetary and financial life in any country in the world as they play a key role in the internal and external trade operations, where the banking sector has recently witnessed accelerated steps towards the development of performance and improve the quality of banking services provided to customers, in order to reach the level of major challenges of competition that Banks are exposed in their business, as the most important characteristic of the banking business is the increasing development of banking technology in order to modernize the systems and means of providing banking services and the creation of new technologies for efficient banking service, which leads to gain more Customers and increase their confidence.

This research seeks to identify the role played by the quality of banking service provided in the adoption of information and communication technologies (mobile banking), and in increasing customer loyalty to the bank, where the questionnaire was used to collect data for the views of a sample of employees in private banks operating in Latakia to reach the results Realistic can be used to build conclusions and recommendations to improve the banking service within the banking sector.

The most important results of the research are that there is a significant relationship between perceived benefit, perceived ease of use, and customer adoption for the mobile banking service, also the benefit that customers obtain from the banking service and their ease of use have an impact on the customers use of mobile banking technology in their banking dealings.

Keywords: ICT Technologies, Quality of Service, Mobile Banking, Perceived benefit, Perceived ease of use

*Master student, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria

*Professor in Finance and Banking Department- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

1-مقدمة:

أحدثت التطورات التقنية التي شهدها العالم تغيرات مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ أصبح ما يميز العمل في المنظمات المعاصرة مظاهر التقلب والتغير السريع والانفتاح على العالم الخارجي وتجاوز الحدود بين الدول والبلدان والمجتمعات، ونجد قطاع المصارف من أبرز القطاعات التي تأثرت بثورة المعلومات والاتصالات التي شكلت عامل مساعد لتنمية العمل المصرفي منذ أوائل السبعينات.

حيث كان هناك دخول مكثف لعدد من المصارف العالمية لهذا المجال الجديد، وقد لوحظ أن إدخال التقنيات الالكترونية في مجال العمل المصرفي أدى إلى تحقيق منافع كبيرة أُدركَت من خلال خفض التكاليف والحفاظ على سرية وأمان الخدمات المقدَّمة، وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الحفاظ على خصوصية العميل، كما لوحظ أن إدخال التقنيات الالكترونية أظهرت سهولة استخدام الخدمات المصرفية والسرعة والراحة في الحصول على هذه الخدمات، كما ظهرت فرص هامة وواسعة لتقديم خدمات جديدة كإتاحة المجال للعملاء بالسحب من أرصدة حساباتهم المصرفية أو تحويل مبالغ من حساب لحساب آخر أو تحديث المعلومات الخاصة بالحسابات، ولذلك نرى مسارعة المصارف في مختلف أنحاء العالم إلى الشروع في إنجاز معظم عملياتها إلكترونياً، نظراً للمزايا التي تتيحها التقنيات الالكترونية من سهولة الوصول وسرعة الاستخدام، وتوفير الأمان،.....الخ.

وانطلاقاً مما سبق، هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر جودة الخدمة المصرفية في تبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الموبايل المصرفي) في عينة لبعض فروع المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية.

1- مشكلة البحث:

يعدُّ القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الوطني لأي بلد، حيث تأثر هذا القطاع بالتطورات الحاصلة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما دفع القطاع المصرفي إلى المساهمة في تطبيق تقنيات التكنولوجيا الجديدة والتي تتسم بالمرونة والكفاءة من أجل تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعميل، ومن هذه التقنيات الموبايل المصرفي.

ضمن هذا السياق تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور جودة الخدمة المصرفية في تبني تقنية الموبايل المصرفي، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه الجودة في الاستخدام الفعلي للموبايل المصرفي لتقديم الخدمة المصرفية بطريقة تحقق رغبات العملاء؟

حيث يتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تؤثر المنفعة المدركة في تبني العملاء لتقنية الموبايل المصرفي؟

2- هل تؤثر سهولة الاستخدام المدركة في تبني العملاء لتقنية الموبايل المصرفي؟

3- **أهمية البحث:** تأتي من خلال أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لمنظمات الأعمال، إذ إن المنافسة الحادة والتغير السريع في حاجات ورغبات العملاء دفع المصارف للعمل على رفع مستوى كفاءة وفاعلية أدائها وتبني تقنيات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية متطلبات ورغبات العملاء ولزيادة استقطاب أكبر عدد ممكن منهم.

4- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على أثر المنفعة المدركة في تبني العملاء لتقنية الموبايل المصرفي؟

2- التعرف على أثر سهولة الاستخدام المدركة في تبني العملاء لتقنية الموبايل المصرفي؟

5- فرضيات البحث:

1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المنفعة المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي

2- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سهولة الاستخدام المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي.

6- منهجية البحث:

1- الجانب النظري: اعتمد الباحث المنهج الوصفي لوصف الإطار النظري للبحث بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالبحث.

2- الجانب الميداني: اعتمد فيه الباحث على المنهج الوصفي والأدوات التحليلية من خلال تصميم استبيان لجمع البيانات الأولية عن مفردات عينة البحث، ومن ثم اختبار فرضيات البحث.

7- أداة البحث:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع المطروق، قام الباحث بتصميم أداة البحث وقد اشتملت الأداة ثلاثة أقسام، حيث تضمن القسم الأول معلومات عن المستقصى منهم، وقد شملت على(الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، عدد الدورات التدريبية)، وتضمن القسم الثاني ستة عبارات عن العلاقة بين المنفعة المدركة وتبني الموبايل المصرفي، أما القسم الثالث فتضمن أربع عبارات عن العلاقة بين سهولة الاستخدام المدركة وتبني الموبايل المصرفي. وقد تم توزيع الدرجات على الأسئلة المتعلقة بالقسمين الثاني والثالث وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة موافق بشدة، والدرجة /4/ للإجابة موافق، والدرجة /3/ للإجابة محايد، والدرجة /2/ للإجابة غير موافق، والدرجة /1/ للإجابة غير موافق بشدة، كما تم استخدام حزمة البرنامج /SPSS/ للتحليل الإحصائي، وتم إخضاع الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، كما تم اختبار ثبات أدلة البحث باستخدام معادلة ألفا دلتا كرونباخ.

8- مجتمع الدراسة وعينته: يتكون مجتمع الدراسة من فروع المصارف الخاصة العاملة في اللاذقية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع (80) استبانة وتم استرجاع (72) استبانة، وتم استخدامها في تحليل بياناتها كالآتي:

الجدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها

البيان	العدد	النسبة
استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	72	%90
استبانات لم يتم إعادتها	8	%10
إجمالي الاستبانات الموزعة	80	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ نسبة (90%) من الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة من الناحية الإحصائية مما يؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع الإحصائي.

9- الدراسات السابقة:

1- (الخفاجي، 2009) بعنوان: توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية(دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية): برزت أهمية هذه الدراسة من المكانة التي تحظى بها تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال في العراق، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين تكنولوجيا المعلومات بأبعادها المختلفة (أجهزة الصراف الآلي، البرمجيات، الاتصالات، الموارد البشرية)، وجودة الخدمة المصرفية بأبعادها المختلفة (الاعتمادية، الاستجابة، سهولة الوصول، الحصول على الخدمة، معرفة وفهم الزبائن، الجدارة الأهلية، المصداقية، الاتصالات، الكياسة والمجاملة، الأمانة).

وقد جُمعت البيانات من عينة الدراسة البالغة(87) من العاملين والزبائن في ستة مصارف حكومية وأهلية، وقد استند الباحث بصورة أساسية على الاستبانة، إذ تمّ إعداد استبانتين: الأولى تتعلق بمديري المصارف المبحوثة، وقد تضمنت (19) عبارة صيغت على مقياس (Likert) الخماسي، إذ أُعطيت خمس خيارات (اتفق جداً، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق جداً) وأُعطيت العبارات الدرجات التالية (1,2,3,4,5) على التوالي، أما الثانية (استمارة الزبائن) تتضمن العبارات الخاصة بقياس جودة الخدمات التي تقدمها المصارف للزبائن، وقد صيغت أيضاً على مقياس(Likert) الخماسي، وقد اعتمد الباحث الوسائل الإحصائية في برامج الحاسوب للتعامل مع البيانات واستخراج النتائج وهي: الإحصاء الوصفي ويشمل: (النسبة المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف)، الإحصاء الاستدلالي ويشمل: (معامل الارتباط /سبيرمان/، كاي مربع، T- test)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من أبعاد تكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة الخدمة المصرفية، وهذا بدوره يقتضي زيادة اهتمام إدارات المصارف العراقية بتوفير أجهزة الاتصالات الحديثة وتدريب العاملين لديها على استخدام هذه الأدوات لإنجاز الأعمال المصرفية بجودة عالية.

2-(حسين،2010) بعنوان: تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية: دراسة تطبيقية في فندق السدير: هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات في مستوى أداء الخدمة الفندقية، حيث طُبق على عينة مكونة من (50) شخص من الأفراد العاملين في فندق السدير. استخدم البحث الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة فضلاً عن المقابلات الشخصية، وقد استخدمت عدد من المؤشرات الإحصائية كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والارتباط، واختبارات F و T.

وتوصلت الدراسة إلى عدم إثبات صحة الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة الأثر بين المتغيرين، وأشارت الدراسة إلى انخفاض مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفندق، وانخفاض كفاءة مهارات الموارد البشرية لديها، وضعف الاعتماد على الشبكات الداخلية، وعدم وجود تعاون بين العاملين والمنظمة المبحوثة في بناء قواعد البيانات.

3-(غالم وقريشي،2011) بعنوان: دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات العملاء: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات العملاء، وذلك من خلال التعريف بتكنولوجيا المعلومات، وإدارة علاقات العملاء، والخطوات اللازمة لوضع استراتيجية إدارة علاقات العملاء إلكترونياً، ومن ثم دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات في إدارة علاقات العملاء. وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

أ- إن استخدام المنظمات لتكنولوجيا المعلومات يمكنها من تفعيل عملية إدارة العلاقات مع زبائنها، ومن ثم بناء علاقات طويلة الأمد معهم.

ب- تمكن تكنولوجيا المعلومات المنظمات من معرفة جميع احتياجات ورغبات العملاء ومن ثم تلبيتها.

ت- إن تبني المنظمة لبرنامج إدارة علاقات العملاء يتطلب منهم القيام بإعادة هندسة العمليات في المنظمة مما يجعلها تركز على العميل وكيفية تعظيم المنفعة لديه.

4- (القواسمي، 2015) بعنوان: أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين (دراسة حالة البنك التجاري الأردني): هدفت الدراسة إلى اختبار مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الاتصال، التوافق، الاندماج، النمطية) في تحسين جودة أداء العاملين (الموثوقية، الأمن، الخصوصية، خدمة العملاء) في البنك التجاري الأردني. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعينة الدراسة المكونة من /100/ مدير (مدراء الفروع، مدراء الدوائر) العاملين في جميع المستويات الإدارية في البنك التجاري الأردني، ولجمع البيانات تم تصميم استبانة على ثلاثة أجزاء: فقرات خاصة بالوصف الديمغرافي لعينة الدراسة، فقرات خاصة بعناصر المتغير المستقل(تكنولوجيا المعلومات) وفقرات خاصة بعناصر المتغير التابع (جودة الأداء)، وتم الاعتماد على مقياس (Likert)الخماسي. ولاختبار الفرضيات والتأكد من صدق أداة الدراسة

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ولقياس مدى الاتساق بين فقرات المتغيرات تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي ألفا كرو نباخ (Cornbrash Alpha). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الأداء في البنك التجاري الأردني، وأوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمواجهة المشكلات الفنية الالكترونية في البنك التجاري الأردني.

اختلفت المواضيع التي تناولتها الدراسات السابقة عن دراستنا، فبعضها بحث في توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية، وبعضها بحث في أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية، وبعضها بحث في دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات العملاء، أما دراستنا الحالية تناولت أثر جودة الخدمة المصرفية في تبني تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خدمة الموبايل المصرفي) في عينة من فروع المصارف الخاصة العاملة في اللاذقية.

10- الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم جودة الخدمات المصرفية وأبعادها:

أ – مفهوم جودة الخدمات المصرفية:

تمثل جودة الخدمات المصرفية الوسيلة الرئيسية والركيزة الأساسية التي تميز خدمات المصرف عن منافسيه وتحقق له ميزة تنافسية، لذلك فإن المصارف تحرص على تقديم خدمات عالية الجودة وذات طبيعة تنافسية من أجل كسب رضا وولاء الزبائن لاستمرار التعامل معها.

وقد عُرّفت جودة الخدمة المصرفية بالعديد من التعاريف، نذكر منها ما يلي:

" قدرة المصرف على الاستجابة لتوقعات الزبائن ومتطلباتهم أو التفوق عليها"(آل قاسم، 2012).

وعرفها السبئي على أنَّها: " مقياس لمستوى نوعية الخدمة المقدمة للعملاء وطريقة أدائها ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم ورغباتهم... وهذا ما يستوجب على مقدّم الخدمة المصرفية القيام باستطلاع آراء عملائه بصورة مستمرة لتلبية رغباتهم وتحسين أداء الخدمة المقدَّمة لهم "(حمود، 2015).

كما يمكن تعريفها على أنَّها: " مدى مقابلة الخدمة المصرفية المقدَّمة لحاجات العميل وتوقعاته"(محمد، 2016).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة الخدمة المصرفيَّة:

هي الدقة والإتقان في تقديم المنتج أو الخدمة المصرفية بحيث يقوم المصرف بتلبية متطلبات الزبون ضمن مقاييس ومواصفات لا تقلُّ عن المقاييس والمواصفات المعروفة والمعتمدة لتعطي للخدمة المصرفية المقدّمة ميزة تنافسية عن غيرها من المصارف التي تقدّم نفس الخدمة.

ب – أبعاد جودة الخدمات المصرفية: وهي الأسس والمبادئ التي ينظر العملاء من خلالها إلى جودة الخدمة، كذلك تساعدهم في تنظيم المعلومات المتعلقة بجودة الخدمة في عقولهم، حيث أنّ قياس الجودة ليس مهمة سهلة، وأثناء اختيار استراتيجية الجودة المناسبة يتم الاعتماد على الفهم الشامل لأبعادها الهامة(الصرن، 2001).

وفي عام (1985) تمكَّن (بارا سومان) ومجموعة من زملائه من بلورة وتحديد عشرة أبعاد أساسية لجودة الخدمة وذلك من خلال مجموعة متتابعة من المقابلات المتعمّقة، وتمثلت هذه الأبعاد في الآتي: (رشود، 2008)

1- الجوانب الملموسة (Tangibles):

ويقصد بها جاذبية وحداثة التصميم الداخلي والديكور والأثاث المستخدم في التجهيز وأيضاً التطور التقني والفني للمعدات والأجهزة وغيرها من أنواع التسهيلات المستخدمة في إنتاج الخدمة وتقديمها للعميل.

2- الاعتمادية والموثوقية (Reliability):

وتعني جذب العملاء وكسب ثقتهم من خلال تقديم الخدمة في الوقت المحدد والمتفق عليه مع العميل، والوفاء بالوعود أثناء تقديم الخدمة والسرعة، وقلّة الأخطاء وإعطاء الثقة للعاملين والمسؤولين عن العمل.

3- الاتصالات (Communications):

ويُقصد بهذا البعد إمداد العملاء بالمعلومات الكاملة عن الخدمة ومخاطبة العميل باللغة التي يفهمها مع توفير سهولة الاتصال بالإدارة عند الحاجة.

4- سرعة الاستجابة من قِبل العاملين (Responsiveness):

ويشير هذا البعد إلى رغبة واستعداد العاملين في البنك لتقديم الخدمة ومساعدة العملاء والسرعة في الرَّد على أسئلتهم واستفساراتهم حول أداء الخدمة، كذلك سرعة الاستجابة عند حدوث أي مشكلة.

5- المصداقية (Credibility):

أي التزام الأمانة والصدق في التعامل مع العملاء مما يولد الثقة والاطمئنان بين الطرفين، وكذلك يولد السمعة الطيبة والصورة الحسنة عن المنظمة، لأن العمل المصرفي قائم على أساس الثقة والصدق.

6- الأمان (Assurance):

ويُقصد بهذا البعد الأمان المادي والمالي والمحافظة على سرية وخصوصية المعلومات وممتلكات طالبي الخدمة، وكذلك توفير الأمان الكافي المحيط بمكان تقديم الخدمة.

7- جدارة العاملين (Competence):

ويعني هذا البعد الجهد المبذول من قِبل الموظفين لمعرفة احتياجات العميل وتقديم كافة الإجراءات اللازمة لوصول الخدمة للعميل، كما يتضمن هذا الجانب توفير الاهتمام الشخصي للعميل، وإمكانية التعرّف على شخصيتهِ.

8- التعاطف (Empathy):

وضع مصلحة العملاء في مقدمة اهتمامات الموظفين والإدارة، والتمتّع بالتعاطف والمحبة والود لطالب الخدمة إذ ما صادف مشكلة ما، كذلك توفير العناية الشخصية لكل عميل مستفيد من الخدمة.

9- الوصول إلى الخدمة (Access):

ويُقصد بهذا البعد سهولة الوصول إلى الخدمة والابتعاد عن أماكن انتظار السيارات وأماكن الازدحام، كذلك سهولة الحصول على الخدمة عن بُعد (الموبايل، الانترنت، .....)

10 – تفهم احتياجات العملاء (Understanding Needs):

أي قدرة موظفي المصرف على تقدير المشكلات الخاصة للعملاء، كذلك تفهّم احتياجات طالبي الخدمة، والقدرة على تحديد احتياجات العملاء بطريقة مناسبة.

ثانياً: الموبايل المصرفي:

أ- **تعريف خدمة الموبايل المصرفي:** هي خدمة بنكية تمكن عميل البنك من التواصل مع حسابه البنكي ومتابعة الحركات المالية التي تجري على حسابه عن طريق الموبايل.

ب- أهداف خدمة الموبايل المصرفي:

1- يستطيع عميل البنك الاتصال بحسابه البنكي بكل سهولة ويسر في أي وقت وأي مكان.

2- يستطيع البنك التواصل مع عملائه بكل سهولة واطلاعهم على آخر العروض المقدمة من البنك.

3- زيادة أرباح البنك وتعزيز رضا المشتركين في الخدمة.

ت- الخدمات التي تقدم عبر الموبايل المصرفي:

1- استخدامه في المحفظة الالكترونية.

2- خدمة الرسائل الالكترونية القصيرة (SMS).

3- التحويل من حساب لحساب آخر(Shallone and Simon, 2014)

ث- رسوم وتعريفة الدفع عبر الموبايل المصرفي:

1- خدمة تسجيل العملاء.

2- خدمة إيداع وسحب الأموال.

3- خدمة الاستعلام عن الرصيد.

4- خدمة تنشيط وتجميد الحساب.

5- خدمة تحويل الأموال إلى التاجر.

6- خدمة التحويل من بطاقة إلى حساب وبالعكس(Ahmed,2014).

11 - النتائج والمناقشة:

تمت مناقشة الفرضيات بناءاً على اختبار كاي مربع لقياس المدى الذي تقترب أو تبتعد فيه التكرارات المشاهدة من التكرارات المتوقعة، أي أنه الفرق بين التكرارات المتحصل عليها والتكرارات المتوقعة، ونحصل على اختبار كاي مربع وفق المعادلة الآتية:

$$x^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi: التكرارات المشاهدة المتحصل عليها.

Ei: التكرارات المتوقعة من الدراسة.

$\sum$: المجموع.

N= عدد أفراد العينة.

i = 1، 2، 3،.....

حيث أن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة ، وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية (5%)، فإذا كانت أقل من (5%) فهذا يدل على أنه يوجد فروق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، حيث تم ترميز إجابات وحدات المشاهدة على مقياس ليكرت الخماسي ليسهل عملية إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

موافق بشدة	وزنها	5
موافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
غير موافق	وزنها	2
غير موافق بشدة	وزنها	1

$$\text{حيث أن الوسط الحسابي الافتراضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$$

حيث تمت مناقشة الفرضيات على أساس المقارنة بين الوسط الافتراضي ومقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة، حيث إذ قل الوسط الحسابي الفعلي للعبارة عن الوسط الحسابي الافتراضي دلَّ ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة، كما تم استخدام اختبار كاي مربع لقياس المدى الذي تقترب أو تبتعد فيه التكرارات المشاهدة عن التكرارات المتوقعة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المنفعة المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات المصرفية المقدمة عبر الموبايل المصرفي ذات تكلفة منخفضة	4.3	0.81
الخدمات التي تقدم بالموبايل المصرفي هي أكثر سرية وأمان	4.2	0.97
الزمن الذي يستخدم في خدمات الموبايل أقل	4.4	0.64
النظام المستخدم في الموبايل المصرفي موثوق به وخدماته متاحة	4.15	0.89
الموبايل المصرفي يساهم في تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات المصرفية	4.4	0.71
الموبايل المصرفي يحافظ على خصوصية العملاء	4.3	0.82

الجدول رقم (3): اختبار كاي مربع لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة كاي مربع المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الخدمات المصرفية المقدمة عبر الموبايل المصرفي ذات تكلفة منخفضة	199.450	4	0.00
الخدمات التي تقدم بالموبايل المصرفي هي أكثر سرية وأمان	81.960	4	0.00
الزمن الذي يستخدم في خدمات الموبايل أقل	155.800	4	0.00
النظام المستخدم في الموبايل المصرفي موثوق به وخدماته متاحة	140.400	4	0.00
الموبايل المصرفي يساهم في تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات المصرفية	160.680	4	0.00
الموبايل المصرفي يحافظ على خصوصية العملاء	218.100	4	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي (3) وهذا يشير إلى أن الإجابات على العبارات تتجه بالاتجاه الإيجابي أي الموفقة.

أما إذا ما نظرنا إلى الانحراف المعياري فنلاحظ أنه يتراوح بين (0.64 – 0.97) وهذا يشير إلى تجانس الإجابات، وموافقة عليها، وهذا ما يعطي دلالة على صحة إجابات الفرضية الأولى.

وإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار كاي مربع لكل عبارات الفرضية الأولى أقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05).

ومن خلال ما تقدّم أعلاه يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المنفعة المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سهولة الاستخدام المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي:

الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سهولة تقديم الخدمة تؤثر تأثير مباشر أو غير مباشر على موقف المستخدم تجاه الخدمة المصرفية	4.3	0.73
نظام الموبايل المصرفي يمكن فهمه بكل سهولة	4.3	0.77
إجراءات الحصول على الخدمات المصرفية بالموبايل المصرفي تمتاز بالسهولة والسرعة	4.2	0.83
يجد المستخدم الراحة في تقديم الخدمات المصرفية عبر الموبايل المصرفي	4.3	0.81

الجدول رقم (5): اختبارات كاي مربع لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة كاي مربع المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
سهولة تقديم الخدمة تؤثر تأثير مباشر أو غير مباشر على موقف المستخدم تجاه الخدمة المصرفية	184.150	4	0.00
نظام الموبايل المصرفي يمكن فهمه بكل سهولة	189.000	4	0.00
إجراءات الحصول على الخدمات المصرفية بالموبايل المصرفي تمتاز بالسهولة والسرعة	194.350	4	0.00
يجد المستخدم الراحة في تقديم الخدمات المصرفية عبر الموبايل المصرفي	220.100	4	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي (3) وهذا يشير إلى أن الإجابات على العبارات تتجه بالاتجاه الإيجابي أي الموفقة.

أما إذا نظرنا إلى الانحراف المعياري فنلاحظ أنه يتراوح بين (0.73 – 0.83) وهذا يشير إلى تجانس الإجابات، وموافقة عليها، وهذا ما يعطي دلالة على صحة إجابات الفرضية الثانية.

وإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (5) نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار كاي مربع لكل عبارات الفرضية الثانية أقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05).

ومن خلال ما تقدّم أعلاه يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سهولة الاستخدام المدركة وتبني تقنية الموبايل المصرفي.

12 - النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- أشارت نتائج البحث بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المنفعة المدركة وتبني العملاء لخدمة الموبايل المصرفي.

2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين سهولة الاستخدام المدركة وتبني العملاء لخدمة الموبايل المصرفي.

3- مستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة يؤثر في استخدام العملاء لتقنية الموبايل المصرفي.

4- سهولة استخدام الخدمة المصرفية لها تأثير في استخدام العملاء لتقنية الموبايل المصرفي في معاملاتهم المصرفية.

5- المنفعة التي يتحصل عليها العملاء من الخدمة المصرفية لها تأثير في استخدام الموبايل المصرفي.

ثانياً: التوصيات:

1- يجب على البنوك محل الدراسة أن تقدم التسهيلات عند طلب خدمة الموبايل المصرفي وتقلل من تكاليف الخدمة.

2- على البنوك محل الدراسة والتي تقوم بتقديم خدمة الموبايل المصرفي أن تلتزم باستمرارية الخدمة المصرفية في أي زمان ومكان لتنال رضا عملائها.

3- إدارة تسويق الخدمات المصرفية في البنوك محل الدراسة يجب أن تكون إدارة فعالة ومتطورة ومواكبة لأن المنافسة في سوق العمل تحتاج لتطور دائم ومستمر لتلبية احتياجات العملاء.

4- ضرورة التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الالكترونية، وضرورة التدريب والتأهيل المستمر لكافة العاملين بالبنوك محل الدراسة فنياً وتقنياً لمواكبة التطور في الخدمات المصرفية الالكترونية (وخاصة خدمة الموبايل المصرفي) لرفع كفاءتهم في الأنشطة الخاصة بالعمليات الالكترونية المصرفية وإنجازها على أكمل وجه.

13 - المراجع:

- **المراجع العربية:**

1- آل قاسم، رؤى رشيد. أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية- دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، ماجستير إدارة أعمال، الأردن، 2011/ 2012.

2- حسين، يسرى. تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية (دراسة تطبيقية في فندق السدير)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، العراق، 2010.

3- حمود، نشوه. قياس جودة خدمات المصارف الإسلامية وأثرها على رضا العميل- دراسة مسحية على عملاء المصارف الإسلامية في مدينة اللاذقية، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2015/2014.

4- الخفاجي، علي. توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية (دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، قسم إدارة الأعمال، 2009.

5- رشود، عبد الله. قياس جودة الخدمة بالمصارف التجارية السعودية- دراسة مسحية لآراء عملاء مصرف الراجحي بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية، السعودية،2008.

6- الصرن، رعد. كيف تتعلم أسرار الجودة الشاملة، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2001.

7- غالم، عبد الله؛ قريشي، محمد. دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات العملاء، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد العاشر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

8- القواسمي، سوزان. أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين (دراسة حالة البنك التجاري الأردني)، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2015.

9- محمد، علاء. جودة الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في رضا العميل- دراسة مقارنة بين فروع المصارف العامة والخاصة في مدينة حماه، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Ahmad, Shoeb (2014): Technology In Organizations, Impact Journal, Vol 2, Issue 7.

2-Shallone K .Chitungo & Simon Munongo(2014): the Technology Acceptance Model to Mobile Banking Adoption in Rural Zimbabwe.

Journal of Hama University

Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal

Managing Director: Prof. Dr. Muhammad Ziad Sultan

Chairman of the Editorial Board: Prof.Dr.Samer Kamel Ebraheem

Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel

Members of the Editorial Board:

- **Prof. Dr. Dergham AlRahhal**
- **Prof. Dr. AbdulKareem Kalb Alloz**
- **Prof. Dr. AbdulRazzaq Salem**
- **Asst. Prof. Dr. Asmahan Khalaf**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Zuher Alahmad**
- **Asst. Prof. Dr.Adel Alloush**
- **Asst. Prof. Dr. Hassan AlHalabiah**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Dr. Khaled Zeghreed**

Advisory Body:

- **Prof. Dr. Darem Tabbaa**
- **Prof. Dr. Safwan Al Assaf**
- **Prof. Dr. Rateb Sukkar**
- **Prof. Dr. Kanjo Kanjo**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Sabea AlArab**

Language Supervision:

- **Prof. Dr. Muhammad Fulful**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**

Journal of Hama University

Objectives of the Journal

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

1- publishing the original scientific research in Arabic or English which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
2- publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
3- publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

Purpose of the Journal:

• Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.

• It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.

• The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.

• Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.

• Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.

• It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.

• popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

Publishing Rules in Hama University Journal:

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy

2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.

3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.

4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

Deposit of scientific research for publication:

Firstly, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources , saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

Secondly, The publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

Thirdly, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

Fourthly, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

Fifthly, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

Sixthly. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges researches:

First, The submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- **Title**:

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- **Abstract or Summary:**

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- **Introduction** :

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions**:

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

Second- Tables:

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols *, ** and *** are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3 .....) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

Third- Figures, illustration and maps:

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

- **Fourth- References:**

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15:(3) 33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction In: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In : Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• The following points are noted:

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، جـ) or (A, B, C).

- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)[a] or (1998)[b]… etc.

- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.

- Reliance, to a minimum extent, on references which are not well-known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.

- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:

• The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.

• It should not be published, or accepted for publication in other publication media.

• The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.

• The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.

• Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.

• Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

• Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

• Avoid shorthand unless indicated.

• Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.

• The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

• The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.

• The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

Number of pages of the manuscript Search:

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

Review and Amendment of researches:

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be disregarded and not accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

Important Notes:

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.

- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.

- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.

- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.

- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.

- The researches received from graduation projects, master's and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.

- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

Subscription to the Journal:

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

Journal Address:

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: hama.journal@gmail.com

magazine@hama-univ.edu.sy

website: : www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/

Tel: 00963 33 2245135

contents		
Title	**Resarcher Name**	**Page number**
The Importance of Applying the IAS 36 in the Oil and Gas Companies in Syria (A field study)	**Hazem Omar Prof: Issam Kriat**	**2**
The Effect of Inflation on Profitability of Private Commercial Banks (Case Study Of Bank Audi Syria BASY)	**Rana Mohammed Ali Wali Dr. Salman Mullah Dr. Mohamed Jamal taqataq**	**24**
Improving the Predictability of Damascus Securities Exchange index's Movement Using a Proposed Method to Build a Hybrid Model between Artificial Neural Networks and ARCH-ARIMA Models	**Ayham AL Hameed Dr. Asmhan Khalaf Dr.Othman Naqar**	**37**
Assess the Extent of Compliance of Syrian Universities Operating in Damascus with the National Academic Reference Standards	**RALI BLOL Dr. ISAM HEDR**	**59**
The Contribution of Knowledge Management in Improving the Quality of Educational Services (A Field Study in Tishreen University)	**Mgd Mohrez Dr. Abd AlHamid Alkhalil**	**78**
An Evaluation the Suitability of the IT Infrastructure for Human Resource Flexibility at Tishreen University -A field study on workers at Tishreen University-	**Samer Fayad D. Shiraz Traboulsi**	**102**
The Impact of the Emergency Disclosure on the Market Return and Stock Prices in the Damascus Stock Exchange Empirical Study in Damascus Stock Exchange	**Ghadeer hammod**	**117**
Use the Var Model to Study the Effect of the Risks of the Damascus Stock Exchange Portfolio on the Returns and Risks of Shares of the International Bank for Trade and Finance	**Ahlam dakak Dr. Asmhan Khalaf Dr. Othman Naqar**	**134**
The Role of Financial Risk Management in Improving the Financial Performance of Private Insurance Companies Listed on the Damascus Stock Exchange	**Lana Zaher Dr. Osman Nakkar Dr. Asmahan Khalaf**	**148**
The Effect of Internal Factors of Microfinance Institutions on the Return of Loan Portfoliom an Empirical Study on Microfinance institutions in Syria	**Salem Kasser Nasser Dr. Ahmad Hassan al-Ali Dr. Ghazwan Ali Ali**	**170**
The Role of Banking Service Quality in Adoption Information and Communication Technologies - Sample study for some branches of private banks operating in Lattakia-	**Rabie Albode Dr. Radwan Alammar**	**187**

Volum :3
Number :4

Journal Of Hama University

ISSN Online (2706-9214)